المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٦/١/٥م الموافق ٢٥ ربيع الأول ١٤٣٧هـ العدد ٣٧٢ السنة الرابعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهو يسعى إلى شق طريقه نحو رئاسة الحكومة الإسرائيلية الخامسة!

صفحـ (٣) ـة

تقرير «مركز أدفا»، «صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل ٢٠١٥»:

النزاع مع الشعب الفلسطيني والعدوانات العسكرية المتكررة عليه. عامل حاسم في غياب الاستقرار الاقتصادي وانعدام المساواة الاجتماعية في إسرائيل!

صفحـ (٧) ـة

تقديـرات أمنيـة:

منفذ «عملية تل أبيب» قد يكون «غادر الأراضي الإسرائيلية»!

كُشف النقاب، أمس الاثنين، عن أن إسرائيل توجهت إلى السلطة الفلسطينية طالبة مساعدة أجهزتها الأمنية في البحث وتزويدها بتفاصيل استخبارية حول مكان اختباء نشأت ملحم (٢٩ عاما) من قرية عرعرة في المثلث الشمالي، المشتبه بتنفيذ عملية إطلاق النار في شارع ديزنغوف في وسط تل أبيب، يوم الجمعة الماضي.

ويأتي هذا الطلب على خلفية تقديرات لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية حول احتمال خروج ملحم من الأراضي الإسرائيلية.

وقال موقع «واللا» الالكتروني إنه تم تحويل الطلب الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية بعد اتضاح هوية منفذ العملية، وذلك يوم الجمعة. وأرفقت إسرائيل بالطلب تفاصيل عن ملحم، سلمتها إلى أجهزة الأمن الفلسطينية. ومنذ تقديم الطلب تجري اتصالات متواصلة بين جهاز الأمن الإسرائيلي وأجهزة الأمن الفلسطينية.

وكانت عملية إطلاق النار قد أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة عشرة آخرين. لكن التقديرات لدى الشرطة الإسرائيلية وجهاز الشاباك تشير إلى أن ملحم قتل ثلاثة أشخاص. والشخص الثالث هو سائق سيارة أجرة عربي، يدعى أمين مطاوع القريناوي، وألقى جثته في شمال تل أبيب.

وبحسب الشبهات، فإن ملحم استقل سيارة الأجرة بعد تنفيذ عملية إطلاق النار. وبعد مسافة قصيرة شاهد حاجزا للشرطة وطلب من السائق الانعطاف لشارع آخر خوفا من القبض عليه. وترجح التقديرات أن السائق رفض ذلك وجرت مشادة كلامية بينهما انتهت بأن أطلق ملحم النار على القريناوي وقتله.

ووفقا للشبهات، فإن ملحم قاد سيارة الأجرة ووصل إلى شمال تل أبيب، حيث ألقى جثة القريناوي، ثم استمر بالسفر بالسيارة، لكن في مرحلة ما أدرك أن هذه السيارة ستكون عقبة أمام استمرار هروبه وقرر ركنها وتركها.

وتأتي هذه التفاصيل، التي نشرتها الشرطة أمس، في أعقاب انتقادات وُجهت إلى المفتش العام للشرطة، روني ألشيخ، ومفادها أنه يخفي معلومات عن الجمهور، وأنه يستخدم أساليب الشاباك، الذي كان يعمل فيه قبل تعيينه مفتشا عاما، قبل شهرين. وتأتي هذه الانتقادات على خلفية عدم إلقاء القبض على ملحم وعدم معرفة مكان تواجده، والاعتقاد أنه ما زال يتواجد في تل أبيب، وسط تقديرات بأنه ربما ينفذ عملية أخرى، أو يحتجز رهائن. وأدى هذا الوضع إلى أجواء من الخوف والقلق سادت المدينة وتغيب نصف تلاميذها عن دوامهم المدرسي، أول من أمس، و٢٠٪ منهم تغيبوا عن الدوام المدرسي أمس.

وفيما تتواصل عمليات البحث عن ملحم، وتكثيف الشرطة دورياتها في تل أبيب، يسود تخوف لدى الشرطة بأن يحاول ملحم مقاومة اعتقاله ويقوم بإطلاق النار باتجاههم. ورغم أن عمليات البحث تتركز في تل أبيب، وخاصة في شمال المدينة، إلا أن الشرطة تحقق في اتجاهات أخرى لهروبه يحتمل أنه سلكها. وقد اعتقلت الشرطة شقيقين لملحم، يسكنان في عرعرة.

وذكر وسائل إعلام إسرائيلية أن الشرطة تمتنع عن طلب مساعدة الجمهور، ويرجح أن ذلك نابع من الامتناع عن الاعتراف بإخفاقها، «وإلا فإنه من الصعب تفسير عدم اطلاع الجمهور على معلومات بإمكانها أن تدفع التحقيق إلى الأمام والقبض على المخرب».

وواصلت الشرطة عمليات البحث عن ملحم أمس بمشاركة وحدات خاصة تنتقل من بيت إلى آخر في شمال تل أبيب، وبموجب قائمة تم وضعها بالاستناد إلى زبائن حانوت خضراوات كان يعمل ملحم فيها. والتخوف الأساس هو أن يكون ملحم مختبئا في شقة يسكنها شخص مسن ويحتجزه كرهينة.

ودعا محمد ملحم، والد نشأت، ابنه إلى الاتصال به وتسليم نفسه، وذلك بعد أن مددت محكمة الصلح في حيفا أمس اعتقال أحد أبنائه بشبهة تقديم المساعدة لنشأت. وقال ملحم الأب «إنني أتوجه إلى ابني مباشرة. إذا تعاونت معي واتصلت بي من أجل ترتيب الأمور سأكون شاكرا لك. وإذا كنت لا تريد القيام بذلك فليفعل أحد آخر هذا الأمر. وأتوجه إلى قوات الأمن، بإمكاننا سوية أن نعثر على الولد لأن الوضع صعب جدا. ولا تعتمدوا علي فقط لأحضر لكم الولد». وكرر الوالد التنديد بعملية إطلاق النار.

[طالع تقريرا آخر على ص ٣]

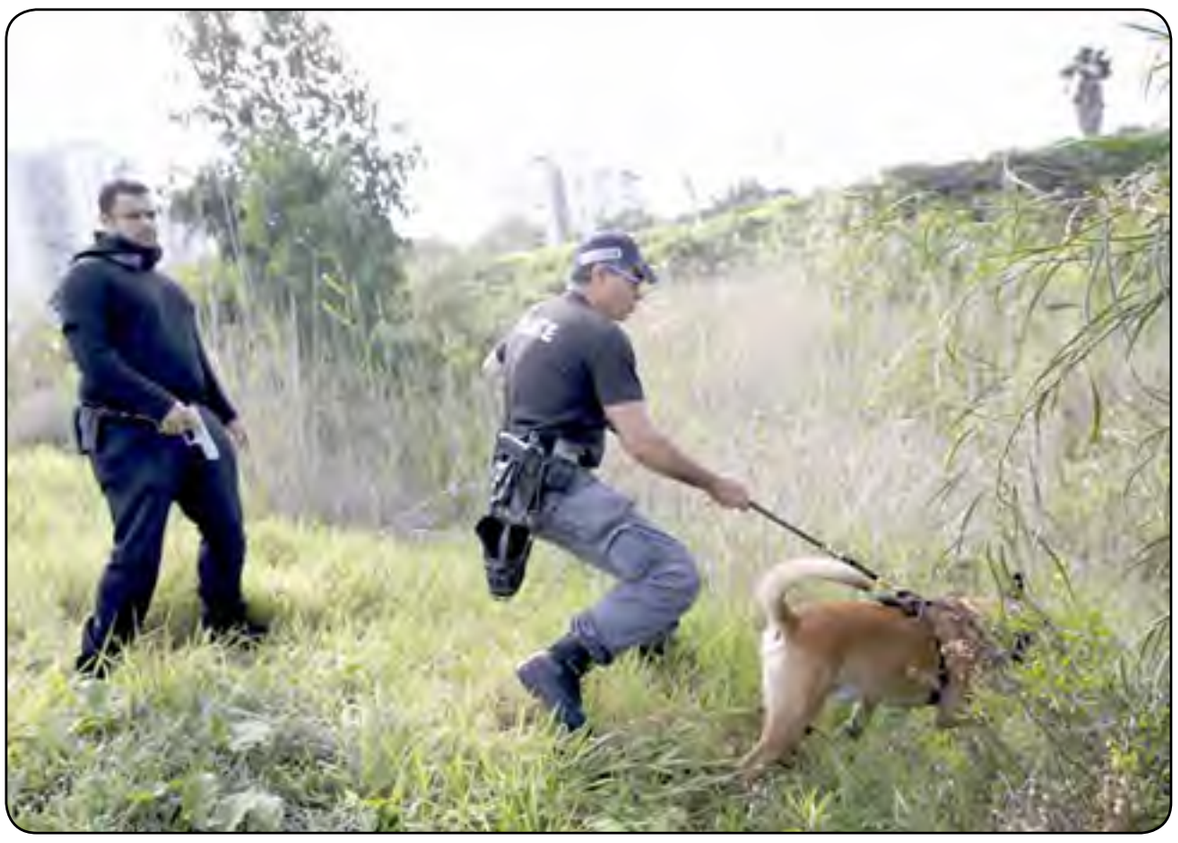

تل أبيب: البحث عن منفذ العملية في شارع ديزنغوف. (رويترز)

استطلاع «مؤشر السلام» لنهاية ٢٠١٥:

١١ بالمئة من اليهود في إسرائيل يرون أن ثمة احتمالا لتطبيق «حل الدولتين»!

١٣ بالمئة من اليهود رفضوا تعريف الاعتداء على عائلة دوابشة بأنه إرهابي!

ركز استطلاع «مؤشر السلام» لشهر كانون الأول ٢٠١٥، الذي يجريه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، على الهبة الفلسطينية ومستوى التأييد لحل الدولتين والرابط بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين البلاد.

وعبر حوالي ٧٠٪ من المستطلعين اليهود عن تخوفهم من أن يصابوا هم أو أحد أقاربهم في عملية ينفذها فلسطيني، فيما قال ٢٨٪ إنهم لا يتخوفون كثيرا من احتمال كهذا. ويشار إلى أن نسبة المتخوفين كانت في شهر تشرين الثاني ٦٧٪ وفي تشرين الأول ٥٧٪. وبلغت نسبة المستطلعين العرب الذي عبروا عن تخوف من إصابتهم في عملية ٦٥٫٥٪.

وقال ٨٨٪ إن جهاز الشاباك يبذل كل ما بوسعه من أجل منع وقوع عمليات كهذه، لكن ٧٨٪ من اليهود قالوا أيضا إن الشاباك يبذل جهودا من أجل منع عمليات ينفذها يهود ضد فلسطينيين. وفي المقابل، قال ٢٤٪ فقط من العرب إن الشاباك يبذل جهودا من أجل منع عمليات ينفذها يهود ضد الفلسطينيين.

وحول ممارسة أساليب تحقيق جسدية ضد مشتبهين بتنفيذ عمليات، قال ٦٪ من اليهود إنه يحظر استخدام أساليب كهذه، بينما رأى ٢٩٪ إنه بالإمكان دائما استخدام مثل هذه الأساليب في التحقيق، وقال ٣٠٪ إنه بالإمكان استخدام أساليب كهذه في حالة وجود «قنبلة موقوتة»، وأيد ٢٦٪ هذه الأساليب بعد مصادقة جهات رفيعة عليها. وفي المقابل، قال ٨٣٪ من العرب إنه في جميع الأحوال يحظر ممارسة قوة جسدية أثناء التحقيق مع مشتبهين بتنفيذ عمليات.

وفي السياق نفسه، قال ٣٦٪ من اليهود إنه خلال التحقيق مع يهود مشتبه بهم بتنفيذ عمليات ضد فلسطينيين ينبغي التساهل معهم أكثر من التحقيق مع عرب، بينما قال ٥٧٫٥٪ إنه ينبغي استخدام أساليب التحقيق نفسها وبالمستوى نفسه ضد مشتبه بهم يهود وعرب. وقال ٣٠٪ من اليهود إنه ينبغي التساهل في الأحكام على اليهود المدانين بتنفيذ عمليات قياسا بالعرب، بينما قال ٦٣٪ من اليهود إنه يجب فرض أحكام متساوية على اليهود والعرب.

وحول الاعتداء الإرهابي على عائلة دوابشة الفلسطينية في قرية دوما، رأى ٨١٪ من اليهود أنه في حال تبين أن الاعتداء نفذه يهود فإنه ينبغي النظر إليه على أنه عمل إرهابي بكل معنى الكلمة. لكن ١٣٪ من اليهود رفضوا تعريف هذا الاعتداء، حتى لو ثبت أن يهودا نفذوه، بأنه اعتداء إرهابي.

وأيد ٧٣٪ من اليهود الادعاء أن اليهود الذين ينفذون عمليات ضد فلسطينيين هم مجموعة هامشية ويمثلون أقلية في الجمهور الديني-القومي، بينما اعترض ١٨٪ على هذا الادعاء. ووفقا للاستطلاع، فإن ٦٠٪ من العرب يوافقون على الادعاء أن منفذي العمليات اليهود هم مجموعة هامشية في المعسكر الديني – القومي.

وقال نحو ٥٠٪ من اليهود إن إسرائيل تتجه نحو كونها دولة يهودية أكثر وديمقراطية أقل، بينما اعتبر ٤٥٪ أنها دولة يهودية وديمقراطية.

وأيد ٥٢٪ من اليهود حل «الدولتين للشعبين»، بينما عارضه ٤٣٪، علما أنه في السنوات الماضية كان ثلثا اليهود يؤيدون هذا الحل. برغم ذلك، فإن ١١٪ فقط من اليهود يعتقدون أنه يوجد احتمال لتطبيق حل «الدولتين للشعبين» في الفترة القريبة المقبلة. وقال ٢٥٪ من اليهود إنه في حال تطبيقه فإنهم يريدون أن تكون الحدود بين الدولتين مفتوحة، وأن يتنقل سكانهما بحرية بين دولة وأخرى.

واعتبر ٧٢٪ من اليهود أنه توجد علاقة تاريخية ودينية وثقافية بين اليهود والبلاد، بينما بين العرب قال ٤١٪ إن العلاقة بين اليهود والعرب وبين البلاد متساوية. وعبر ٨٠٪ من العرب عن تأييدهم لحل «الدولتين للشعبين»، لكن ٧٥٫٥٪ منهم اعتبروا أن احتمال تطبيقه ضئيل. وقال ٨٠٪ من العرب إنهم يريدون رؤية حدود مفتوحة بين الدولتين وتنقل الأفراد والبضائع بحرية بينهما.

ويشار إلى أن هذا الاستطلاع أجري في ٢٩ و٣٠ كانون الأول الفائت، وشمل ٦٠٠ شخص، يشكلون عينة قطرية تمثل مجمل السكان البالغين في إسرائيل وأعمارهم فوق سن ١٨ عاما. ومجال الخطأ في الاستطلاع هو ٤٫١٪ ونسبة مستوى صحته كمعبر عن المواقف الواردة فيه هي ٩٥٪.

مقابلة خاصة مع المحلل العسكري في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني

رون بن يشاي لـ«المنتدى الإسرائيلي»: الآلاف في المستوطنات واليمين يؤيدون المتهمين بتنفيذ الاعتداء في دوما!

كتب بلال ضاهر:

قدمت النيابة العامة الإسرائيلية، أول من أمس الأحد، لائحة اتهام إلى المحكمة المركزية في مدينة اللد ضد ناشط اليمين المتطرف عميرام بن أوليئيل (٢١ عاما) من مستوطنة «شيلو»، المتهم بقتل ثلاثة من أبناء عائلة الدوابشة في قرية دوما ومحاولة قتل فرد آخر من تلك العائلة وبتنفيذ محاولات قتل وحرق آخرين على خلفية عنصرية.

وقال بيان صادر عن وزارة العدل الإسرائيلية إنه جرى توجيه لائحة اتهام ضد شخص آخر قاصر ويبلغ ١٧ عاما، ونسبت إليه تهمة التآمر على ارتكاب جريمة وبتنفيذ مخالفات أخرى على خلفية عنصرية، بما في ذلك الاعتداء في دوما. كما نسبت له المسؤولية عن حرق كنيسة. وتم اتهام الاثنين بالعضوية في تنظيم إرهابي.

ووفقا للائحة الاتهام قام نشطاء يهود في الأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٣ بسلسلة من العمليات التي سميت بـ«تدفيع الثمن» والتي كانت تتمثل بحرق ممتلكات خاصة وخط كتابات ضد المسلمين والمسيحيين بسبب انتمائهم الديني والقومي فقط. وكان يهدف هؤلاء النشطاء إلى ردع أصحاب القرار عن إجلاء مستوطنات وبؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية.

وادعى المتهمان أثناء التحقيق معهما أنهما قررا تنفيذ الاعتداء الإرهابي في دوما انتقاما لمقتل المستوطن ملآخي روزنفيلد في عملية إطلاق نار نفذها فلسطينيون في حزيران الماضي. وجاء في لائحة الاتهام أنه «في إطار التحضيرات لتنفيذ هذه العملية أعدّ بن أوليئيل حقيبة احتوت على زجاجتين مليئتين بسائل حارق وخرق قماش وقداحة وعلبة كبريت وقفازات ورذاذ أسود. وارتدى بن أوليئيل ملابس سوداء ليلة ٣٠ تموز وخرج من منزله حاملا الحقيبة المذكورة من أجل الالتقاء بالمتهم القاصر في مغارة قريبة من البؤرة الاستيطانية 'يشوف داعات'. ولم يحضر القاصر إلى مكان اللقاء، وقرر بن أوليئيل تنفيذ العملية الإرهابية بمفرده. عندما وصل إلى مشارف قرية دوما ربط قميصه حول رأسه من أجل إخفاء ملامح وجهه ولبس القفازات».

وأضافت لائحة الاتهام أن «بن أوليئيل بحث عن منزل مأهول بهدف زيادة الفرص لإلحاق أضرار بواسطة الحريق ولكي يكون متأكدا بأن المنزل المستهدف ليس خاليا من السكان. وقام أولا بخط الكتابات «إنتقام» و«عاش الملك المسيح» على جدران منزل مكون من طابقين يعود لمأمون الدوابشة ثم ألقى زجاجة حارقة عبر الشباك بهدف قتل سكان المنزل ونتيجة ذلك اشتعل المنزل الذي كان غير مأهول».

وتابعت لائحة الاتهام: «ثم توجه بن أوليئيل إلى منزل سعد وريهام الدوابشة حاملا الزجاجة الحارقة الأخرى. وبعد أن حاول فتح شباكين بدون نجاح، فتح شباك غرفة النوم حيث نام أفراد العائلة. وقام بن أوليئيل بإشعال الزجاجة الحارقة الثانية وألقاها على الشباك ثم لاذ بالفرار. وأخذت النار تشتعل وتحرق ٤ أفراد العائلة مما أدى إلى مقتل الرضيع سعد الدوابشة ووالديه سعد وريهام وإلى إصابة الطفل أحمد بجروح خطيرة».

وينسب لبن أوليئيل ارتكاب ثلاث جرائم قتل ومحاولات لارتكاب جرائم قتل وحرق وتآمر على ارتكاب جريمة على خلفية عنصرية. ويتهم القاصر بالتآمر على ارتكاب جريمة قتل على خلفية عنصرية وجريمة حرق ومخالفات أخرى.

حول لائحة الاتهام وتحقيق الشاباك في هذه القضية أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، رون بن يشاي.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: يبدو من تفاصيل التحقيق مع المشتبهين بتنفيذ الاعتداء الإرهابي وإحراق بيت عائلة الدوابشة في قرية دوما، أن هناك «ثقوبا» في لائحة الاتهام، وأن الشاباك ربما تهاون في التحقيق. وعلى سبيل المثال، قرر الشاباك أن المتهم المركزي نفذ الاعتداء لوحده بينما كانت هناك إفادات بعد الاعتداء بأنه شوهد أكثر من شخص خارج منزل الدوابشة. ما رأيك؟

بن يشاي: «لا أوافق على القول إن الشاباك تهاون في التحقيق. لست شريكا في الادعاء بأن الشاباك تهاون في التحقيق. وبالنسبة لما جاء في لائحة الاتهام مقابل الإفادات التي تتحدث عنها، فإن لائحة الاتهام تُقدم بالاستناد إلى الأدلة المتوفرة فقط. ولا يمكن أن تضمن لائحة الاتهام أمورا لا تتوفر أدلة حيالها. ولائحة الاتهام تشمل أمورا توجد أدلة عليها من أجل إقناع القاضي في المحكمة».

(*) ادعى الشاباك أنه توجد صعوبة في حل لغز هذا الاعتداء والتوصل إلى الجناة...

بن يشاي: «لقد تمكن الشاباك من حل لغز هذا الاعتداء من الناحية الاستخبارية في شهر آب، أي بعد حوالي الشهر من تنفيذ الاعتداء كانوا يعلمون من نفذه. لكن المشكلة كانت بإحضار المشتبهين إلى المحكمة استنادا إلى أدلة. فهؤلاء المشتبهون لم يتحدثوا خلال التحقيق وإنما التزموا الصمت. ولم يتم العثور على أشياء تركها الجناة في قرية دوما ويمكن استخدامها كأدلة ضدهم. وفقط بعد ممارسة المحققين ضغوطا جسدية على المشتبهين، وبعض أساليب التعذيب الخفيفة، بدأ المشتبهون بالاعتراف».

(*) لماذا ثارت عاصفة في إسرائيل حول استخدام التعذيب ضد المشتبهين، بينما لا تتعالى أية معارضة لدى استخدام التعذيب ضد معتقلين فلسطينيين؟

بن يشاي: «لا توجد عاصفة كهذه في إسرائيل، أنت مخطئ. ومن يثير عاصفة كهذه هم عائلات المشتبهين ومحاموهم ومجموعة مؤيدة لهم وهي بالمناسبة مجموعة ليست صغيرة، وإنما تشمل بضعة آلاف من المستوطنين المتطرفين وهم الذين يثيرون ضجة. لكن الجمهور في إسرائيل لا يثير ضجة من هذا الأمر».

(*) ليس الجمهور الذي يثير هذه العاصفة وإنما وسائل الإعلام مثلا، وكذلك سياسيون من اليمين بالأساس.

بن يشاي: «صحيح أنه توجد عاصفة من خلال وسائل الإعلام، ومن يثيرها هم محامو المشتبهين الذين يتحدثون لوسائل الإعلام ويحاولون إثارة عاصفة كهذه».

(*) هل توجد مشكلة في إسرائيل باستخدام التعذيب ضد مشتبهين كهؤلاء؟

بن يشاي: «الأساليب التي مورست ضد المشتبهين ليست تعذيبا. والأساليب التي استخدمها المحققون هي، على سبيل المثال، منع المشتبهين من النوم، وهذا الأسلوب يستخدم في التحقيقات ضد الفلسطينيين. لم يستخدموا أساليب أشد من ذلك. إضافة إلى ذلك فإن المحققين حصلوا على مصادقة المحكمة العليا. وليس بإمكان المحققين استخدام أساليب تعذيب اليوم من دون مصادقة قاض. وهذا لم يكن تعذيبا وإنما ما يوصف بأنه 'أساليب تحقيق خاصة'. وهي أساليب غير مريحة، مثل الصراخ على المشتبه وعدم السماح له بالنوم، وعندما تريد أن تنام يسمعونك موسيقى بصوت مرتفع. هذا ليس مريحا. وهذه أساليب لا تستخدم خلال تحقيقات الشرطة. وقد تم استخدامها فقط بعد تعريف المشتبهين أنهم إرهابيون وأنهم 'قنبلة موقوتة'. ولهذا السبب حصل المحققون على مصادقة قاض لاستخدام أساليب تحقيق كهذه».

(*) قلت إنهم يحصلون على دعم الآلاف؟

بن يشاي: «المشتبهون ينتمون إلى جماعة 'شبيبة التلال'، ويبدو هؤلاء كأنهم فتية في خطر وتعرضوا للإهمال وتسربوا من أطر عائلية وتربوية عادية. وبعد ذلك ذهبوا إلى البؤر الاستيطانية العشوائية في المناطق (المحتلة) ووجدوا طريقهم إلى عالم الجريمة، جريمة الكراهية. وهذه ظاهرة معروفة لسلطات الرفاه وتطبيق القانون التي تواجهها يوميا في جميع أنحاء البلاد ويعرفون ماذا ينبغي فعله حيالها. لكن السبب الذي حوّل 'شبيبة التلال' من شبيبة في خطر إلى غول مفترس هو أنهم تلقوا الدعم والتضامن والشرعية من جمهور ليس صغيرا. وبنظر أجزاء واسعة في مجتمع المستوطنين واليمين القومي في إسرائيل، فإن 'شبيبة التلال' هم فتية طلائعيون ويسيرون في مقدمة المعسكر، ورغم أنهم فتية مهووسون قليلا لكنهم طاهرون بأفعالهم ونواياهم والتزامهم بتوراة إسرائيل وتجاه شعب إسرائيل وأرض إسرائيل ولذلك يستحقون تعاملا ليس متسامحا فقط وإنما مشجعا أيضا».

(*) فيما يتعلق بعملية إطلاق النار في تل أبيب، يوم الجمعة الماضي، هل يوجد طرف خيط لدى الشرطة والشاباك في مطاردة المشتبه بتنفيذ العملية، نشأت ملحم، بحسب معلوماتك؟

بن يشاي: «أعتقد أنه ربما يوجد لديهم طرف خيط. وأعتقد أن هناك عدة أطراف خيوط. وهذا رجل خطير وهو بمثابة 'قنبلة موقوتة'. وصحيح القول إن المطاردة استغرقت وقتا طويلا، لكن هذا يثبت أيضا أن الادعاء أن هذا الرجل مريض نفسيا هو ادعاء سخيف».

(*) ما هي التقديرات حيال المحفز الذي دفعه لتنفيذ عملية إطلاق النار هذه؟

بن يشاي: «في تقديري أن عملية إطلاق النار هذه تذكرنا بالاعتداءات الإرهابية التي نفذها عناصر داعش في باريس. لكن طالما لم يتم القبض عليه والتحقيق معه فإننا لن نعرف الدافع الحقيقي. ولو كانت هذه العملية مثل اعتداءات باريس لسارع داعش إلى الإعلان عن مسؤوليته عنها، لكنه لم يفعل ذلك».

تحليلات صحافية:

خطوات نتنياهو في المجال الأمني تكشف عريه وخوفه وضعف شخصيته!

«يبدو أنه لم يعد في الإمكان إغلاق النبع الكريه الذي يستمد منه نتنياهو ترهاته ويملأ بها فضاء الخطاب الإسرائيلي»!

أكـد ناحوم برنياع، كبير المحللين السياسـيين في صحيفة «يديعوت أحرونـوت»، أن الخطوات التي يتخذها رئيس الحكومة الإسـرائيلية في مواجهة العمليات التي تضعضع أمن السـكان الإسـرائيليين على غرار عمليـة تل أبيـب يوم الجمعة الماضي، تكشـف عريـه وخوفه وضعف شخصيته.

وكتب برنياع أمس أن أسبابا عديدة تجعل من هجوم تل أبيب الذي وقع يـوم الجمعة الماضي حادثاً خطيراً بصورة خاصة، ومنها أولاً: اسـتخدام السـلاح الناري؛ ثانياً: عـدد المصابين؛ ثالثاً: كـون القاتل من العرب في إسـرائيل؛ رابعاً: فرار القاتل مع سـلاحه سـالماً؛ خامسـاً: هوية القتلى وكونهم مدنيين وليسوا جنوداً. ويمكن أن نضيف سبباً سادساً هو مكان وقوع الهجوم، فإن هجوماً إرهابياً على كريات غات أو بئر السـبع أو مفرق طرق في غوش عتسـيون لا يعني أحداً خارج دولة إسـرائيل، لكن هجوماً يقع في قلب تل أبيب هو خبر دولي.

وأضاف: بطبيعة الحال تتوجـه أنظارنا إلى رئيس الحكومة. ويصح هذا علـى كل رئيس حكومة وبصورة خاصة علـى نتنياهو في ولايته الرابعة. ففـي الحكومة الحالية هو المسـيطر: نحـو ثلث الحقائب فـي يده، ولا ينافسه أحد من الوزراء، كما أن المعارضة ضعيفة ومذعورة، وليس هناك غيره في السراء والضراء. ولا يعني هذا أنه يعتبر مسؤولاً عن كل أمر سيئ يحـدث هنا. لكن يتعين البحث عن مسـؤولية نتنياهو في أماكن أخرى. فعندما زار مـكان الهجوم في نهاية يوم السـبت، اتهم القطاع العربي بأنه دولة داخل الدولة. وقال إنه في دولة العرب «يوجد سـلاح غير شرعي يسـتخدم في أوقات كثيرة في إطلاق النـار في الأعراس والأفراح وكذلك في حوادث إجرامية».

ومضى قائـلاً: هذا كله صحيح باسـتثناء حقيقتين. الأولى هامشـية وعرضية. فالسـلاح المسـتخدم هنا كان شـرعياً بصورة مطلقة مثل كل سلاح يقترح وزراء الليكود السماح لأي مواطن بحمله. أما الحقيقة الثانية فجوهريـة، وهي وجـود تقصير في تطبيق القانون فـي القطاع العربي، وهذا يتحمل مسـؤوليته نتنياهو. فخلال السـنوات السبع الأخيرة كان هو رئيسـاً للحكومة. وخلال تلك الفترة كرر أعضاء الكنيست العرب وعلى رأسـهم أحمد الطيبي تحذيراتهـم، وقالوا له إن القطـاع العربي يطفح بالسلاح غير الشـرعي وبالعنف والجريمة، افعل شيئاً ما. نتنياهو أهمل الموضـوع. والآن بعد أن أصبح مطروحاً على جـدول الأعمال، ها هو يلقي بتقصيره على عاتق غيره.

غياب "الأمن" معضلة "السيد أمن". (أفـب)

وختـم برنياع: لا يملك نتنياهو حلاً لموجة العنف التي تمر بها الدولة. وفي الحقيقة، ليس لدى الآخرين أيضاً في هذه اللحظة صيغة سحرية، لا لدى المؤسسـة السياسية ولا لدى المؤسسة الأمنية. إن الزعيم الحقيقي هو الذي يخاطب مباشـرة جميع مواطني دولته ويقول لهم الحقيقة. لكن ليس هذا ما يفعله نتنياهو، فهو يبحث عن متهمين بالتقصير، والمتهم المباشر والسهل هو الجمهور العربي في إسرائيل. ومثلما فعل من خلال الإعلان الكاذب يوم الانتخابات، فإنه يدفع اليهود والعرب في إسـرائيل إلـى مواجهة في ما بينهم، هذا القطاع ضد ذاك. ولا تنطوي هذه الخطوة في الوقت الراهن على فائدة سياسية. فالانتخابات بعيدة، وبالتأكيد هي ليسـت مفيدة أمنياً، وأكثر ما تكشـفه هو عري نتنياهو وخوفه وضعف شخصيته.

بموازاة ذلك أنشـأت صحيفة «هآرتس»، أمس، افتتاحية قالت فيها إن لرئيس الحكومة تعريفا جديدا لشعار «دولتين لشعبين» هو: شعب أول، الشـعب اليهودي «إسـرائيلي حتى النهاية» ليس ملوثاً بالإرهاب وهو موال للدولة حتى العظم، وشعب ثان، عربي في إسرائيل، والأصح إسلامي في إسـرائيل، يسـكن في جيوب لا تخضع للقانون، يجمع السلاح ويعنى بالتحريض الإسـلامي وبالإرهاب. رسـمياً هم مواطنو الدولة عينها، لكن شعورياً، بحسب نتنياهو، هما شعبان متعاديان.

وأضافـت: عندما يتحدث رئيـس الحكومة عن عدم اسـتعداده لقبول «دولتين في إسـرائيل: دولة قانون لأغلبية مواطنيها، ودولة داخل الدولة لجـزء مـن المواطنين في جيـوب لا يطبق فيها القانـون، ويمارس فيها التحريض الإسـلامي وفيها سلاح غير شرعي بكميات وفيرة»، فإن السؤال المباشـر هو: من الذي منع نتنياهو من تطبيـق القانون حتى الآن؟ ومن أوقفـه عن إقامـة مراكز للشـرطة، والدفع قدماً بالتعليـم وتبني العرب ليكونوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي؟

لكـن برأي الصحيفة فإن أكثر ما يثير القلق هو الاتهام الجارف للأقلية العربية. فكلمات مثل «جيوب» و«تحريض إسلامي» و«سلاح بوفرة»، ليسس المقصـود بها مواطنـون أفراد منخرطـون في الإرهـاب والجريمة. فمن الواضح لكل إسـرائيلي، عربياً كان أم يهودياً، ما هي هذه «الجيوب» وأين تقع. إنها تلك التي يقطنها نحو ٢٠٪ من سكان إسرائيل.

وتابعـت: لا توجد لنتنياهـو الذي يثور ضد الاتهـام الجماعي الموجه إليـه من قبل الصهيونية الدينية، أو من قبـل الحاخامين والقاطنين في المسـتوطنات - الذيـن هم أيضـاً كان يمكن اعتبارهـم جيوباً لا يطبق فيها القانون الإسـرائيلي ويوجـد لديهـم السـلاح بوفرة - مشكلة في رسـم خطوط فصل عنصري. وبالنسـبة إليه، مثلما «هدد» العرب باحتلال صناديـق الاقتراع، فهم اليوم العدو الذي يهدد بتدمير الدولة بالإرهاب. وهؤلاء العرب، يشكو نتنياهو، بدلاً من أن يكونوا ممتنين لسخاء الحكومة فإنهم يعضون اليد التي تطعمهم، كأنهم حيوانات أليفة نسيت دروس ترويضها.

وختمت: يبدو أنه لم يعد في الإمكان إغلاق النبع الكريه الذي يسـتمد منـه نتنياهو ترهاته ويملأ بها فضاء الخطاب الإسـرائيلي. لكن يمكن بناء خطاب بديل مواز لخطـاب رئيس الحكومة العنصري، خطاب يوضح بصورة لا لبس فيها أن كون المرء «إسـرائيلياً حتى النهاية»، متمثل في المكانـة الطبيعية التي لا جدال فيها لكل مواطـن في الدولة، يهودياً كان أو عربياً.

تقرير جديد:

كلما قلّ التحصيل العلمي لدى اليهود الإسرائيليين تزايد انتماؤهم إلى معسكر اليمين!

*نسبة العرب في حدود مناطق ١٩٤٨ ما تزال على حالها منذ ٦٧ عاما *٤٨٪ من اليهود الإسرائيليين يعتبرون أنفسهم شرقيين مقابل ٤٠٪ غربيين (أشكناز)

*كلما ارتفع التحصيل العلمي ابتعدوا أكثر عن الدين نحو العلمانية *غالبية اليهود الشرقيين (٦١٪) تعتبر نفسها يمينية بعكس اليهود الغربيين (٣٧٪)*

بيّن تقرير جديد نشـره «معهد سياسة الشـعب اليهودي» التابع للوكالة الصهيونية فـي الأيام الأخيرة، مـدى العلاقة بين المسـتوى الاقتصادي-الاجتماعي وأيضا مستوى التحصيل العلمي والتوجهات السياسية.

ويستند التقرير في غالبيته إلى تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، لكن «المعهد» أضاف عليه بعض الاسـتطلاعات، ومن أبرز الاستنتاجات التي من الممكن قراءتها في هذا التقرير أنه كلما قلّت سنوات التعليم والتحصيل العلمي تزايد الانتماء إلى معسكر اليمين.

ويفتتح التقرير بسؤال استطلاع لليهود الإسرائيليين حول: ما هي التوترات الأساسية في المجتمع الإسـرائيلي؟، وكانت النسبة الأعلى - ما يقارب ٨٣٪- للصـراع الديني العلمانـي، مقابل حوالي ٨٩٪ في العـام ٢٠١٢. وفي المرتبة الثانية حـلّ الصراع الاقتصادي الاجتماعي- ٨٠٪، مقابل ٨٥٪ في اسـتطلاع قبل ثلاث سـنوات. ورأى ٧٨٪ أن التوتر الأسـاس أيضا هو ذلـك الدائر بين قوى اليسـار واليمين، مقابل ٨٥٪ في استطلاع قبل ثلاث سنوات، أما الصراع الطائفي فقد حلّ رابعا بنسبة لامست ٦١٪، مقابل ٧٦٪ في العام ٢٠١٢.

التركيبة السكانية: اليهود والعرب

ولوحظ في التقرير بشـأن التركيبة السكانية أن نسبة العرب في إسرائيل، من دون القدس، بقيت على حالها، منذ العام ١٩٤٨، برغم أنها شهدت صعودا وهبوطـا بفعل موجـات الهجرة، كما أنه منذ العـام ١٩٦٨، وفي أعقاب قانون الاحتلال بضم القدس المحتلة إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية»، ارتفعت نسبة العرب في السـجل السكاني، بينما ضم مرتفعات الجولان السورية في العام ١٩٨١، كان تأثيره هامشيا.

ففـي العام ١٩٤٨، كانت نسـبة العرب ٨ر١٧٪، وعمليا هذه النسـبة بقيت على حالها مع انتهاء العام ٢٠١٥، إذ حسـب تقريـر مكتب الاحصاء المركزي الإسـرائيلي الصادر في نهاية العام المنصرم ٢٠١٥، فإن عدد الفلسطينيين في حدود ٤٨، من دون القدس المحتلة، ومرتفعات الجولان السـوري المحتلة، بلغ ٤٥٨ر١ مليون نسمة، وهم يشكلون نسبة ٨ر١٧٪ من اجمالي السكان، أيضا بعد خصم عدد سكان القدس المحتلة والجولان غير الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية الكاملة.

إلا أنه حسب التقرير الرسمي الصادر عن مكتب الاحصاء المركزي، فإن نسبة العرب من اجمالي السكان قفزت مع نهاية العام المنصرم ٢٠١٥، إلى ٧ر٢٠٪.

ويقول التقرير الرسـمي إن عدد «سكان إسرائيل بلغ مع نهاية العام ٢٠١٥، حوالي ٤٦٢ر٨ مليون نسمة»، إلا أن هذا العدد يشمل حوالي ٢٨٠ ألف مقدسي فـي القدس المحتلة، من ذوي بطاقات الاقامة بموجب قانون الضم الاحتلالي، و٢١ ألف سـوري في مرتفعات الجولان السـورية المحتلـة، يتم ضمهم إلى السجل السكاني، أيضا بفعل قانون الضم.

ويشـار إلى أن في القدس أيضا حسـب التقديرات ٣٥ ألف فلسطيني هم من فلسـطينيي ٤٨، من أبناء قرية بيت صفافا شطر ٤٨، وأيضا نتيجة الهجرة الداخلية في فلسـطين، ويضاف لهم أكثر من ٢٢ ألفا حسـب التقديرات من الذين طلبوا وحصلوا خلال السنين على الجنسية الإسرائيلية الكاملة.

التوزيعة الطائفية ومصادر الهجرة

فـي العام ٢٠٠٨ تجاوز عدد اليهود الإسـرائيليين لأول مرة عدد الأميركان اليهود، وباتت إسرائيل منذ ذلك العام المكان الذي يتجمع فيه أكبر عدد من يهود العام، إذ بلغ عددهم مـع نهاية ٢٠١٥ حوالي ٣٥ر٦ مليون يهودي، من أصل حوالي ١٤ مليون يهـودي في العالم، والمكان الثاني لليهود في العالم هو الولايات المتحدة الأميركية- نحو ٤ر٥ مليون نسمة.

ويقـول التقرير إن مـا يلامس ٧٥٪ من اجمالي اليهود الإسـرائيليين هم من مواليد إسـرائيل، مقابل أكثر بقليـل من ٢٥٪ من مواليد الخارج، في حين أن نسـبة مواليد الخارج بلغت في العـام ١٩٩٥ ما يزيد بقليل عن ٣٨٪، بفعل موجات الهجرة التي كانت في سنوات التسعين، وشهدت تراجعا حادا بشكل خاص ابتداء من العام ٢٠٠٦.

كذلك يشـير التقرير إلى أنه في العام ١٩٤٨ كان قرابة ٦٥٪ من أصل قرابة ٧٠٠ ألف يهودي عند إعلان إقامة إسرائيل من مواليد الخارج.

وبحسب تقسيم المنشأ- مواليد إسـرائيل، والشرقيون من المهاجرين من أفريقيا وآسـيا، والغربيون من المهاجرين من أوروبا والقارة الأميركية- يظهر أنه في العام ١٩٦١ كان ٥ر٥٪ من اليهود من مواليد أجيال في فلسـطين ومن ثم إسـرائيل، وأكثر من ٤٢٪ من الشرقيين، وأكثر من ٥٢٪ من الغربيين. وفي العام ١٩٨٣ كانت نسـبة الشرقيين ٤٤٪، وتقلصت في العام ١٩٩٥ إلى أقل من ٣٥٪ بفعل الهجرة من دول الاتحاد السـوفييتي أساسـا. أما في العام ٢٠١٤ فقد بدا المشهد كالتالي: ٦ر٤٢٪ من مواليد إسرائيل على مر أجيال، و٨ر٢٥٪ شرقيون، و٦ر٣١٪ غربيون.

لكن في تعريف الذات، بموجب آخر استطلاع أجراه مكتب الإحصاء المركزي في العام ٢٠٠٩، عرّف ٤٨٪ أنفسـهم على أنهم شرقيون (سفراديم)، مقابل ٤٠٪ غربيون (أشكناز)، و٩٪ مختلطون، و٣٪ تعريفات أخرى لم يتم تفسيرها.

التعليم والمهن

في العـام ١٩٧٥ كان مـا يزيد بقليل عـن ٥٦٪ من اليهود الإسـرائيليين قـد أنهوا من صفر وحتى ١٠ سـنوات تعليم، و٢٦٪ أنهوا سـنوات التعليم المدرسـية الـ ١٢. في حين أن أقل مـن ١١٪ أنهـوا دورات مهنية أو تعليما جامعيا جزئيا، و٧٪ كانوا من الحاصلين على الشهادات الجامعية.

وكل السنوات اللاحقة أظهرت تزايدا متواصلا للتحصيل العلمي، حتى بدت الصـورة في العام ٢٠١٣ على النحو التالـي: ٢ر١٤٪ من اليهود تعلموا ما بين صفر وحتى ١٠ سـنوات تعليم، غالبيتهم السـاحقة جدا من المتقدمين في السـن. وحوالي ٣٤٪ أنهوا سـنوات التعليم المدرسية الـ ١٢. و٢ر٢٤٪ تعلموا دورات مهنية أو تعليما جامعيا جزئيا، و٧ر٢٧٪ أنهوا تعليما جامعيا وحصلوا على شهادات.

وانعكس ارتفاع مسـتوى التحصيل العلمي على طبيعة عمل اليهود. ففي العـام ١٩٩٥ عمل ٦ر٣١٪ من اليهـود في أعمال مهنيـة، و٧ر١٧٪ عملوا في مجال المبيعات والخدمـات، و٢ر١٨٪ عملوا موظفين، و٢٧٪ عملوا في وظائف أكاديمية، و٥ر٥٪ عملوا في مناصب مدراء.

وفي العـام ٢٠١٣ كانت الصـورة مختلفة بكثير: ٦ر١٧٪ عملـوا في أعمال مهنية، و٦ر١٩٪ عملوا في مجال المبيعات والخدمات، و٨ر٨٪ عملوا موظفين، و٤٢٪ عملوا في وظائف أكاديمية، و١٢٪ عملوا مدراء.

العلمانية والتدين والتعليم

واسـتعرض التقرير اسـتطلاع مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بشأن التدين والعلمانية، إلا أن مثل هذه الاستطلاعات لا تعرض صورة دقيقة لواقع الحال، خاصة في ما يتعلق بالمتدينين المتزمتين «الحريديم»، إذ أن التواصل الهاتفي الخليوي معهم أضعف من باقي الشرائح، كما أن استطلاعات كهذه لا تعكس حقيقة الوضع بين السـكان، بمعنى أن المرتبطين عائليا بالمتدين المتزمت الواحد الذي يجيب على السؤال هاتفيا أكثر بأضعاف من العلماني. ومـا يدعم هذاهو معدل الـولادات للأم الواحدة، ومعدل عـدد أفراد العائلة الواحدة في كل واحدة من الشرائح اليهودية. واثبات آخر على هذا الاستنتاج هو ما سنراه من قفزة كبيرة بالنسب المئوية لمن يعلنون عن أنفسهم أنهم من الحريديم.

ففـي العام ١٩٩٠، قال ٤٣٪ من اليهود الإسـرائيليين إنهم علمانيون، مقابل ٤٢٪ من المحافظين، و١٢٪ من التيار الديني الصهيوني، و٣٪ فقط من المتزمتين «الحريديم». وفي العـام ٢٠٠٠ قال ٤٨٪ إنهم علمانيون، مقابل ٣٥٪ مـن المحافظين، و١٢٪ من التيـار الديني الصهيوني، و٥٪ مـن الحريديم. وفي العام ٢٠١٣ كانت التوزيعة كالتالي: ٤٣٪ علمانيون، ٣٦٪ محافظـون، ١١٪ من التيار الديني الصهيوني، و١٠٪ من الحريديم. ونذكـر هنا أيضا أنه في العام ٢٠١٢ قال مسـح مكتب الإحصاء المركزي إن ٨٪ فقط من اليهود أعلنوا عن أنفسـهم أنهم حريديم، بمعنى قفزة بنسـبة ٢٥٪ من عام إلى آخر، وهذا ما يؤكد ضعف هذا المسـح عند هذه الشريحة بالذات.

واسـتنادا إلى أبحاث أخـرى، وفحص في نتائج الانتخابـات للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، يتضح أن نسبة الحريديم من اجمالي السكان تتراوح ما بين ١٣٪ إلى ٥ر١٣٪، ما يعني ما نسـبته ٥ر١٥٪ إلى ١٦٪ من اجمالي اليهود الإسرائيليين بمعنى قرابة ٩٨٥ ألف نسمة مع نهاية العام ٢٠١٥.

ونرى في جانب آخر من التقرير أن أدنى نسـبة علمانية هي لدى الطوائف الشرقية، وهذه ظاهرة عالمية، لدى الشعوب والشرائح المجتمعية الضعيفة اقتصاديـا. فمن بين الشـرقيين اليهـود في العام ٢٠١٣ قـال ٤ر٢١٪ إنهم علمانيون، بينما النسـبة العامة لليهود ٤٣٪. وبلغت نسبة العلمانيين لدى مـن ولدوا منذ أجيال في إسـرائيل ٦ر٤٦٪، وترتفع النسـبة إلى ٣ر٥٥٪ لدى الغربيين المهاجرين من أوروبا والقارة الأميركية.

وقـال ٦٢٪ من الشـرقيين إنهم محافظـون، و٧ر١٣٪ من التيـار الديني الصهيونـي و٣٪ من الحريديـم. في حين قال من هم من مواليد إسـرائيل منذ أجيال، إن ٢٧٪ محافظون، و٢ر١٣٪ من التيار الديني الصهيوني و٢ر١٣٪ «حريديـم». أما لدى الغربيين، فكان قرابـة ٢٤٪ محافظين، و٥ر٧٪ من التيار الديني الصهيوني، و٣ر١٣٪ من «الحريديم».

وينعكـس مدى التدين اليهودي في طبيعة الحيـاة العملية والتعليمية، ورأينـا أن أعلى نسـبة في سـنوات التعليـم الكثيرة، والتحصيـل العلمي العالي، لـدى العلمانيين، وأدناها لدى المتدينيـن المتزمتين «الحريديم»، الذين يعيشـون في مجتمعات منغلقة. فقد تبين أن من لم ينهوا سـنوات تعليمهم المدرسـية الـ ١٢، كان ٧ر٢٣٪ علمانيين، و٩ر٥٤٪ محافظين، و٢ر٩٪ من المتدينين الصهاينة، و١ر١٢٪ من «الحريديم». أما من بحوزتهم شـهادة الانهاء المدرسـية (توجيهي)، ٤٨٪ علمانيـون، و٦ر٣٧٪ محافظون، و٢ر١١٪ متدينون صهاينة، و٢ر٣٪ «حريديم».

ومـن بين من تلقـوا تعليما فوق مدرسـي أو تعليما جامعيـا جزئيا تبين أن ٢ر٤٠٪ منهـم علمانيون، و٤ر٣٤٪ محافظـون، و٩ر٦٪ متدينون صهاينة، و٤ر١٨٪ «حريديم. أما من بحوزتهم شهادات جامعية فتبين أن ٢ر٥١٪ أعلنوا أنهـم علمانيون، و١ر٢٧٪ محافظـون، و٧ر١١٪ متدينـون صهاينة، و١ر١٠٪ «حريديم.

الدين والطائفية والتعليم مقابل السياسة

وأظهر التقرير العلاقة بين درجة العلمانية والتدين والتوجهات السياسية، وكذا العلاقة بين التحصيل العلمي والتوجهات السياسية. كما سنلاحظ مما سيأتي أن للأجواء الأمنية التي تعيشها البلاد علاقة مباشرة بإعلان الجمهور عن توجهاتهم السياسـية. كما سـنرى هذا بشـكل واضح في الفرق القائم بين العام ١٩٩٩، وهو عام انفراج سياسـي نسبي، والعام ٢٠٠٣، إبان العدوان الإسرائيلي على الضفة والقطاع.

ففي العام ١٩٩٢ أعلن ٣٠٪ من اليهود عن أنفسـهم أنهم «يسـار» مقابل ١٨٪ «وسـط»، و٤٥٪ يمين، فيما رفض ٧٪ الافصاح عـن توجهاتهم، وعادة هؤلاء يكونون أبعد عن الجمهـور الأكبر، وفي هذه الحالة اليمين. وفي العام ١٩٩٩، وكانت تقريبا آخر سـنة لأجواء الانفراج السياسـي النسبي، أعلن ٣٩٪ عن أنفسـهم «يسار»، مقابل ١١٪ «وسط» و٤٢٪ يمين، ورفض ٩٪ الافصاح عن توجهاتهـم. أما في العام ٢٠٠٣، فـي أوج العدوان على الضفة والقطاع، فقد رفض ٢٪ فقط الافصاح عن توجهاتهم، وقال ٢٧٪ إنهم «يسار»، مقابل ١٧٪ «وسط»، وارتفعت نسبة اليمين إلى ٥٤٪.

وفي العـام ٢٠١٤، رأينا أن ١٥٪ أعلنوا أنهم «يسـار»، ٢٧٪ «وسـط»، و٤٧٪ يمين، بينما رفض ١١٪ الافصاح عن توجهاتهم.

وعلى المسـتوى الطائفي أو المنشـأ، رأينا أعلى نسـبة لليمين لدى من عرّفوا أنفسـهم شـرقيين- ٦١٪، بينما قال ٢١٪ منهم أنهم «وسـط»، و٤ر٩٪ «يسار»، ورفض ٦ر٨٪ الافصاح عن توجهاتهم. بينما لدى من منشأهم أوروبا وأميركا، قال ٥ر٣٧٪ إنهم «يمين» و٦ر٣٣٪ «وسط»، و٢ر١٧٪ «يسار»، و٧ر١١٪ رفضوا الإجابة.

أما لدى من قالوا إن منشـأهم إسرائيل على مر أجيال، فقد قال أقل من ٥١٪ إنهم يمين، و٦ر٢٦٪ «وسط» وأقل من ١٨٪ «يسار»، بينما رفض ٦ر٤٪ الإجابة.

وفي العلاقة بين التحصيل العلمي والتوجهات السياسية، فمن بين من لم ينهوا سـنوات التعليم المدرسية، قال ما يقارب ٦٥٪ إنهم «يمين» و٦ر١٦٪ «وسط» و٦ر٨٪ «يسار»، ورفض ١٠٪ الافصاح عن توجهاتهم.

وبين من حصلوا على شهادة «التوجيهي»، قال ٣ر٤٧٪ إنهم «يمين» و٢٦٪ «وسـط»، و١٥٪ «يسـار»، وقرابة ١٢٪ رفضوا الإجابة. وبين من تلقوا تعليما ما بعد المدرسـة، أو جامعيا جزئيا، قال ٧ر٤٨٪ إنهم «يمين»، و٣ر٣١٪ «وسط»، و١٠٪ «يسار» فيما رفض ١٠٪ الإجابة.

ومن بين حملة الشـهادات الأكاديمية، قال ٨ر٣٨٪ إنهم «يمين»، و٤ر٣٣٪ «وسط» وأقل من ٢٠٪ «يسار»، و٨ر٧٪ رفضوا الإجابة.

وفي علاقة التدين والعلمانية بالتوجهات السياسـية تبين أن ٦ر٢٨٪ من الحريديم رفضوا الإجابة، وقال ٥٪ إنهم «يسـار»، و٣ر١٦٪ «وسـط» وما يزيد بقليل عن ٥٠٪ يمين.

وفـي التيار الديني الصهيوني، المسـيطر على المسـتوطنات، قال ٨٦٪ منهم إنهم «يمين»، و٢ر٨٪ «وسط»، و٦ر٣٪ «يسار»، ورفض ٣ر٢٪ الإجابة.

ولـدى جمهور المحافظين، قال ما يزيد بقليل عن ٥٨٪ إنهم يمين، و٤ر٢٤٪ «وسط»، وقرابة ٧٪ «يسار»، بينما رفض ما يزيد عن ١٠٪ الإجابة.

أما لدى العلمانيين، فقد قال ٦ر٢٦٪ إنهم يمين، و٣ر٣٧٪ «وسط» و٤ر٢٧٪ «يسار»، ورفض ٧ر٨٪ الإجابة.

حتى مساء أمس:

الشرطة الإسرائيلية لا تملك طرف خيط حول مخبأ منفذ «عملية تل أبيب»!

تحليلات صحافية: «نتنياهو لم يتخلص من أحد طباعه وهو نشر الكراهية وزرع الخوف والتحريض ضد الأقليات!»

في ظل إخفاق الشرطة الإسرائيلية وجهاز الشاباك في القبض على المشتبه بتنفيذ عملية إطلاق النار في وسط تل أبيب، نشأت ملحم، فإن قوات الشرطة طاردت، الأحد، إشاعات حول المكان الذي يختبئ فيه.

فقد هرعت قوات كبيرة من الشرطة إلى مقبرة في مدينة بات يام في جنوب تل أبيب، بعد تلقيها بلاغا بأن ملحم يختبئ هناك، لكنها لم تجد أثرا له. وفي ساعات بعد الظهر وصل الشرطة بلاغ بأنه يختبئ في ضاحية رمات أفيف في شمال تل أبيب، وهرعت قوات الشرطة إلى المكان، لكن تبين أن هذا البلاغ كاذب أيضا.

ورافقت هذه العملية الكثير من الانتقادات للمستويين السياسي والأمني، بما في ذلك انتقادات لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وللمفتش العام للشرطة، روني ألشيخ، الذي بدأ مهامه الشهر الماضي بعد العمل لسنوات طويلة في الشاباك.

وكان نشأت ملحم (٢٩ عاما) من قرية عرعرة في المثلث الشمالي قد أطلق النار على المارة ورواد حانة في شارع ديزنغوف في قلب تل أبيب، بعد ظهر يوم الجمعة الماضي، ما أدى إلى سقوط قتيلين ونحو عشرة جرحى، إصابات بعضهم خطيرة. كذلك تعتقد الشرطة أن ملحم قتل سائق سيارة أجرة عربي في مكان آخر في تل أبيب بعد إطلاق النار في ديزنغوف.

وكان والد ملحم، الذي يعمل حارسا ومتطوعا في الشرطة، قد أبلغ الشرطة بأن منفذ عملية إطلاق النار هو ابنه، وذلك بعد أن بثت قنوات التلفزيون أشرطة مصورة ظهر فيها لدى تواجده في حانوت قرب موقع إطلاق النار وبعد ذلك وهو يطلق النار من بندقية أوتوماتيكية.

ويشار إلى أنه بعد العملية ومعرفة هوية المشتبه بتنفيذها، ترددت أنباء عن أن ملحم نفذها انتقاما لابن عمه، نديم ملحم، الذي قتله أفراد شرطة خلال مداهمة منزله بحثا عن سلاح.

وكان نشأت ملحم نفسه قد سُجن لمدة خمس سنوات بعد إدانته بمهاجمة جندي ومحاولة خطف سلاحه. وقال المحامي سامي ملحم، الذي مثل نشأت في حينه، إن موكله ربما يعاني من مشكلة نفسية.

ويقدر محققو الشرطة والشاباك بأن ملحم يخطط لتنفيذ عملية أخرى.

وقالت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، إنه بحسب تقديرات المحققين فإن ملحم لا يزال مسلحا، وأنه لم يكن يعتقد أنه سيبقى على قيد الحياة بعد عملية إطلاق النار وأنه من الجائز أن ينفذ عملية أخرى.

كذلك تحقق الشرطة في احتمال أن ملحم لم يعمل لوحده وأن من الجائز أن هناك من علم بمخططاته قبل تنفيذ عملية إطلاق النار.

وعلى ضوء هذه التقديرات، وخاصة احتمال تنفيذ عملية أخرى، تواصل قوات الشرطة عمليات البحث عن ملحم، كما أن الشرطة ستسير دوريات لأفرادها بشكل مكثف في شوارع تل أبيب وطالبت الجمهور بأن يكون يقظا.

وكشفت القناتان الإسرائيليتان الثّانية والعاشرة، أنَّه تمّ العثور على الهاتف الجوّال الخاصّ بملحم، وذلك بعد أن عثرت عليه طالبة في مدرسة ثانوية في حيّ «رمات أفيف».

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن الشرطة تواصل عمليات البحث عن ملحم من دون أن يكون لديها طرف خيط حول مكان تواجده.

انتقادات للشرطة وقائدها

ومع مرور ثلاثة أيام من دون القبض على ملحم المشتبه بإطلاق النار، تعالت انتقادات لأداء الشرطة وقائدها ألشيخ. وانتقد ضباط في الشرطة إدارة ألشيخ للمطاردة خلف ملحم وعدم صلته بالجمهور، وقال أحد الضباط إن ألشيخ «نسي أنه لم يعد في الشاباك ولا في الظلال، وإنما هو قائد الشرطة، وهي جهاز ينبغي أن يعمل بشفافية مقابل الجمهور».

وأشار الضابط نفسه إلى وجود إشكالية كبيرة في أنه توجد معلومات كثيرة حول هوية منفذ إطلاق النار ولا تزال خفية عن الجمهور. «الحقيقة هي أن الجمهور مُبعد عن معلومات هامة، مثل هل يوجد أمن كاف لإرسال الأولاد إلى المدارس، وما هي هوية المخرب وما هي صورته (صورة حديثة له) لكي يتمكن الجمهور من دعم جهود الشرطة؟».

ونقل موقع «والا» الالكتروني عن ضابط شرطة قوله إن قائد الشرطة في منطقة تل أبيب، بنتسي ساو، أراد التحدث إلى وسائل الإعلام، واطلاع الجمهور على جزء من المعلومات التي بحوزة الشرطة، لكن ألشيخ منعه من ذلك.

وقال موقع «والا» إن قوات الشرطة تأخرت عدة دقائق في الوصول إلى موقع إطلاق النار، بينما استغرق قيادة الشرطة ثلاثة أرباع الساعة حتى استوعبت أن الحديث عن عملية سقط فيها العديد من القتلى والجرحى، وبعد ذلك تم إطلاق مروحية مراقبة في أجواء المدينة، وأن هذا الوقت «الضائع» فسح المجال أمام ملحم لتحسين مسار هروبه.

وتسود مدينة تل أبيب أجواء من القلق والخوف بعد تردد تقديرات بأن ملحم قد يقدم على اختطاف مواطنين. وفي ظل هذه الأجواء، قال العديد من سكان تل أبيب إنهم يخشون من إرسال أولادهم إلى المدارس ورياض الأطفال.

ودفعت هذه الأجواء رئيس البلدية، رون خولدائي، إلى الإعلان مساء السبت، أن من يشعر بالخوف والقلق بإمكانه ألا يرسل أولاده إلى المدارس. وبالفعل، فإن أكثر من نصف الطلاب لم يذهبوا إلى المدارس.

وفي موازاة ذلك تعالت أصوات تدعو الإسرائيليين إلى حمل السلاح، وأنه «لو حدثت عملية كهذه في القدس، لما بقي المخرب على قيد الحياة».

«نتنياهو سياسي قزم»

وتفقد نتنياهو، مساء السبت، موقع عملية إطلاق النار وعقد مؤتمرا صحافيا في المكان، شن فيه هجوما ضد الأقلية العربية وقيادتها.

وقال نتنياهو إنه «يقدّر التنديدات لهذه العملية التي تم التعبير عنها في الجمهور العربي في البلاد ويجب عليّ أن أقول إنني أتوقع من جميع النواب العرب دون استثناء أن يدينوا عملية القتل تلك بلا تمتمة وبدون مراوغة».

واعتبر نتنياهو أنه «نعلم جميعا أن هناك تحريضا وحشيا يمارسه الإسلام المتطرف في الوسط العربي ضد دولة إسرائيل. هناك تحريض في المساجد وفي المدارس وفي شبكات التواصل الاجتماعي. إننا نعمل بصرامة ضد هذا التحريض كما فعلنا عندما أخرجنا الشق الشمالي للحركة الإسلامية وحركة «المرابطون» عن القانون».

وأردف «لن أقبل وجود دولتين في إسرائيل: دولة قانون بالنسبة لمعظم مواطنيها ودولة داخل دولة بالنسبة لجزء من مواطنيها في الجيوب التي لا يتم فيها فرض أحكام القانون. ويمارس فيها تحريض إسلامي ديني وتوجد فيها كميات كبيرة من الأسلحة غير الشرعية التي تستخدم في المناسبات والأعراس وأيضا في أعمال إجرامية غير متوقفة. انتهى هذا العصر».

وتابع نتنياهو أنه «بلورت خطة مع وزير الأمن الداخلي ومع المفتش العام للشرطة خُصصت لها أموال طائلة وموارد كثيرة. سنزيد بشكل دراماتيكي خدمات فرض أحكام القانون في الوسط العربي. إسرائيل ستفرض القانون وسيادتها في كل أرجاء الدولة - في الجليل وفي النقب وفي المثلث وفي كل مكان».

وعلّق المحلل السياسي والشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، يرسي فيرتر، الأحد، على تصريحات نتنياهو، مشيرا إلى أنه في أعقاب عملية انتحارية وقعت في حافلة ركاب في شارع ديزنغوف في تل أبيب، في تشرين الأول من العام ١٩٩٤، حضر نتنياهو، كرئيس للمعارضة حينذاك، إلى موقع العملية، وقبل إخلاء جثث العشرين قتيلا الذي سقطوا جراءها، انفلت بتصريحات تحريضية، واتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها، إسحق رابين، والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بالمسؤولية عنها.

وأضاف فيرتر أنه برغم مرور ٢١ عاما منذئذ إلا أنه «يتضح أن نتنياهو لم يتخلص من أحد طباعه، وهو التعميم، إثارة المشاعر، نشر الكراهية، زرع الخوف والتحريض ضد الأقليات. القفز على أية فرصة، وعلى أية مأساة، وعلى أية كارثة إنسانية...».

ورأى أنه خلال خطابه في ديزنغوف «ظهر نتنياهو بأسوأ حال. لا يحتوي، لا يهدئ، ولا زعيم، وإنما كسياسي قزم.. وخصص معظم أقواله لهجوم فظ ومخزٍ ضد عرب إسرائيل. ووصف جمهورا بأكمله بأنهم مخالفون للقانون، كمجرمين يحملون السلاح، وكمخربين محتملين».

وتساءل فيرتر عمّا منع نتنياهو من معالجة انتشار السلاح غير القانوني في البلدات العربية، ومن إعداد خطة لاجتثاث هذه الظاهرة ومن تطبيق القانون والنظام. وأكد أن «تهجمه على مجمل الجمهور العربي كان يفتقر للحياء حتى بالمقاييس التي عودنا عليها مع مرور السنين».

كذلك انتقدت عضو الكنيست تسيبي ليفني أقوال نتنياهو، ودعته إلى «التصرف كرئيس حكومة، وعدم زرع الكراهية والخوف، فهذا ما نجح رئيس الحكومة في فعله في موقع العملية. لدينا رئيس حكومة يزيل عن نفسه المسؤولية».

ويبدو أن نتنياهو لم يأبه بهذه الانتقادات، إذ كرر في مستهل اجتماع حكومته الأسبوعي يوم الأحد، القول إنه «قررنا أن نحدث تغييرا وسنؤدي إلى تطبيق القانون في جميع الأصعدة: في قوانين البناء حيث لم يطبق القانون إطلاقا وفي قوانين الضجة من المساجد والتحريض الذي يمارس فيها وطبعا في شبكات التواصل الاجتماعي وللأسف أيضا في المدارس. كما سيتم جمع الأسلحة غير الشرعية التي توجد بكميات كبيرة جدا في الوسط العربي».

عملية شبيهة بهجمات باريس

في أعقاب عملية إطلاق النار ترددت تقديرات على ألسنة المحللين الإسرائيليين مفادها أنها مشابهة لهجمات باريس، قبل شهر ونصف الشهر، والمنسوبة إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، بحيث يطلق المهاجمون النار ويقتلون ويصيبون مدنيين ثم يتمكن بعضهم من الهرب.

وكتب محلل الشؤون الدولية في صحيفة «يسرائيل هيوم»، بوعاز بيسموت، إنه «قبل شهر ونصف الشهر وقفت في ضاحية سان داني وشاهدت أفراد شرطة يطاردون مشتبهين. ووصفت في حينه مطاردة صلاح عبد السلام، أحد المشتبهين الثمانية الذي تمكن من الفرار».

وأضاف «وصفت في حينه مدينة متوترة ومتألمة، كما وصفت مقاهي ومطاعم خالية من الرواد، ويوم الجمعة مررت بالتجربة نفسها في تل أبيب».

"متتالية" نتنياهو. (أف ب)

نتنياهو يسعى إلى شق طريقه نحو رئاسة الحكومة الإسرائيلية الخامسة!

*يتبع الأسلوب ذاته للمرة الثالثة على التوالي: انتخابات سريعة لرئاسة الليكود لإرباك من يحاول منافسته *غدعون ساعر قرر عدم خوض منافسة نتيجتها معروفة سلفا *لا مؤشر إلى وجود من بقدرته الاقتناص من هيمنة نتنياهو على حزب «الليكود» مدعوما من الجناح الأشد تطرفا*

كتب برهوم جرايسي:

ضمن بنيامين نتنياهو في نهاية الشهر الماضي كانون الأول، ودون أية صعوبة، فوزه في انتخابات رئاسة حزبه الليكود التي قبل الحزب بإجرائها سريعا في ٢٣ شباط المقبل، بعد أن اتبع الأسلوب ذاته، الذي ينتهجه منذ أن عاد إلى رئاسة الحزب في العام ٢٠٠٥. وبذلك سيضمن نتنياهو لنفسه رئاسة الحزب أيضا في الانتخابات البرلمانية المقبلة. واستنادا لاستطلاعات الرأي التي تظهر تباعا، فإنه أيضا سيشكل حكومته الخامسة بعد الانتخابات أيضا.

ويستفيد نتنياهو من عدة متغيرات حصلت في الحزب، بما فيه عمله الدؤوب لإبقاء كل شخصية يتوقع أن تنافسه مستقبلا، في ظل العمل الحكومي والحزبي. فحتى المنافس الافتراضي الجديد، الذي يلقى رواجا في وسائل الإعلام، الوزير السابق غدعون ساعر، قرر عدم المنافسة في الانتخابات المقبلة، لمعرفته بالنتيجة مسبقا.

وقد عاد نتنياهو إلى رئاسة حزب «الليكود» في نهاية العام ٢٠٠٥، بعد الانشقاق الذي شهده الحزب وقاده الرئيس السابق أريئيل شارون، بتشكيله حزب «كديما» المنحل حديثا. وقاد نتنياهو حزب الليكود منذ العام ١٩٩٣ وحتى منتصف العام ١٩٩٩. وخلالها من العام ١٩٩٦ إلى العام ١٩٩٩، أعاد الليكود إلى الحكم، وشكّل حكومته في تلك السنوات. وخسر الحكم مجددا في انتخابات العام ١٩٩٩، وأعلن يومها اعتزاله الحياة السياسية، إلا أنه سرعان ما عاد اليها في النصف الثاني من العام ٢٠٠٢، وخاض الانتخابات البرلمانية، ضمن قائمة حزبه برئاسة شارون، وحلّ في القائمة ثانيا. وكان حتى الانشقاق، في خريف ٢٠٠٥ ندّا لشارون. وكانت عودته لرئاسة الحزب خيار اللا مفر، في حزب متهاو، يبحث عن «نجم» ينقذ ما يمكن انقاذه في انتخابات ٢٠٠٦. يومها حصل الليكود على ١٢ مقعدا، وحلّ ثالثا بعد «كديما» و«العمل» وبفارق كبير.

متغيرات عملت لصالح نتنياهو

استفاد نتنياهو من عدة متغيرات طرأت على حزب «الليكود» في العقدين الأخيرين، غيّرت طابع الحزب، وجعلته لا يختلف عن أحزاب المستوطنين الأشد تطرفا. كما يغيب عن الحزب نجوم السياسة، القادرون على إحداث جرف شعبي خلفهم. وبرز التصاق نتنياهو بمصالح حيتان المال، وبهم شخصيا، وهم بسيطرتهم على الاقتصاد ووسائل الإعلام، يضمنون له سنوات حكم متواصلة، قد يسجل فيها نتنياهو رقما سياسيا، من بين كل رؤساء حكومات إسرائيل، من حيث عدد الحكومات التي شكلها، ومدة بقائه في الحكم بشكل متواصل.

من اليمين إلى اليمين الأشد تطرفا: منذ منتصف سنوات التسعين، بدأ حزب «الليكود» يشهد عملية تغيير في تركيبته الداخلية، بدأت بتسلل مجموعات يمينية استيطانية متطرفة إلى قواعد الحزب، ومن خلالها إلى المجلس المركزي، ولاحقا إلى الهيئات القيادية، وشكلت مركز قوة، بدأ يؤثر على كل انتخابات داخلية في الحزب، خاصة لتشكيل قائمة الحزب للانتخابات البرلمانية، حتى حينما كان حجم هذا التكتل صغيرا، وزاد تأثيره كلما تنامى حجمه وقوته.

وعمل هذا التغير على تصفية التيار اليميني الأيديولوجي، الذي كان يقود الحزب، في حركة حيروت، وأيضا حينما شكلت الحركة حزب الليكود في العام ١٩٧٣، وكان حضوره واضحا حتى مطلع سنوات الالفين، وتلاشى كليا في الانتخابات الأخيرة.

واستفاد نتنياهو من هذا المتغير، الذي لاءم جوهر عقليته وخطه الفكري والسياسي. وهذا برز حينما وصل إلى الكنيست لأول مرة في العام ١٩٨٨، واشغاله منصب نائب وزير الخارجية في العام ١٩٩٠، وإبان مؤتمر مدريد للسلام في خريف العام ١٩٩١. وأيضا حينما رئس الحزب في العام ١٩٩٣، وقيادته المعارضة اليمينية الميدانية ضد اتفاقيات أوسلو، ووصوله إلى الحكم لأول مرة في العام ١٩٩٦.

غياب نجوم السياسة: بخلاف حزب «العمل»، فإن حركة «حيروت» ومن ثم «الليكود» لم يكن يعج بنجوم السياسة القادرين على جرف الشارع، فمنذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٨٣ قاد الحزب مناحيم بيغن، وكانت رئاسة إسحق شمير، خيار اللا مفر أمام واقع اعتزال بيغن بشكل مفاجئ للسياسة في ذلك العام. وفي العام ١٩٩٢ اعتزل شمير السياسة بعد خسارة انتخابات ذلك العام، وتم احضار نتنياهو في الصف الثاني لقيادة الحزب، فالشخص الأبرز فيه أريئيل شارون، كان ما يزال تأثير دوره في الحرب على لبنان ومجزرة صبرا وشاتيلا كبيرا عليه، وما كان بإمكانه تولي زعامة الحزب.

واختيار الحزب لأريئيل شارون في العام ١٩٩٩، كان هو أيضا يندرج في اطار «خيار اللا مفر»، وكذا كان الحال بعودة نتنياهو الى الرئاسة في العام ٢٠٠٥. ولكن نتنياهو لم يكتف بواقع حال الحزب، وعمل كثيرا من أجل اقصاء كل من كان مرشحا لمنافسته، بدءا من سلفان شالوم، الذي اضطر لاعتزال السياسة في الشهر الأخير من العام المنصرم.

كذلك نجح نتنياهو، بالتصاقه بالجناح الأشد تطرفا، في اقصاء منافسه في السنوات الأخيرة، العنصري المتطرف موشيه فيغلين. وكان نتنياهو قد أعلن في العام ٢٠١١ ولاحقا، أنه يطمح إلى نسبة تأييد مطلقة في الحزب تتجاوز نسبة ٨٠٪، إلا أنه كان يحصل في كل الانتخابات الأخيرة لرئاسة الحزب على ما بين ٧٥٪ إلى ٧٧٪.

وفي العام الأخير سطع اسم الوزير السابق غدعون ساعر، إعلاميا، كمنافس مفترض لنتنياهو، إذ تحدثت تقارير كثيرة عن أن اعتزال ساعر للسياسة قبل أكثر من عام، كان بسبب ضغوط نتنياهو عليه في الحزب، ووصلت هذه الضغوط، حسب التقارير في حينه، إلى حد مضايقة زوجته الجديدة الصحافية ومقدمة البرامج الاخبارية التلفزيونية غيئولا إيفن.

إلا أن حضور ساعر في الإعلام سياسيا، في الأشهر الأخيرة، لا يدل على أنه قادر على منافسة نتنياهو وتشكيل خطر عليه، أو على الاقل، الحصول على نسبة تجعل نتنياهو قلقا على مستقبله السياسي. ورغم هذا، فقد سارع نتنياهو إلى اجراء انتخابات مبكرة لرئاسة الحزب، كي يضمن مكانته، وعدم اعطاء ساعر فرصة للمنافسة الجدية. في حين أنه إذا جرت الانتخابات البرلمانية بعد أكثر من عام من الآن، فإن على الحزب اعادة انتخاب رئيس الحزب، وفي هذه الحالة لن يقبل الحزب بتغيير رئيسه في أوج حملة انتخابية، خاصة إذا كان كحالة نتنياهو رئيسا للحكومة.

العلاقة بحيتان المال: لم تكن حكومة إسرائيلية منذ العام ١٩٤٨، إلا وكانت في الجوهر متبعة لسياسة اقتصادية رأسمالية، وخدمت كبار أصحاب رأس المال، وتطورت وتتطور هذه السياسة باستمرار مع تطور وتغير أسس النظام الرأسمالي، وصولا إلى الأسواق المفتوحة والعولمة، واتساع الاحتكارات. إلا أن نتنياهو تميز في حكمه بالالتصاق بالمدرسة الاقتصادية الصقرية الأميركية، وفي صلبها تصفية كل القطاع العام، بما فيه الخدمات الاجتماعية، وحتى بالتعليم والصحة، وغيرهما. وقد أطلق شمعون بيريس ذات يوم على هذه السياسة اسم «السياسة الخنازيرية»، نظرا لشراهتها لصالح حيتان المال.

وعدا ذلك فإن نتنياهو تميز بالتصاقه بكبار حيتان المال المحليين، وأيضا الأميركان الذين لهم تأثير أو على علاقة بالاقتصاد الإسرائيلي، وتميز هذا الالتصاق، في الحكومة الحالية، بسيطرة نتنياهو على عدة وزارات في آن واحد، في هد غير مسبوق في السياسة الإسرائيلية، وخاصة وزارة الاقتصاد، ووزارة الاتصالات، عدا وزارة الخارجية ووزارة التعاون الاقليمي.

وحيتان المال يسيطرون اليوم على وسائل الإعلام المركزية، التي لها الدور الابرز في صناعة الرأي العام، وهذا عدا عن صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية المجانية، واسعة الانتشار، المجندة كليا لدعم شخص نتنياهو، أكثر من حزب الليكود.

الاستطلاعات والواقع

عرض استطلاع جديد لصحيفة «يديعوت أحرونوت» وضعية الحلبة البرلمانية في ما لو جرت الانتخابات البرلمانية في هذه الأيام، أي بعد ١٠ أشهر على الانتخابات الأخيرة، وتبين أن القوة الاجمالية للأحزاب التي تشكل الحكومة الحالية، ولها ٦١ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا ستخسر من قوتها بفعل خسارة حزب الليكود خمسة مقاعد، وسيكون المشهد كالتالي: حزب الليكود بزعامة نتنياهو يهبط من ٣٠ مقعدا اليوم إلى ٢٥ مقعدا، بينما سترتفع قوة حزب تحالف المستوطنين «البيت اليهودي» من ٨ مقاعد إلى ١٢ مقعدا (بغياب قائمة منافسة)، كما سيسخر حزب «كلنا» ٣ مقاعد، من ١٠ اليوم إلى ٧ مقاعد في الاستطلاع، وتحافظ كتلتا المتدينين المتزمتين على قوتهما معا وهي ١٣ مقعدا. ما يعني أن القوة الاجمالية للائتلاف الحاكم ستهبط من ٦١ مقعدا اليوم إلى ٥٧ مقعدا حسب الاستطلاع.

ورغم هذا، فإن اليمين المتطرف سيحافظ على الأغلبية المطلقة، بعد احتساب مقاعد حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي يجلس في المعارضة، إذ تتنبأ استطلاعات الرأي له أن ترتفع قوته من ٦ مقاعد اليوم إلى ٨ مقاعد، وهذا أقل من استطلاعات أخرى ظهرت في الشهرين الأخيرين، وقد ارتفعت أسهم ليبرمان على خلفية تصريحاته الدموية في أوج الهبّة الفلسطينية.

ويقول الاستطلاع إن تحالف «المعسكر الصهيوني» الذي يضم حزب «العمل» بزعامة إسحق هيرتسوغ، و«الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، سيهبط من ٢٤ مقعدا اليوم إلى ١٨ مقعدا في الاستطلاع، في حين سيستعيد حزب «يوجد مستقبل» قوته التي كانت قبل الانتخابات الأخيرة، إذ سترتفع قوته من ١١ مقعدا اليوم إلى ١٨ في الاستطلاع. وستحافظ القائمة المشتركة لقوى فلسطينيي ٤٨ على قوتها الحالية من ١٣ مقعدا، في حين سيرتفع حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني من ٥ مقاعد اليوم إلى ٦ مقاعد في الاستطلاع.

كما تعامل الاستطلاع مع فرضية أن يتحالف الوزير السابق من حزب الليكود، غدعون ساعر، مع موشيه كحلون، زعيم حزب «كلنا»، فحصلت هذه القائمة على ١٢ مقعدا بدلا من ٧ في الاستطلاع الأول، إذ «اقتنصت» القائمة أربعة مقاعد من حزب الليكود، الذي هبط في هذه الحالة إلى ٢١ مقعدا، كما «اقتنصت» مقعدا واحدا من تحالف المستوطنين «البيت اليهودي»، الذي بات له ١١ مقعدا، ما يعني أن هذا الاصطفاف الافتراضي أعادة ترتيب المقاعد داخل المعسكر الواحد.

من الواضح أن هذا الاستطلاع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعرض الواقع الانتخابي، فهو متأثر من عدة عوامل، أولها الأوضاع الأمنية، وادعاء اليمين المتطرف بأن حكومته «لا تضرب» بالقدر الكافي الفلسطينيين، وهذا ما عزز أسهم حزب «يسرائيل بيتينو» وزعيمه ليبرمان، وحزب تحالف المستوطنين «البيت اليهودي»، الذي استفاد في نتيجته الظاهرة من عدم ادراج اسم القائمة التي نافسته هو وحزب «شاس» في الانتخابات السابقة، «عوتسما» التي قادها المنشق عن حزب «شاس» إيلي يشاي وأنصار حركة «كاخ» الارهابية المحظورة بموجب القانون.

إعـداد: برهوم جرايسي

الحكومة الإسرائيلية تصادق ثم تجمد التصويت على مشروع قانون يحظر كليا فتح المحال التجارية أيام السبت!

المعركة على السبت مقدمة لسلسلة قوانين تشدّد من فرض «أحكام الشرائع اليهودية»

صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في الحكومة الإسرائيلية على مشروع قانون ذي صيغة أكثر تشددا تحظر فتح المحال التجارية كليا والتجمعات التجارية الكبرى أيام السبت، إلا أنه بعد ثلاثة أيام من المصادقة على مشروع القانون قررت الحكومة تجميد التصويت عليه في هذه المرحلة إلى حين إعادة النظر فيه. لكن هذا لم يمنع عاصفة من الانتقادات في الشارع الإسرائيلي.

وبادر إلى مشروع القانون النائب عن حزب الليكود ميكي زوهر، وينص على منع جارف لفتح المحال التجارية والتجمعات الكبرى أيام السبت وفي الأعياد اليهودية. وبعد أن أقر مشروع القانون في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، قرر رؤساء أحزاب الائتلاف الحاكم تجميد القانون، إلى حين تبحث لجنة حكومية مؤلفة من المديرين العامين للوزارات ذات الشأن هذا الجانب.

وتعد قضية السبت اليهودي والقوانين المتعلقة بها، واحدة من القضايا الخلافية الحارقة بين جمهوري العلمانيين والمتدينين في إسرائيل، ومنذ عشرات السنين لم يتوقف الجدل في إسرائيل حول المسموح والممنوع دينيا في أيام السبت.

وتعود خلفية القانون إلى المعركة التي نشبت بين بلدية تل أبيب والحكومة قبل نحو عامين، إذ أن البلدية طلبت من وزارة الداخلية المصادقة على قانون بلدي محلي، يسمح بفتح حوانيت تبيع أغذية في أيام السبت، والقصد هنا محال في الأحياء اليهودية وأصحابها من اليهود، إذ أن المحال التجارية في مدينة يافا التي باتت جزءا من تل أبيب وأصحابها عرب، تعمل أيام السبت كالمعتاد. وقد رفض وزير الداخلية في حينه غدعون ساعر الطلب. كما أن البلدية ذاتها كانت قد اثارت قبل ثلاث سنوات قضية حركة المواصلات العامة، وتجددت المعركة في ربيع العام الماضي ٢٠١٥، حينما رفض وزير المواصلات يسرائيل كاتس تحرير المواصلات من قيود السبت.

وقضية المحال الغذائية هي العقبة الأكبر في تحرير الحركة العامة من قيود السبت اليهودي، فحسب شرائع الحلال اليهودية، فإن المحل التجاري الذي يبيع يوم السبت، يُسقط تلقائيا شهادة الحلال عن جميع المنتوجات التي في المحل، حتى وإن كانت مواصفتها مطابقة للشريعة اليهودية. وهناك جمهور واسع يطالب بفتح المحال التجارية، والسماح بإمكانية التسوق في أيام السبت، كون الكثير من العائلات ترغب في الاستفادة من هذا اليوم لتوفير الاحتياجات الأسبوعية للمنزل.

لكن الجدل حول هذه القضية لم ينحصر فقط في مسألة الموقف من الإكراه الديني، بل ولج إلى جوانب حزبية واقتصادية كبرى، فقد أظهر تقرير سابق لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس»، أن رجال أعمال كبارا من المتدينين، مولوا من وراء الكواليس الحملة ضد بلدية تل أبيب وقرارها السماح بفتح حوانيت لبيع الأغذية في أيام السبت، إذ أنهم متضررون من القرار كون محالهم مغلقة أيام السبت بينما شبكات أخرى منها شبكات اغذية تفتح ابوابها أيام السبت وتسجل أرباحا.

وفي محاولة للخروج من مأزق تطرح من حين إلى آخر فكرة جعل يوم الأحد عطلة رسمية للقطاع العام، وأيضا في القطاع الخاص، ليكون للعاملين يوم راحة يقدرون فيه على التنزه والتسوق بحرية، بعيدا عن قيود السبت.

وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد قرر قبل سنوات قليلة، في حكومته قبل السابقة، تشكيل لجنة وزارية ومن مختصين لبحث اقتراح وزير في حكومته أن يكون يوم الأحد يوم عطلة آخر عدا السبت، في حين يكون يوم الجمعة يوم عمل قصيرا، وإضافة ساعات عمل للأيام الأربعة المتبقية، والهدف من جعل يوم الأحد يوم عطلة هو أن يتم تجاوز عقبة تشريعات السبت الدينية، وفسح المجال أمام يوم عطلة تجوز فيه حركة المواصلات وحركة الجمهور العامة، وهذه مبادرة ظهرت في الماضي من خلال مشروع قانون حاول أعضاء كنيست سابقون تمريره، إلا أنه اصطدم بمعارضة المتدينين الأصوليين المتزمتين «الحريديم».

ويحظى اقتراح عطلة الأحد بدعم بنك إسرائيل المركزي، كذلك فإن بحثا أجري في قسم الأبحاث في الكنيست قال إن جعل يوم الأحد يوم عطلة أسبوعية سيكون ايجابيا للاقتصاد من عدة نواح، فهناك الكثير من الجهات الاقتصادية التي تعمل مع الأسواق العالمية ستكون ساعات عملها مفتوحة وملائمة لأيام العمل في أكبر الأسواق العالمية. كذلك وحسب قسم الأبحاث فإن منح جمهور العاملين يوم عطلة إضافية سيساهم في رفع معنوياتهم وجاهزيتهم للعمل اكثر بعد استراحة فعلية تكن فيها حركتهم من دون تقييدات دينية.

وقانون السبت هو واحد من سلسلة قوانين تتعلق بمسألة الدين والدولة، بادر لها النواب في الولاية البرلمانية الحالية، ولكن هناك ما يزيد عن ثمانية قوانين تتعلق بمسألة الطعام الحلال، منها قوانين تدعو لتشديد التعليمات، وقوانين أخرى تطالب بتحريرها.

تقرير الرواتب يكشف عن مدى اتساع الفجوات بين الفقراء والميسورين!

أظهر تقرير الرواتب الذي تصدره وزارة المالية الإسرائيلية سنويا مدى اتساع الفجوات بين مداخيل أصحاب الوظائف الكبيرة وأصحاب الوظائف العادية، كما أظهر اتساع ظاهرة العمل من خلال شركات قوى عاملة تفرض شروط عمل استبدادية متدنية لتقلل صرف الخزينة على القطاع العام. وكما في كل التقارير فإن الشريحة الأضعف تبقى المواطنين العرب، إذ دلّ بحث أخير لمكتب الإحصاء المركزي على أنه كلما زادت مؤهلات المواطن العربي الأكاديمية كان التمييز ضده في الرواتب أكبر.

وقد تسلطت الأضواء في التقارير الصحافية على أصحاب المداخيل العالية من بين العاملين في المؤسسات الرسمية وكبرى الشركات الحكومية، وخاصة شركات البنى التحتية مثل الكهرباء والمياه والموانئ، وأيضا في الجهاز الصحي، إذ يصل معدل الرواتب عند أصحاب الوظائف الكبيرة إلى ما بين ٩ إلى ١٣ ضعف معدل الرواتب الرسمي، الذي بلغ في نهاية العام قبل الماضي ٢٠١٤ ٩٤٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ٢٤٢٢ دولارا قبل خصم الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

وقد أظهر التقرير مجددا أن حوالي ثلث العاملين يتقاضون في محيط الحد الأدنى من الرواتب، وأن ٥٠٪ من الأجيرين يتقاضون أقل من ٦٧٠٠ شيكل شهريا، وهذا بحد ذاته يشكل ٧١٪ من معدل الأجور العام، وأن ٧٥٪ من الأجيرين يتقاضون أقل من معدل الرواتب الرسمي.

ويظهر من التقرير أن ١١ ألف عامل في القطاع العام (الحكومي) عملوا من خلال شركات قوى عاملة، أكثر بنسبة ١٥٪ عما كان في العام ٢٠١٣، على الرغم من اتساع المطالبة بوقف ظاهرة التشغيل هذه في القطاع العام تحديدا، علما ان الحديث أوسع في القطاع الخاص. وشركات القوى العاملة تسيطر على وظائف حكومية، من المفترض أن تديرها المؤسسات الحكومية مباشرة، وتدفع للعاملين فيها مباشرة مع ضمان كافة الضمانات الاجتماعية وغيرها. إلا أن شركات القوى العاملة تأخذ ميزانيات تشغيل، أقل من تكلفة تشغيل الموظفين، وتقوم بتشغيل الموظفين بشروط راتب متدنية جدا، وبشبه حرمان من الضمانات الاجتماعية، كون نسبة عالية جدا من العاملين يعملون لبضعة أشهر، ويتم فصلهم قبل أن يستحقون تعويضات بعد انهاء العمل. ومن هذه الوظائف ما تستوجب شهادات أكاديمية في القطاع الاجتماعي وغيره.

وأيضا في ما يخص الرواتب فقد أظهر تقرير آخر لمكتب الإحصاء المركزي فجوات الرواتب بين العرب واليهود، على أساس الأجر لساعة عمل، بحسب تدريج التحصيل العلمي، فمن تعلم من صفر إلى ثماني سنوات (مدرسية) معدل أجرة ساعة العمل لليهود ٣٣٫٣ شيكل مقابل ٢٨٫٨ شيكل للعرب (٨٫٥٨- ٧٫٤٢ دولار). ومعدل ساعة الأجر لمن تعلموا من ٩ إلى ١٠ سنوات (مدرسية) لليهود ٣٦٫٤ شيكل وللعرب ٢٩٫٨ شيكل (٩٫٣٨- ٧٫٦٨ دولار). ولمن أنهى ١١ إلى ١٢ سنة تعليمية، فإن معدل أجرة الساعة لليهود ٣٦٫٥ شيكل، وللعرب ٣٣٫٨ شيكل (٩٫٣٩- ٨٫٧١ دولار). ولمن أنهى ١٣ إلى ١٥ سنة تعليمية، لليهود ٥٦٫٧ شيكل، وللعرب ٤٥٫٥ شيكل (١٤٫٦١- ١١٫٧٢ دولار). وأكبر الفجوات لمن بحوزتهم أعلى الشهادات الأكاديمية، وتعلموا من ١٦ عاما وما فوق، إذ بلغ معدل أجرة الساعة لليهود ٨٣٫٤ شيكل مقابل ٥٥٫٢ شيكل للعرب (٢١٫٥- ١٤٫٢٢ دولار).

عاملون وفقراء

وفي سياق متصل بقضية الأجور تبقى شريحة ليست قليلة تعادل نسبة تلامس ١٫٥٪ من إجمالي المنخرطين في سوق العمل، إلا أنهم ضمن «المستقلين» واصحاب المصالح التجارية والمهنية لكن في واقع الأمر فإنهم من الحرفيين الذين يعملون بشكل مستقل أو اصحاب متاجر صغيرة، لا تحقق مدخولا كافيا لسداد كلفة المعيشة.

وبحسب تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) عن الفقر في العام قبل الماضي ٢٠١٤، والصادر في نهاية العام المنصرم، فإن ٤٠ ألف عائلة فيها ربّ العائلة من «المستقلين» تعيش تحت خط الفقر، وعدد الأنفار فيها يبلغ ١٨٨ ألف نسمة.

وهذه الشريحة لا تحصل على مخصصات اجتماعية بقدر ما يحصل عليه الأجيرون، وخاصة مخصصات بطالة، إلا أنه في الآونة الأخيرة يجري إعداد قانون يضمن لهم مخصصات بطالة تحدد وفق مداخيلهم الأخيرة في حال توقف عملهم.

كما يجري اعداد قانون يلزم كل «المستقلين» بفتح توفير تقاعدي، لأن فقر هذه الشريحة، خاصة الحرفيين منهم، يتعمق أكثر في فترة الشيخوخة بعد أن يتوقفوا عن العمل كليا بفعل تقدم العمر.

دولة في مسار انهيار

بقلم: عيران يشيف (*)

اعتاد حامل جائزة نوبل في الاقتصاد البروفسور بول سامولسون من المعهد التكنولوجي ماساتشوستس («إم. أي. تي») على القول «إذا كان عليكم تقديم توقعات، فافعلوا هذا بوتيرة متقاربة». وهذا صحيح فالتوقعات الاقتصادية قصيرة المدى ليست دقيقة، خاصة فيما يتعلق بأسواق المال. والتوقعات بعيدة المدى أكثر دقة.

على هذا الأساس نطرح ما يلي:

في واقع الأمر فإن العام الجديد ٢٠١٦ من شأنه أن يكون كسابقه، إن كان على مستوى النشاط الاقتصادي العام، أو في أسواق المال الإسرائيلية. وهذه التوقعات تشمل أيضا التباطؤ في الحركة الاقتصادية، لكن ليس ركودا، وسيكون ارتفاع محدود في أسعار الأسهم يتخلله تعديلات كما جرى في شهري آب وأيلول الماضيين (٢٠١٥).

وسيكون في محور اهتمامات العالم عدة قضايا:

أولا- الرفع المحدود للفائدة البنكية من قبل البنك الفدرالي في الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما بدأ في شهر كانون الأول الماضي ٢٠١٥. (ملاحظة الترجمة: المقال نشر قبل قرار رفع الفائدة). إلا أن البنك الفدرالي لا ينوي تسريع وتيرة رفع الفائدة. وفي إسرائيل سيكون رفع الفائدة متخلفا عن الولايات المتحدة.

ثانيا: النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية من شأنه أن يكون منضبطا، ومتأثرا بشكل سلبي من التباطؤ الشديد للنمو الاقتصادي في دول اليورو، وأيضا في الصين.

ثالثا: الارتفاعات الحادة في بعض أسواق المال العالمية سيتبعها «تصحيح»، كما كان في التراجعات التي شهدتها الأسواق في شهري آب وأيلول الماضيين (٢٠١٥).

القضية الرابعة هي أسواق الطاقة، فالتوقعات الحالية تشير إلى استمرار الأسعار المنخفضة نسبيا للنفط والغاز، ولكن علينا أن نذكر أن هذه أسواق متقلبة وبوتيرة متسارعة جدا.

وستواصل الأوضاع السياسية بلعب دور في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العالمية، وبالتالي على أسواق المال، إلا أن التأثيرات على أسواق المال ستكون محدودة وقصيرة المدى. وعلى سبيل المثال فإن تأثير الحرب التي تشنها بعض دول الناتو وروسيا على داعش سيكون محدودا.

أما في إسرائيل فإن ارتفاع كلفة المعيشة وارتفاع أسعار البيوت سيواصلان كونهما موضوعين مركزيين لدى الجمهور. وبتقديري لن يطرأ تغير ذو أهمية. وكما يبدو فإن وزارة المالية وبنك إسرائيل يعملان بشكل بطيء جدا، وبوسائل ليست فعّالة لحل المشكلة. فالعرض لا يتزايد بوتيرة كافية، والظروف المالية لا تقلل الطلب، وخاصة من قبل المستثمرين.

كذلك، فإن قطاع البناء يعاني من طرق انتاج قديمة، ومن انتاجية قليلة، وهذا مرتبط أيضا باستيراد عاملين أجانب منذ ٢٥ عاما، ما ينعكس على جودة متردية في البناء، وفي مشاريع البناء طويلة الأمد. وهذا يتطلب اصلاحات أساسية من أجل رفع مستوى الانتاجية، ورفع مستوى الجاهزية في قطاع البناء، ولكن هذه الاصلاحات لا يتم تنفيذها، وبالأساس بسبب ضغوط شركات البناء التي تتخوف من المس بأرباحها، وقادرة على أن تسيطر على قوة سياسية بشكل واضح.

كذلك فإن قطاعات أخرى في الاقتصاد الإسرائيلي من غير المتوقع أن نشهد فيها تحولات جدية في العام الجديد ٢٠١٦، ولكن تأثير هذا سيتضح أكثر بعد ٢٠ و٣٠ عاما وخاصة بسبب الأفق قصير المدى في التخطيط الاقتصادي، وعلاج القضايا. والمهم في هذا الجانب من وجهة نظري ما يلي:

وضع البنية التحتية البشرية في إسرائيل. فثمة مجموعات في المجتمع تتزايد نسبتها من بين الجمهور العام بوتيرة عالية، وهي قليلة المشاركة في سوق العمل، وانتاجيتها ضعيفة. وهذا بشكل خاص بين جمهوري المتدينين المتزمتين «الحريديم» والعرب، ولكن توجد شرائح ضعيفة أخرى في هذه القضية، مثل المهاجرين من أثيوبيا والعمال الأجانب. وستبدو إسرائيل مختلفة، حينما يكون نصف الجمهور من الشرائح الضعيفة (يقصد الكاتب توقعات بأن يشكل العرب والحريديم بعد العام ٢٠٣٠ ما يزيد عن ٥٠٪ من اجمالي السكان).

تخلف البنى التحتية في إسرائيل، إذ أن البنى التحتية فيها أضعف مما هي عليه في الدول المتطورة.

الانشقاق السياسي الخطير: حينما يكون في الكنيست من ١٠ إلى ١٢ كتلة برلمانية، وكل حكومة ترتكز على ائتلاف هش، وتجري الانتخابات بوتيرة متقاربة، فإنه ليس بمقدور السلطة اتخاذ قرارات اقتصادية ذات أهمية، وبضمن هذا قرارات تتعلق بالتنافس الاقتصادي، كما أن قرارات كهذه لا تتخذ على الصعيد السياسي.

تدهور مكانة الديمقراطية وسلطة القانون، وهذا يمس بالثروة المجتمعية في إسرائيل. إذ أن هذا هو جانب ضروري للنسيج الاجتماعي، وأيضا للنشاط الاقتصادي، وبضمن ذلك أنه مفيد للاستثمارات الأجنبية. وإذا ما تم تجاوز حدود معينة فإن هذا من شأنه أن يقود إلى هجرة الجمهور من الشريحتين الوسطى والعليا.

مشاكل سوق العمل: وبضمنها النسبة العالية للعمال الأجانب وطالبي اللجوء، واتساع ظاهرة تشغيل العاملين من خلال شركات القوى العاملة (شركات مقاولة)، إذ أن الانتاجية في هذه المسارات ضعيفة جدا.

غياب التخطيط الناجع في الجهاز الضريبي: من الممكن استغلال أفضل بكثير لشبكة الضرائب، من أجل اعادة توزيع المداخيل وتقليص ظاهرة عدم المساواة، التي هي من الأكبر في العالم.

إدارة ميزانية الدولة: إن المصاريف تعاني من أدوات تخطيط ورقابة مشوّهة، وبضمن ذلك ميزانية وزارة الدفاع، التي تحتاج إلى اصلاحات جوهرية.

لن أتفاجأ إذا ما ستكون في العام ٢٠١٦ عمليات إرهابية، أو حرب أخرى في غزة، أو انتخابات جديدة، أو تغيير جوهري في الائتلاف الحاكم، أو دخول إيهود أولمرت إلى السجن، وأحداث كبيرة أخرى. لكن لن يكون في هذه الأحداث أي تغيير اتجاه جوهري، ولن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد أو على أسواق المال. فحتى الأزمة الاقتصادية العالمية في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، لم تؤثر بقوة على الاقتصاد الإسرائيلي.

صحيح أن التغيرات الجارية في إسرائيل بطيئة، لكن أضرارها التراكمية ستنعكس بشكل كبير جدا على المدى البعيد.

(*) الكاتب بروفسور ومحاضر في كلية الاقتصاد في جامعة تل أبيب، وأيضا في معهد أبحاث الأمن القومي في الجامعة ذاتها. عن مجلة «ذي ماركر الشهرية».

موجز اقتصادي

العبء الضريبي ارتفع على الضعفاء وتراجع عن الأقوياء

قال بحث جديد لمعهد فان لير- القدس إن العبء الضريبي الإجمالي ارتفع على الشرائح الأكثر ضعفا، وتراجع عن الشرائح الغنية بنسب ملحوظة. وقد قارن البحث اجمالي الضرائب التي كانت مفروضة في العام ٢٠٠١، مقابل ما كان في العام ٢٠١٣، ولاحقا لم تتغير الصورة، وتعامل البحث مع التدريج الاجتماعي بموجب عشر درجات إذ كانت الدرجة الأولى للشريحة الأكثر ضعفا، والشريحة العاشرة للأقوى.

ويقول البحث إن اجمالي الضرائب على الدرجة الأولى، وهم الأكثر ضعفا، كانت ٢٩٪ في العام ٢٠٠١، لترتفع في العام ٢٠١٣ إلى نسبة ٣٤٪. وبقي الحال على ذاته عند الدرجة الاجتماعية الثانية ٢٥٪. وبدأت تنخفض الضريبة ابتداء من الدرجة الثالثة، إذ انخفضت الضريبة من ٢٦٪ إلى ٢٥٪. وفي الدرجة الرابعة من ٢٦٪ إلى ٢٤٪، وفي الخامسة من ٢٨٪ إلى ٢٤٪، وفي السادسة من ٢٩٪ إلى ٢٤٪، وفي السابعة من ٣١٪ إلى ٢٤٪، وفي الثامنة من ٣٥٪ إلى ٢٧٪، وفي التاسعة من ٣٧٪ إلى ٢٨٪، وفي الدرجة العاشرة، انخفضت الضريبة الإجمالية من ٤٧٪ في العام ٢٠٠١، إلى ٤٢٪ في العام ٢٠١٣.

ويقول البحث إن أحد أسباب الارتفاع الضريبي هو رفع ضريبة المشتريات، ففي إسرائيل هذه ضريبة عامة تطال جميع المشتريات تقريبا، باستثناء الخضراوات والفواكه، بينما هذه الضريبة في دول متطورة عديدة تدريجية، وهناك تفاوت بين السلع والخدمات، بحيث تكون أقل على السلع الحياتية الأساسية اليومية.

ارتفاع حاد في أعداد المحامين وتراجع مداخيلهم

بيّنت معطيات جديدة أن عدد العاملين في مهنة المحاماة في إسرائيل ما زال يسجل ارتفاعا حادا، وسجل العام الماضي ٢٠١٤ ذروة جديدة في أعدادهم، التي ارتفعت بسبعة أضعاف مقارنة مع عدد السكان في العام ١٩٦٠.

في المقابل بيّنت المعطيات تردي مداخيل المحامين، الذين تسيطر على مهنتهم في السنوات الأخيرة شركات محاماة ضخمة، تستوعب مئات المحامين في فروعها، وتفرض شروطا تقل عما بالامكان الحصول عليه للمحامي في مكتب خاص له.

وتقول معطيات مكتب الاحصاء المركزي الرسمي إنه في العام ١٩٦٠ كان في إسرائيل محام واحد لكل ٩٣٤ مواطنا، وفي العام ١٩٧٠ انخفض العدد إلى محام لكل ٦٢٣ مواطنا، وفي العام ١٩٩٠ انخفض المعدل إلى ٤٥١ موطنا، وفي العام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٥ مواطنا، وانكسر حاجز الـ ٢٠٠ مواطن في العام ٢٠٠٦، ووصل إلى مستوى ١٤٣ مواطنا في العام الماضي ٢٠١٤. ويقول هذا المكتب إن أعداد المحامين تزايدت سنويا بنسبة ٦٪، مقابل نسبة تزايد سكاني تقل عن ٢٪.

ويعاني قطاع المحاماة من ترد في مداخيل المحامين، ونسبة كبيرة من حاملي شهادة الحقوق لا تعمل في مهنتها، رغم أن غالبيتهم يحافظون على رخصة المحاماة. وحسب التقرير، فقد ظهر تفاوت ضخم في معدل مداخيل المحامين من منطقة إلى أخرى، وكان أعلاها في منطقة تل أبيب الكبرى، إذ بلغ المعدل ١٣٫٧ ألف شيكل، وهو ما يعادل ٣٣٥٠ دولارا، قبل الخصم الضريبي والاجتماعي. وينخفض في منطقة القدس إلى ١١٫٧ ألف شيكل، وهو ما يعادل ٣ آلاف دولار. وينخفض في المنطقة الشمالية إلى مستوى ٨٧٠٠ شيكل وما يعادل ٢٢٤٠ دولارا، وفي الجنوب إلى ٧٥٠٠ شيكل ما يعادل ١٩٣٠ دولارا، وهي معدلات مداخيل تقل عن معدل رواتب موظف عادي في شركة أو مؤسسة عامة. وتقل مداخيل الشمال والجنوب عن معدل الأجور العام الذي بلغ في نهاية العام ٢٠١٤ حوالي ٩٤٠٠ شيكل، وما يعادل ٢٤٢٠ دولارا.

السياحة تراجعت بنسبة ١٨٪ في تشرين الثاني

قالت احصائية جديدة لمكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي إن السياحة الداخلة إلى إسرائيل شهدت في شهر تشرين الثاني الماضي تراجعا بنسبة ٤٫٦٪ مقارنة بنفس الشهر من العام قبل الماضي ٢٠١٤، ولكن ذلك الشهر كان متأثرا من العدوان الإسرائيلي على غزة الذي وقع في صيف ٢٠١٤، ولذا فإنه بمقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠١٣، تكون السياحة الداخلة قد شهدت تراجعا بنسبة ١٨٪.

وقال المكتب في تقريره إن العام ٢٠١٥ بدأ يشهد نهوضا من تراجع السياحة الذي طرأ في أعقاب العدوان على غزة، إلا أن الهبة الشعبية أعادت العجلة إلى الوراء وفي الاشهر الأخيرة من العام المنتهي ٢٠١٥، شهدت تراجعا في السياحة، أكثر مما كان في نهاية العام ٢٠١٤.

وذكر مكتب الإحصاء أن أعداد السياح الذين دخلوا إلى إسرائيل في الأشهر التسعة الأولى من العام المنتهي ٢٠١٥، كان أعلى بنسبة ٦٪، عما كان في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣، بمعنى أن السياحة في العام ٢٠١٤، تجاوزت بنسب أعلى السياحة في العام قبل الماضي ٢٠١٣، إلا أنه مع نشوب الهبّة بدأت موجة إلغاء حجوزات فورية، تأثرت منها الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام المنصرم. فقد تراجعت السياحة في تشرين الأول بنسبة ١٤٫٥٪، فيما كما ذكر تراجعت السياحة في تشرين الثاني بنسبة ١٨٪.

ويقول تقرير المكتب إن التراجع كان أكبر في عدد ليالي المبيت في الفنادق، ففي حين تراجعت السياحة في تشرين الثاني بـ ٤٫٦٪ عن نفس الشهر من العام ٢٠١٤، فإن عدد ليالي المبيت تراجع بنسبة ١١٪ وأيضا بنسبة ٢٨٪ عن عدد ليالي المبيت في الشهر ذاته من العام ٢٠١٣، بمعنى أن من قرر القدوم إلى إسرائيل بادر إلى تقليص فترة إقامته فيها.

«اللجنة الوزارية لشؤون التشريع» تقرّ غيابيّاً «مشروع قانون وسم الجمعيات اليسارية»:

أييلت شاكيد رئيسة اللجنة: تم انتخابنا لغرض تجسيد أيديولوجيا اليمين وتطبيق سياساته!

الهدف الرسمي المُعلن من مشروع القانون المسمى «قانون الشفافية» هو: «وقف التدخلات الفظة من جانب دول أجنبية في الحياة العامة الإسرائيلية والحيلولة دون استمرارها وتكرارها»، بينما الهدف الحقيقي هو: معاقبة جمعيات ومنظمات غير حكومية داعمة لحقوق الإنسان، الفلسطيني خاصة، محاصرتها والتضييق عليها، إلى حدّ خنقها، بزعم أنها «تتعاون مع أعداء إسرائيل وتخدم أجندات معادية لدولة إسرائيل ومصالحها كدولة يهودية»!

كتب سليم سلامة:

يتواصل في دورة الكنيست الإسرائيلي الحالي (الـ ٢٠)، بصورة منهجية حثيثة، ما كان بدأ في دورتيه السابقتين بشكل خاص (الـ ١٩ والـ ١٨) في إطار الحملة التشريعية المحمومة التي يقودها وينفذها اليمين الإسرائيلي الحاكم لسنّ مجموعة من القوانين العنصرية المعادية للديمقراطية ولحقوق الإنسان، الفلسطيني تحديداً، تنقضّ على جمعيات ومنظمات غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان عامة، والفلسطيني خاصة، بغية معاقبتها أولاً ثم محاصرتها والتضييق عليها، بل خنقها، مالياً، ثانيا، وذلك من خلال اتهامها، بصورة عامة، بأنها «تتعاون مع أعداء إسرائيل» و«تخدم أجندات أجنبية معادية لدولة إسرائيل ومصالحها كدولة يهودية»!

وتصبّ هذه الحملة التشريعية المحمومة، كلها، في إطار «تجسيد أيديولوجية حكومة اليمين، بما يرمي إلى تطبيق سياسات اليمين... فلهذا السبب ولهذا الغرض، بالضبط، تم انتخابنا»! ـ على حد تعبير وزيرة العدل الإسرائيلية، أييلت شاكيد (من حزب «البيت اليهودي»)، المبادرة الأساسية والمسؤولة المباشرة عن الجزء الأكبر من هذه القوانين الجديدة، وذلك في مقابلة مع موقع «والا» الإسرائيلي يوم ٢٨ كانون الأول الأخير، غداة إقرار مشروع القانون الجديد.

ومشروع القانون الأخير ضمن هذه الحملة، حتى الآن، هو المسمى رسمياً «قانون الشفافية»، الذي أقرته «اللجنة الوزارية لشؤون التشريع» (برئاسة شاكيد نفسها)، يوم ٢٧ كانون الأول الأخير، وذلك بإجماع أعضائها الوزراء الـ ١٢ كلهم، بينما لم يكن حاضرا في الجلسة إياها سوى اثنين منهم فقط: أييلت شاكيد (رئيسة اللجنة) وزئيف إلكين (الليكود). أما الوزراء العشرة الآخرون أعضاء اللجنة، فقد صوتوا مؤيدين مشروع القانون، من دون إجراء أي نقاش أو بحث حوله!!

وتشكل المصادقة على مشروع القانون في «اللجنة الوزارية» الخطوة العملية الأولى في عملية سنّ هذا القانون، إذ سيُطرح على الكنيست للتصويت عليه باعتباره «مشروع قانون حكومي»، وهو ما يُكسبه الأغلبية البرلمانية اللازمة، بصورة أوتوماتيكية تقريبا، ما يعني أن سنّه وإدراجه في كتاب القوانين الإسرائيلي قد أصبح في حكم المؤكد، تقريبا.

و«قانون الشفافية» هذا يشكل تعديلا لـ«قانون الجمعيات» (القائم في إسرائيل منذ العام ١٩٨٠) ويرمي إلى فرض جملة من «الواجبات» التقييدية على جمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي يعتمد الجزء الأكبر من مصادر تمويلها على «كيانات سياسية أجنبية» (أي: دول أجنبية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، صناديق حكومية وما شابه ـ طبقا للتعريف الوارد في «قانون الجمعيات»). ومن بين «الواجبات» التقييدية هذه التي يفرضها مشروع القانون الجديد على هذه الجمعيات، بشكل خاص، ضرورة التصريح عن مصادر تمويلها الأجنبية هذه «في أي منشور عام»، إضافة إلى إلزام أي مندوب أو ممثل عن هذه الجمعيات أو المنظمات (التي تشكل التبرعات من دول أجنبية مصدرا أساسيا لتمويلها) بتعليق «بطاقة تعريف» خاصة على صدره لدى تواجده في الكنيست بحيث تشمل هذه البطاقة «اسم الجمعية واسم الشخص المندوب عنها»، وهو البند الذي أعطى مشروع القانون الجديد هذا اسمه المتداول، إعلاميا وجماهيريا: «قانون وسم الجمعيات اليسارية»!

وفي معرض دفاعها عن مشروع القانون الجديد، حاولت الوزيرة شاكيد نفي أن يكون هذا المسعى يستهدف «جمعيات ومنظمات يسارية» فقالت إنه (مشروع القانون) «لا يتحدث عن آراء سياسية أو عن يمين ويسار»!! وإن وزارتها (وزارة العدل) تدعم مشروع القانون لأنه «لا يمسّ بأي حق أساس، لا بحرية التعبير ولا بحق الانتظام»!! لكنها سرعان ما اعترفت، في المقابلة ذاتها (مع موقع «والا» الإسرائيلي، يوم ٢٨ كانون الأول الأخير، غداة إقرار مشروع القانون في اللجنة الوزارية) بأن مشروع القانون يستهدف، بشكل أساس، مجموعة واسعة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية واليسارية المختلفة التي تنشط في داخل إسرائيل دفاعا عن حقوق الإنسان، وخاصة الإنسان الفلسطيني، وذلك حين ذكّرت شاكيد بأن «دولة إسرائيل قررت التعاون مع هيئات تحقيق دولية شكلتها الأمم المتحدة، لكن بعض الجمعيات المموَّلة من جانب جهات أجنبية تعاونت مع هيئات التحقيق تلك»! وهو الموقف نفسه الذي كانت عبرت عنه شاكيد قبل توليها منصب وزيرة العدل، إذ سمّت بعض تلك المنظمات والجمعيات، بصورة صريحة ومباشرة، حين قالت: «لقد رأينا، مثلا، كيف أن تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الذي اتهم إسرائيل بارتكاب جرائم وبالمسّ المتعمد بالمواطنين المدنيين حرب خلال عملية «الجرف الصامد» (العدوان الأخير على قطاع غزة، بين ٨ تموز ٢٠١٤ و٢٦ آب ٢٠١٤) كان يستند، بصورة كبيرة وأساسية، على شهادات جمعتها ونشرتها منظمات إسرائيلية مثل «بتسيلم»، «لنكسر الصمت» و«عدالة» وغيرها»!

الجريمة و...العقاب!

يشير مشروع القانون الجديد إلى أن نصوصه وأحكامه تسري على أية جمعية غير حكومية تنشط في داخل إسرائيل «تحصل على تبرعات من كيانات سياسية أجنبية تعادل ٥٠٪ على الأقل من مجمل تمويلها وميزانيتها الإجمالية»! وهذا، علما بأن الغالبية الساحقة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية والإنسانية المعنية الناشطة في إسرائيل تعتمد، بشكل شبه كلّي تقريبا، على تبرعات من دول وصناديق أجنبية، إذ تشكل هذه التبرعات ليس «٥٠٪ على الأقل» من ميزانياتها، وإنما نحو ١٠٠٪ منها، تقريبا!

ويحدد مشروع القانون خمسة محظورات يمكن أن تؤدي إلى فرض قيود على جمعية ما، بما يحدّ من قدرتها على جمع التبرعات من خارج البلاد، وفق النص التالي: «يُمنع حصول جمعية على تبرعات من كيان سياسي أجنبي بمبلغ يزيد عن ٢٠ ألف شيكل، إذا كان من بين أهداف الجمعية أو نشاطاتها، أو من بين نشاطات أحد أعضائها، أحد موظفيها أو أحد أعضاء إدارتها، واحدا مما يلي: أ- الدعوة إلى محاكمة جنود الجيش الإسرائيلي أمام محاكم دولية; ب- الدعوة إلى فرض المقاطعة، سحب الاستثمارات أو فرض العقوبات على دولة إسرائيل أو مواطنيها; ج- نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية; د- التحريض على العنصرية; هـ- دعم الكفاح المسلح الذي تشنه دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل»!

ويتضمن اقتراح القانون، أيضا، بندا ينص على أن «أي موظف يتلقى راتبا من جمعية أو يشغل منصبا في إدارتها يدعو لمقاطعة إسرائيل، فسيكون ذلك كافيا لمنع الجمعية من تجنيد تبرعات والحصول عليها»!

ويُلزم مشروع القانون الجديد، في أحد بنوده الأساسية، جميع هذه الجمعيات والمنظمات بأن تقدم تصريحا رسميا واضحا، في أي من منشوراتها أو تقاريرها، عن أي تمويل أو دعم مالي تحصل عليه من أية مصادر أجنبية، سواء كانت صناديق ومؤسسات حكومية رسمية أو غير رسمية، وذلك بذريعة «حق الجمهور وممثليه في معرفة الأطراف التي تتدخل في الحياة السياسية الداخلية في إسرائيل»!

كما يلزم القانون الجديد هذه الجمعيات والمنظمات بالإشارة إلى مصادر تمويلها الخارجية وإلى «الكيانات السياسية» التي تقدم لها التبرعات، وذلك في أية مراسلات أو توجهات من طرفها إلى أي موظف جمهور أو منتخَب جمهور، وكذلك في أية جلسات ومداولات يجري توثيقها بمحضر «إذا ما جرت بحضور موظف جمهور أو منتخب جمهور، في مكان عمله»!

وينص بند مركزي آخر في القانون الجديد، أيضا، على إلزام أي مندوب عن أي من هذه الجمعيات أو المنظمات (التي تشكل التبرعات من دول أجنبية مصدر تمويلها الأساس) بتعليق «بطاقة تعريف» خاصة على صدره لدى تواجده في الكنيست أو في أي لقاء رسمي مع «موظف جمهور أو منتخَب جمهور، في مكان عمله»! وتشمل هذه البطاقة، التي سيتولى «مسجل الجمعيات» إصدارها، تفاصيل «اسم الجمعية واسم الشخص المندوب»!!

ويحدد مشروع القانون عقوبة مالية على أي خرق لأي من البنود السالفة بفرض غرامة مالية تبلغ ٢٩٢٠٠ شيكل، بينما يُحرم كل مَن لا يعلّق «بطاقة التعريف» من حق وتصريح الدخول إلى مبنى الكنيست!

وقد أثار هذا البند الأخير، الخاص بـ«بطاقة التعريف»، موجة من الغضب والاستنكار الشديدين والواسعين بين نشطاء الجمعيات والمنظمات الحقوقية المختلفة وبين أوساط حقوقية أكاديمية، اعتبرت أن هذا البند يشكل «وصمة عار» و«يذكّر بالشارات التي كان اليهود ملزَمين بتعليقها على صدروهم في حقبة من التاريخ»، في إشارة إلى فترة الحكم النازي في ألمانيا.

مشروع انتقامي قديم

مشروع «قانون الشفافية» يُطرح الآن بمبادرة وزيرة العدل وكمشروع قانون حكومي، بالاستناد إلى اقتراح تقدم به زميل شاكيد في حزب «البيت اليهودي»، عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، وليحل محل مشروع قانون سابق يقوم على التوجهات الانتقامية ذاتها ويبتغي تحقيق الأهداف العقابية نفسها، كانت تقدمت به شاكيد نفسها، قبل أن تصبح وزيرة، سوية مع زملاء آخرين لها في الحزب (البيت اليهودي) وفي الجناح اليميني عامة. ومعنى هذا، أن ما لم يتيسر لشاكيد وزملائها تحقيقه من مقاعد الكنيست، لظروف وأسباب شتى، يجدون له الآن بوابات مشرعة من مقاعد الحكومة!

فقد كانت شاكيد، إبان إشغالها منصب رئيسة كتلة «البيت اليهودي» في الكنيست، تقدمت بصيغة جديدة لمشروع القانون أطلق عليه آنذاك اسم «قانون الجمعيات اليسارية»، وذلك في تموز ٢٠١٣، بهدف «تجفيف مصادر تمويل جمعيات، بضمنها جمعيات حقوق الإنسان، التي تطالب بتقديم جنود الجيش الإسرائيلي للمحاكمة في المحاكم الدولية أو تشجع على فرض المقاطعة على إسرائيل، وذلك من خلال فرض قيود على المبالغ المالية التي تستطيع هذه الجمعيات تجنيدها من دول أجنبية»، كما ورد في اقتراح القانون المذكور آنذاك.

وكان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قرر في تشرين الثاني ٢٠١١ (إبان ولاية حكومته السابقة) تجميد اقتراحيّ قانون مماثلين سعى أعضاء الائتلاف الحكومي من خلالهما إلى المساس بتمويل الجمعيات العربية و«اليسارية»، وذلك رغم أنه أعلن في حينه، بوضوح، أنه «يدعم اقتراحي القانون، مبدئيا»! الاقتراح الأول قدمه عضو الكنيست آنذاك والوزير الحالي، أوفير اكونيس (الليكود)، وقضى أساساً بمنع الجمعيات من تجنيد تبرعات بمبلغ يزيد عن ٢٠ ألف شيكل من دول أجنبية، بينما سعى الاقتراح الثاني، الذي قدمته عضو الكنيست فاينا كيرشنباوم (يسرائيل بيتينو) إلى فرض ضريبة بنسبة ٤٥٪ على التبرعات من دول أجنبية لجمعيات غير ممولة من قبل الحكومة الإسرائيلية. وقد تقرر في حينه توحيد الاقتراحين المذكورين بالتنسيق مع ديوان رئيس الحكومة ووزارات المالية، الخارجية والعدل. لكن نتنياهو عاد وقرر، في تشرين الثاني ٢٠١١، تجميد اقتراحي القانون على خلفية معارضة المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، لهما وتأكيده بأنهما «غير دستوريين ويمسان بحرية التعبير والتنظيم» وبأنه «لن يستطيع الدفاع عنهما أمام المحكمة العليا».

وفي الكنيست الحالي، قدم عضو الكنيست الجديد يانون مَغال (من «البيت اليهودي»، أيضا، والذي اضطر إلى الاستقالة في هذه الأثناء واعتزال الحياة السياسية على خلفية شبهات بارتكابه مخالفات أخلاقية) مشروع «قانون الجمعيات». ونص مشروع القانون هذا على أن الجمعية أو المنظمة التي تتلقى تمويلاً من حكومات أجنبية بمبلغ يزيد عن ٥٠ ألف دولار ستُعرّف بأنها «جمعية خارجية»، وستُلزم بدفع ضريبة تعادل ٣٧٪ من أي مبلغ تحصل عليه كتبرع. كما نص، أيضا، على إلزام المنظمة أو الجمعية بأن تشير، في جميع منشوراتها وعلى موقعها الالكتروني، إلى هوية الدولة التي تقدم التبرعات لها.

ويستند اقتراح القانون الحالي، كما صيغته السابقة، على معطيات قامت بجمعها منظمة «إم ترتسو» اليمينية المتطرفة وتبين منها - وفق ما تدعي - أن «حكومات أجنبية كانت ضالعة في تمويل منظمات إسرائيلية انخرطت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في محاولات لتقديم ضباط في الجيش الإسرائيلي إلى محاكمات دولية، في الدعوة إلى فرض المقاطعة على إسرائيل وفي خلق حالة من نزع الشرعية عن دولة إسرائيل»!

واستنادا إلى هذا، قال رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير التعليم، نفتالي بينيت، إن الرد على تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية «يجب أن يكون بسن قانون الجمعيات»! بينما قالت الوزيرة شاكيد إن القانون الجديد «سوف يقيم جداراً عازلا عاليا يوقف التدخلات الفظة من جانب دول أجنبية في الحياة العامة الإسرائيلية ويحول دون تكرارها واستمرارها»، بعدما «حذرت» من أن «تدخل دول أجنبية في شؤون دولة إسرائيل الداخلية، بواسطة أموال طائلة، يشكل ظاهرة غير مسبوقة ولا مثيل لها في أية دولة أخرى ويشكل انتهاكا لسيادة دولة إسرائيل وتعدّيا على طابعها، فضلا عن المساس بصلاحيات الحكومة المنتخبة من جانب الجمهور»!

خطوة أولى نحو نزع الشرعية القانونية

أما الجمعيات والمنظمات الأساسية التي سيعود عليها هذا القانون بالضرر فاعتبرته استمرارا لحملة الملاحقة السياسية ضدها وأداة أخرى لكم الأفواه وإخراس أية أصوات تخرج عما تحدده السياسة الحكومية الرسمية وتمليه. وأكدت أن الهدف المركزي من وراء هذا القانون هو الطعن بشرعية الجمعيات المحسوبة على اليسار السياسي ومنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل «بحيث يشكل الوسم خطوة أولى نحو نزع الشرعية القانونية عن هذه الجمعيات والمنظمات وإخراجها خارج القانون»!

وأكدت هذه الجمعيات والمنظمات أن هذا القانون الجديد يتجاهل جميع الجمعيات والمنظمات ذات الأجندات اليمينية «التي تحصل على تبرعات طائلة من منظمات أجنبية وأشخاص أجانب تبقى أسماؤها وهوياتها سرية، في غالب الأحيان».

ورأت هذه الجمعيات والمنظمات أن مشروع القانون الجديد «معاد للديمقراطية ويمس بحقوق أساسية» وإن وصفه بـ«قانون الشفافية» ليس إلا ذرا للرماد في العيون، إذ أن «قانون الجمعيات» الحالي يُلزم أية جمعية في إسرائيل بالتصريح عن أي تبرع تحصل عليه بمبلغ يزيد عن ٢٠ ألف شيكل وعن الجهة المتبرعة، اسمها وهويتها، كما يلزمها أيضا بتقديم أربعة تقارير خلال السنة الواحدة عن أية تبرعات تحصل عليها من دول أجنبية. وأكدت هذه الجمعيات أنه مقابل هذه الهجمة المركزة والمنهجية ضدها، فليست هنالك أية محاولة (حكومية ـ رسمية) لرفع مستوى الشفافية في عمل الجمعيات ذات الأجندات اليمينية وفي الكشف عن مصادر تمويلها، من الداخل ومن الخارج على حد سواء.

وندد «تحالف المنظمات الاجتماعية» في إسرائيل («شوتفوت ـ شراكة»، الذي يضم منظمات «شتيل»، «سيكوي»، «معك» و«كيشف») بما أسماه «لعبة نتنياهو» التي ستؤدي إلى «إغلاق الجمعيات». وقال: «يجدر بنتنياهو الاعتراف، صراحة، بأن المنظمات الاجتماعية التي تنشط من أجل المساواة بين العرب واليهود، من أجل السلام والشراكة اليهودية ـ العربية، تشكل تهديدا للتطرف القومي الذي يسيطر على حزبه».

أييلت شاكيد مع نفتالي بينت.

كاشفا مغالطات تقرير الفقر في إسرائيل

«مركز عدالة»: تقرير الفقر يُشير إلى ارتفاع نسبة العائلات العربية الفقيرة بـ 1 % بينما ارتفعت نسبتها بـ 5 %!

نشر مركز عدالة القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في مطلع الأسبوع الحالي تقريرًا جديدًا تحت عنوان «الفقراء والأشد فقرًا» ردّ فيه المركز على «تقرير مؤشر الفقر للعام ٢٠١٤» الذي صدر عن مؤسسة التأمين الوطني في منتصف الشهر المنصرم.

ويلقي تقرير عدالة الضوء على المغالطات التي يحتوي عليها تقرير الفقر الإسرائيليّ مؤكّدًا على أن الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل هي في الحقيقة أخطر وأسوأ بكثير مما يُعرض في التقرير الحكوميّ.

ويدّعي التقرير الحكوميّ بأن نسبة الفقر بين العائلات العربيّة ارتفعت من ٥١٫٧٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٥٢٫٦٪ عام ٢٠١٤- أيّ بنسبة ١٪. إلا أن فحص مركز عدالة يؤكّد أن المعطيات التي ذكرها التقرير الحكوميّ تتناقض مع معطيات العام ٢٠١٣، حيث كانت نسبة الفقر بين العائلات العربيّة ٤٧٫٤٪ وليس ٥١٫٧٪! أي أنّ نسبة الفقر ارتفعت خلال عام واحد بـ٥٪ وليس بـ ١٪ فقط.

كذلك يُفيد تقرير عدالة بأنّ التقرير الحكوميّ لا يشمل البدو في النقب (أي ما يقارب ثُلث الفلسطينيين داخل إسرائيل) وهم يعانون من أوضاع اقتصاديّة أخطر بكثير وتُقدّر نسبة الفقر لديهم بضعفي النسبة العامّة، أي أن تجاهل الفقر لدى أهالي النقب من شأنه أن يجمّل الصورة المأساويّة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وعليه يخلص تقرير مركز عدالة إلى أن تقرير الفقر الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني ليس دقيقًا وموثوقًا به.

وتطرّق تقرير عدالة إلى أربع مجالات اقتصاديّة واجتماعيّة يبرز فيها التمييز القوميّ بتوزيع الموارد والميزانيّات، وأهمها الضرائب وتحويل المخصصات، هبات الموازنة التي تقدمها وزارة الداخليّة للمجالس المحليّة، سوق العمل، ومجال التربية والتعليم. ويؤكد التقرير أن المخصصات الحكوميّة، مثل مخصصات الأطفال والشيخوخة والبطالة، نجحت بتقليص نسبة الفقر بين العائلات اليهوديّة بـ ٤٥٫٢٪، بينما لم تقلّص نسبة الفقر بين العائلات العربيّة إلا بنسبة ٨٪. ويشير مركز عدالة إلى أن أهم الأسباب لهذا الفرق هو أنّ العائلات العربيّة تُعاني من «عُمق الفقر»، أي أنها تحت خطّ الفقر بدرجات أعمق من العائلات اليهوديّة.

أما فيما يتعلّق بموازنات وزارة الداخليّة وتمويلها للمجالس العربيّة، فيذكر تقرير عدالة أنّ ٧٣٪ من القرى والمدن العربيّة موجودة ضمن أسوأ ٣ درجات اجتماعيّة واقتصاديّة، إلا أن حصّتهم من تمويل الموازنة الذي تقدّمه وزارة الداخليّة هو ٣٧٪ فقط! وفي مجال التربية والتعليم يؤكد تقرير عدالة أنّ طلاب المدارس اليهوديّة الفقراء في المدارس الثانويّة مثلًا، يتلقّون ميزانيّات أعلى بـ ٦٧٪ مقارنةً بالطلاب العرب في هذه المدارس.

وتؤكد المحاميّة منى حداد والباحث محمد زيداني من مركز عدالة في تقريرهما أنّ نسب الفقر المرتفعة في أوساط المواطنين العرب ليست نتيجة سياسة حكومية عامّة تتميز بالقصور في القضاء على ظاهرة الفقر، وإنما هي مرتبطة بشكل وثيق أكثر مع سياسة التمييز الجذريّة والممأسسة ضد المجتمع العربيّ الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم خطير في نسبة الفقر.

«تقرير الفقر البديل»: عدد الفقراء في إسرائيل أكثر من ٢٫٦ مليون!

وأكد التقرير السنوي الذي أعدته منظمة «لتيت» (عطاء) غير الحكومية حول الفقر أن عدد الفقراء في إسرائيل أكثر من ٢٫٦ مليون شخص بينهم مليون طفل. وتشكل هذه المعطيات زيادة كبيرة على المعطيات التي أوردتها مؤسسة التأمين الوطني (مؤسسة الضمان الاجتماعي) بهذا الشأن الشهر الفائت وذكرت فيها أن عدد الفقراء في إسرائيل لسنة ٢٠١٤ بلغ أكثر من ١٫٧ مليون شخص منهم نحو ٧٨٠ ألف طفل.

ووفقاً للمعطيات الواردة في تقرير منظمة «لتيت» المعروف باسم «تقرير الفقر البديل»، فإن ١٤٪ من الأطفال الفقراء قالوا إن الجوع اضطرهم إلى البحث عن الطعام في حاويات القمامة وإلى التسول وحتى السرقة لسدّ رمقهم.

وقال العديد من المسنين الذين يتقاضون مخصصات شيخوخة من مؤسسة التأمين الوطني، إنهم لا يستطيعون بهذه المخصصات شراء ما يكفيهم من الطعام.

إعداد: بلال ضاهر

دراسة جديدة لباحثين في شؤون الأمن القومي:

على صناع القرار الإسرائيليين التعاون مع «لاعبين إيجابيين» في المعارضة السورية!

يرى مسؤولون إسرائيليون، سياسيون وأمنيون، وكذلك خبراء وباحثون في موضوع الشرق الأوسط، أن الأزمة السورية وضلوع دول وتنظيمات مسلحة وسياسية في الحرب الدائرة في سورية، أحدثت تغيرات لناحية تزايد «التهديدات» الأمنية على إسرائيل، من جهة، لكن في الوقت نفسه نشأت «فرص» لحوار واتصالات بين إسرائيل وتنظيمات عسكرية وسياسية داخل سورية، من الجهة الأخرى.

وتناولت كراسة صدرت مؤخرا عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، هذه «التهديدات» و«الفرص» من وجهة النظر الإسرائيلية، في إطار دراسة أجراها الباحثون في المعهد، أودي ديكل ونير بومس وأوفير فينتر، تم خلالها إجراء مسح للتنظيمات الفاعلة في سورية، ومواقفها تجاه إسرائيل. ودعا الباحثون صناع القرار في إسرائيل إلى استبدال سياسة «الوقوف جانبا» بإقامة علاقات مع «لاعبين إيجابيين» بين التنظيمات الفاعلة في سورية، معتبرين أن «هؤلاء اللاعبين يؤثرون على الواقع الحالي في سورية ويتوقع أن يلعبوا دورا هاما في بلورة واستقرار سورية، في حال سقوط نظام (الرئيس السوري بشار) الأسد أو في حال قيام كيانات سياسية جديدة».

واعتبر الباحثون أن «على إسرائيل دراسة إمكانية القيام بتنسيق سياسة فعالة أكثر وتعاون مع هؤلاء اللاعبين بما يتعلق بالحلبة السورية، بحيث تضع نصب أعينها غايات قصيرة وطويلة الأمد. وينبغي أن تكون هذه السياسة جزءا من إستراتيجية شاملة تسمح لإسرائيل ببناء رافعات تأثير أكثر نجاعة على الحلبة السورية، من أجل إنشاء منطقة تأثير في جنوب سورية ودفع مصالح تكتيكية وإستراتيجية مهمة بالنسبة لها، وفي مقدمتها الحفاظ على الهدوء في هضبة الجولان (المحتلة) ومنع لاعبين 'سلبيين' من الاستقرار في جانبها السوري».

وأشار الباحثون إلى أن ما يجري في سورية «ليس منعزلا عن السياق الإقليمي الأوسع، الذي يتميز بعمليات تفكك مشابهة في العراق وليبيا واليمن، إلى جانب تشكل مركزي قوة جديدين، هما المحور الإيراني – الشيعي والمحور السني الجهادي، اللذان يشكلان تحديا كبيرا لدول سنية في المنطقة ولتنظيمات ليست ضمن حزب الله و'الدولة الإسلامية' (داعش) وأمثالهما. وتشكل تحالف إقليمي سني ، يعمل من أجل لجم إيران والمنظمات التابعة لها من جهة و'الدولة الإسلامية' من الجهة الأخرى ويضم السعودية والأردن، هو عنصر هام لفهم الحراك الإقليمي الجديد ومكان إسرائيل فيه. وهذا الحراك ينعكس على الحرب السورية، وخاصة على الحلبة في جنوب سورية والعلاقات المتبادلة بين إسرائيل واللاعبين الفاعلين فيها».

وأضاف الباحثون أنه في أعقاب الحرب الدائرة في سورية وضعف النظام فيها نشأ واقع جديد وحالة فوضى عند المنطقة الحدودية في هضبة الجولان المحتلة. وتمثلت سياسة إسرائيل حيال هذا الواقع الجديد «بمتابعة الوضع و'الوقوف جانبا' والتطلع إلى عدم التدخل بقدر الإمكان أو بحد أدنى من التدخل المكشوف، وفقا لـ'خطوط حمراء' أمنية».

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، صرح في أيلول العام ٢٠١٣ بأن إسرائيل لن تتدخل في الحرب الأهلية الدائرة في سورية، إلا في حال المساس بمصالحها أو في حال «ظهور تهديد حقيقي» في إشارة إلى نقل أسلحة من سورية إلى حزب الله في لبنان أو إطلاق نار ودخول عناصر مسلحة إلى الجولان المحتل.

وتحدث يعلون عن ثلاثة «خطوط حمراء»، خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «واشنطن بوست» في حزيران الماضي، وهي: نقل إيران أو سورية أسلحة متطورة إلى حزب الله؛ نقل مواد أو سلاح كيميائي إلى مجموعات «إرهابية» أيا كانت؛ أي مس بسيادة إسرائيل وخاصة في هضبة الجولان. ووفقا للدراسة فإن إسرائيل نفذت منذ كانون الثاني العام ٢٠١٣ وحتى تشرين الأول الماضي، عشر غارات ضد أهداف للنظام أو حزب الله في الأراضي السورية. ويضاف إلى ذلك الغارة التي استهدفت سمير القنطار، في ١٩ كانون الأول الفائت.

وأضاف الباحثون أن «اهتمام إسرائيل بما يجري في سورية تأثر بمصالح إستراتيجية أخرى، بينها لجم تزايد القوة العسكرية لتنظيمات عنيفة، منع انتقال الأزمة الإنسانية واللاجئين من سورية إلى إسرائيل، الحفاظ على استقرار العائلة المالكة الهاشمية في الأردن وإنشاء تعاون تكتيكي مع لاعبين فاعلين في هذا الحيز».

الجانب غير المحتل من هضبة الجولان.

إسرائيل تفرض قيودا على نفسها

لفت واضعو الدراسة إلى أن إسرائيل مضطرة إلى فرض قيود على نفسها في السياق السوري، وتمتنع عن تعاون مكشوف مع أي من الجهات في سورية أو الوقوف إلى جانب جهة ضد أخرى. ومثال على ذلك منع جهاز الأمن الإسرائيلي مجموعة شخصيات من المعارضة السورية من المشاركة في مؤتمر حول الأزمة السورية كان مقررا أن يعقد في القدس في تشرين الأول الماضي، كي لا تبدو إسرائيل أنها انحرفت عن «حيادها».

وتنبع هذه السياسة من الأسباب التالية:

رغبة إسرائيل بالامتناع عن تورط خطير مقابل الأطراف الفاعلة في الحرب الأهلية، طالما أن الأضرار اللاحقة بها محدودة، ولا مصلحة لها بالانجرار إلى الدوامة السورية.

تخوف إسرائيل من أن الانحياز لصالح جهات في المعارضة السورية سيمس بتفاهمات بينها وبين روسيا.

تفضيل خطوات تكتيكية قصيرة الأمد على خطوات إستراتيجية طويلة الأمد، على ضوء انعدام اليقين حيال سيناريوهات محتملة لانتهاء الحرب في سورية.

رافعات التأثير المحدودة على الأحداث في سورية.

نقص المعلومات الموثوقة حول الصورة الدقيقة للاعبين الفاعلين في سورية.

شكوك تجاه قدرات اللاعبين السوريين بأن يشكلوا شركاء موثوقا بهم في اتفاقيات وتفاهمات.

التجربة الإسرائيلية الفاشلة من تدخلها في الصراعات داخل لبنان في سنوات الثمانين ومحاولتها تنصيب حكام في المنطقة.

ارتداع تنظيمات في المعارضة السورية عن إقامة علاقات مكشوفة وحميمية مع إسرائيل، لأن ذلك يمكن أن يمس بشرعية التنظيمات وصورتها في الرأي العام السوري والعربي.

إسرائيل وتنظيمات المعارضة السورية

تقسم الدراسة التنظيمات الفاعلة في سورية إلى أربعة أقسام: تنظيمات راديكالية تحمل فكرا سلفيا – جهاديا، مثل تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة»؛ تنظيمات ومجموعات ذات توجهات ليبرالية ومؤيدة للغرب، مثل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» و«الجيش السوري الحر»؛ تنظيمات محلية تمثل مصالح جغرافية وقبلية وإثنية ودينية أو مذهبية، مثل الأكراد والدروز ومجموعات فاعلة في جنوب سورية؛ معارضو النظام الذين ينشطون بشكل مستقل، وغالبيتهم يتواجدون خارج سورية ولديهم تأثير متغير في الرأي العام السوري عموما وبين أوساط المعارضة خصوصا.

وركز الباحثون في الدراسة على المجموعات الثلاث الأخيرة بالأساس، ووصفوا التنظيمات التي تشملها بأنهم «لاعبون إيجابيون»، ويتقاسمون مع إسرائيل نطاقا واسعا من المصالح والقيم والأهداف والخصوم المشتركين، بينما لا يوجد أي قاسم مشترك بين إسرائيل والتنظيمات في المجموعة الأولى، المؤلفة من الجهاديين والمؤيدين لإيران، مثل حزب الله وميليشيات عراقية، وتصفهم الدراسة بأنهم «لاعبون سلبيون».

وأشار الباحثون إلى أن «جبهة النصرة» تثير قلقا لدى إسرائيل أكثر من «داعش»، وذلك بسبب تواجد قواتها الواسع بالقرب من الحدود في الجولان المحتل، وخاصة في القنيطرة ودرعا. كذلك فإن «جبهة النصرة» و«داعش» تنظران إلى إسرائيل على أنها دولة كافرة ينبغي شن حرب جهادية ضدها وهزمها. رغم ذلك، فإن إسرائيل تحتل مكانا متدنيا في بنك أهداف الحركات الجهادية، كما أن التهديدات تجاهها قليلة، على عكس المجال الخطابي لقادة هذه الحركات الذين يتحدثون عن تحرير فلسطين والقدس.

من جهة أخرى، لفت الباحثون إلى تقارير، قالوا إن مصدرها النظام السوري، حول تفاهمات بين إسرائيل و«جبهة النصرة» في المنطقة القريبة من خط وقف إطلاق النار في الجولان، وبضمن ذلك تقديم «مساعدات إنسانية» وتنقل قوات «النصرة» التي تقاتل حزب الله وقوات إيرانية. ورأى الباحثون أنه «إذا كانت هذه التقارير حقيقية، فإنه هذا الأمر يعني على المستوى المحلي أن بإمكان إسرائيل التوصل إلى تفاهمات مؤقتة مع الجهات الجهادية المتطرفة حول مصالح عينية».

«لاعبون إيجابيون»!

تصف الدراسة التنظيمات والجماعات غير الجهادية التي تحارب ضد النظام السوري بأنها «لاعبون إيجابيون»، بمعنى أنه بإمكان إسرائيل التنسيق والتعاون والتوصل إلى اتفاقيات وتفاهمات معهم. وأشارت في هذا السياق إلى «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» بأنه الهيئة المركزية في المعارضة السورية. ويعمل «الجيش السوري الحر» في إطار هذا الائتلاف. وتعترف دول كثيرة، بينها معظم الدول العربية والغربية بقيادة الولايات المتحدة، بالائتلاف على أنه الممثل الرسمي للشعب السوري.

ورأى الباحثون أن الخط الرسمي للائتلاف الوطني تجاه إسرائيل نابع من الحاجة لتمثيل القاسم الأيديولوجي المشترك لمركباته. «ولذلك فإنه يمتنع عن تجاوز الإجماع العربي – السوري التقليدي الذي يوجد في أساسه عداء لإسرائيل، وتضامن مع 'القضية الفلسطينية' وتمسك بانسحاب إسرائيل الكامل من هضبة الجولان». واعتبر الباحثون أن هذه المواقف تعكس مفاهيم متأصلة لدى قسم من التنظيمات والمجموعات الأعضاء في الائتلاف الوطني، كما أنها تساعد على إبراز صورته الوطنية – السورية، مقابل محاولات النظام للتشكيك في وطنيته.

لكن بحسب الدراسة، فإنه على الرغم من تنديد الائتلاف الوطني بالغارات الإسرائيلية ضد أهداف للنظام وإيران وحزب الله في الأراضي السورية، إلا أن الائتلاف سعى إلى مناكفة النظام وعدم قدرته على صد اعتداءات إسرائيلية كهذه، وفي الوقت نفسه تعهد الائتلاف بعدم السماح لإسرائيل بانتهاك السيادة السورية بعد انتهاء «الثورة».

وبحسب الدراسة أيضا، فإنه «إلى جانب الخط الرسمي للائتلاف الوطني المعادي لإسرائيل، وعلى الرغم من هذا الخط، إلا أنه من الناحية الفعلية بالإمكان الإشارة إلى اتصالات أخرى تعبر عن تعامل مؤيد لإسرائيل من وراء الكواليس، وإلى لقاءات واتصالات غير رسمية مع مسؤولين إسرائيليين. وفي أطر غير رسمية، مثل مؤتمرات دولية أو لقاءات على هامشها، تم التعبير عن وجهات نظر معتدلة أكثر وترى بإسرائيل أنها عامل إقليمي يدعو للاعتدال وشريكة محتملة لأجندة مناهضة لنظام البعث وللجهاديين ولترميم سورية في اليوم الذي يلي حكم الأسد».

وفيما يتعلق بـ«الجيش السوري الحر»، قالت الدراسة إن «مواجهة الواقع الميداني ولّدت لدى قادة 'الجيش السوري الحر' توجها براغماتيا ومتصالحا تجاه إسرائيل. وعبر متحدثون من هذا التنظيم في عدة مناسبات عن تأييد مبدئي للتوصل إلى سلام مع إسرائيل بعد إسقاط نظام الأسد ويكون خاضعا لتسوية إقليمية في هضبة الجولان، ودعوا إلى حوار بين الجانبين. وحتى أن عددا من القادة الميدانيين في جنوب سورية تحدثوا عن إمكانية تعاون تكتيكي وإستراتيجي مع إسرائيل في المستويين الأمني والسياسي، ولاحظوا أن كلا الجانبين يتقاسمان مصالح متبادلة وخصوما مشتركين في المحور المؤيد لإيران. وبموجب تقارير مختلفة، وجرت المصادقة عليها في تقرير لأوندوف (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجولان) في كانون الأول العام ٢٠١٤، فإنه كانت هناك قنوات تنسيق وارتباط سرية بين إسرائيل و'الجيش السوري الحر'».

وأضافت الدراسة أنه «في النصف الثاني من العام ٢٠١٤، سعى قادة 'الجيش السوري الحر' في جنوب سورية إلى إقناع إسرائيل بأن تمارس ثقلها لصالح المعارضة السورية في نضالها ضد النظام وحلفائه. وصرح متحدثون باسم التنظيم بأن المساعدة في إسقاط الأسد هي مصلحة إسرائيلية، لأنه سيمنح إسرائيل فرصة لتغيير صورتها السلبية لدى الشعب السوري وتضمن لنفسها الهدوء والأمن عند حدود هضبة الجولان. ودعا قائد التنظيم إسرائيل، في أيلول العام ٢٠١٤، إلى التمسك بحقها في منع طائرات الأسد من مهاجمة المنطقة العازلة عند خط اتفاق فصل القوات من العام ١٩٧٤، وفرض منطقة حظر طيران تسمح للمعارضة المعتدلة بتوسيع معركتها ضد النظام باتجاه دمشق. وتعهد بأنه إذا نفذت إسرائيل ذلك، فإنها ستأسر قلب الشعب السوري وتحظى بصداقته. وفي المقابل، حذر من أنه إذا امتنعت إسرائيل عن تنفيذ ذلك، فإن هذا الأمر سيعتبر تعاونا مع أعمال القتل التي تمارسها 'عصابات الأسد'».

وتابع الباحثون أن قائد «الجيش السوري الحر» طالب إسرائيل باستقبال عدد أكبر من مقاتليه لتلقي العلاج في إسرائيل، «وأشار إلى أن لفتة كهذه سترجح كفة الرأي العام السوري لصالحها».

وتناولت الدراسة ميليشيات ومجموعات ومجتمعات فاعلة في جنوب سورية، ويبلغ عدد السكان فيها أكثر من مليون نسمة. واعتبرت الدراسة أن هذه المجموعات بلا أيديولوجيا متجانسة «ويمكن أن تستبدل انتماءات تنظيمية وولاءات وفقا لاعتبارات براغماتية محلية وتوازن قوى ميداني».

وسعت هذه المجموعات إلى وضع خطة تقضي بإقامة منطقة أمنية تتمتع بحكم ذاتي في جنوب سورية وبدعم إقليمي ودولي، يمنع سيطرة جهات شيعية أو سلفية – جهادية في هذه المنطقة. ووفقا للدراسة، فإن هذه المجموعات تعتقد أن ثمة حاجة للتنسيق مع إسرائيل والحصول على دعمها من أجل تطبيق الخطة. «وحاول قادة ميليشيات، زعماء مدنيون، رجال دين وزعماء قبائل من الحيز الجنوب سوري، الذي يشمل غرب ريف دمشق والقنيطرة وحوران، المبادرة إلى حوار مع جهات مدنية وأمنية وسياسية في إسرائيل من أجل تمرير رسالة مفادها أنه يوجد أعداء مشتركون لهم ولإسرائيل، من المحور المؤيد لإيران والجهاديين، وأنه توجد مصالح مشتركة في هذه المنطقة. وسعوا إلى الحصول على تأييد إسرائيلي مبدئي في المرحلة الأولى، وعلى مساعدة لإخراج الخطة إلى حيز التنفيذ في مراحل لاحقة».

الأقليات والطوائف في سورية جزء من «اللاعبين الإيجابيين»!

اعتبر الباحثون في شؤون الأمن القومي في دراستهم أن الأقليات والطوائف في سورية، الأكراد والدروز والمسيحيين والإسماعيليين، هم جزء من «اللاعبين الإيجابيين»، الذين بإمكان إسرائيل التعامل معهم.

وأشاروا إلى أنه على الرغم من ولاء هذه الأقليات والطوائف للنظام على مدار الأربعين عاما الماضية وفي بداية الأزمة السورية، إلا أن هذه العلاقة تراجعت، بسبب ضعف النظام وجيشه وعدم تمكنه من حماية مناطقهم، وتجلى ذلك من خلال فرار عسكريين ينتمون لهذه الأقليات والطوائف من الجيش السوري أو عدم التجند فيه.

ولفت الباحثون إلى أن إسرائيل أقامت علاقات مع الأكراد في شمال العراق، بينما كان الأكراد في سورية خارج هذه العلاقات. واعتبروا أن «الحرب الأهلية في سورية أنشأت مصالح متشابهة بين إسرائيل والأكراد حول مناهضة القوى الجهادية، الرغبة بإعادة استقرار سورية والأمل بإعادة بنائها كدولة ديمقراطية تنشد السلام. وفعلا، بعثت قوى كردية ليبرالية، وخاصة كتلك المقربة من قيادة الإقليم الكردي في العراق المعروف بعلاقاته مع إسرائيل، برسائل إيجابية إلى إسرائيل وحتى أنهم عقدوا لقاءات مع جهات من المجتمع المدني الإسرائيلي بهدف إقامة علاقات وتعاون».

وفيما يتعلق بالدروز في سورية، فإنه على الرغم من ولائهم للنظام في هذه الأثناء، اعتبرت الدراسة أن هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تحدث تغييرا لدى الدروز حيال إسرائيل وجعلهم مرشحين طبيعيين، أكثر من الأكراد، للتعاون مع إسرائيل:

العامل الأول هو تضاؤل قوات النظام السوري والتخوف من سقوط الأسد. وأدى ذلك، وفقا للدراسة، إلى تعالي أصوات بين الدروز تدعو إلى إعادة النظر في الحلف مع النظام ودعم «الجيش السوري الحر»، منذ بداية العام ٢٠١٣، وتزايدت هذه الأصوات في منتصف العام الماضي.

العامل الثاني هو قرب عدد من القرى الدرزية في سورية من هضبة الجولان المحتلة. واعتبر الباحثون أن هذا العامل أنشأ مصالح مشتركة بين الدروز في سورية وإسرائيل «وشجع على فتح قنوات اتصال بين الجانبين من أجل الاستعداد لاحتمال أن يفقد نظام الأسد سيطرته في الجولان (غير المحتل)».

العامل الثالث هو تعبير الدروز في إسرائيل عن تخوفهم على مصير الدروز في سورية، وجمعوا بضائع وأموال لصالح دروز سورية. وخلال الحرب في سورية سعى الدروز في إسرائيل إلى التأثير على سياسة الحكومة الإسرائيلية بحيث تخدم مصلحة دروز سورية، وحتى أن عددا من الدروز في إسرائيل هددوا بأنهم سيحملون السلاح والذهاب للقتال في سورية ضد التنظيمات الجهادية. كذلك طالب الدروز في إسرائيل بعدم تعاون إسرائيل مع تنظيمات جهادية وتظاهروا ضد تقديم علاج طبي لعناصر في هذه التنظيمات، وحتى أن عددا منهم هاجم سيارة إسعاف كانت تنقل جرحى سوريين، في تموز الماضي.

وصرح قائد سلاح الجو الإسرائيلي، أمير إيشل، خلال لقاء مع شخصيات درزية في الجليل، بأن «حلف إسرائيل مع الدروز لا ينتهي عند حدود الدولة». وأوضح وزير الدفاع يعلون خلال لقاء مع صحافيين، في حزيران الماضي، أن إسرائيل تشترط مواصلة تقديم العلاج الطبي والمساعدات الإنسانية لقوى المعارضة السورية، وفي مقدمتها «الجيش السوري الحر»، بأن تمتنع التنظيمات الجهادية عن الاقتراب إلى الشريط الحدودي في الجولان ومهاجمة قرى درزية في سورية.

تغيير سياسة «الوقوف جانبا»

دعا واضعو هذه الدراسة الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» صناع القرار في إسرائيل إلى إعادة النظر في سياسة «الوقوف جانبا»، والتعاون مع من وصفوهم بـ«اللاعبين الإيجابيين» في سورية.

ورأى الباحثون أنه في «الوقت الحالي يتعين على إسرائيل إجراء بحث عميق حول تبعات التغيرات في سورية ومخاطر وصول قوى مؤيدة لإيران أو سلفية – جهادية إلى جنوب سورية، وهي المنطقة الوحيدة التي تخلو من تأثيرهما، ودراسة إمكانية إقامة منطقة تخضع لتأثير إسرائيل في الحيز القريب من حدودها من خلال التعاون مع لاعبين سوريين، إقليميين ودوليين».

كذلك دعت الدراسة إسرائيل، في باب التوصيات، إلى توسيع وترسيخ العلاقات مع «لاعبين براغماتيين» في سورية في جنوب سورية، وفي مقدمتهم «الجيش السوري الحر»، وكذلك مع «مجموعات مصالح محلية» والائتلافات التي تجمعهم، وبشكل خاص الدروز والأكراد، وتطوير التزامات متبادلة مع هذه القوى.

وتطرقت التوصية الثانية إلى تعزيز «شراكات محتملة»، وخصوصا في جنوب سورية، مع جهات لديها مصالح مشتركة مع إسرائيل، بهدف لجم المحور المؤيد لإيران والتنظيمات السلفية – الجهادية ومنع اقترابها من منطقة الشريط الحدودي في الجولان المحتل، وأن يتم تعزيز مثل هذه العلاقات من خلال تقديم إسرائيل مساعدات مختلفة، وبضمنها مساعدات اقتصادية، وممارسة تأثيرها في الحلبة الدولية، من أجل زيادة الدعم العسكري أيضا لهذه القوى. لكن الدراسة حذرت إسرائيل من المبادرة إلى إقامة كيانات ذات حكم ذاتي في سورية وتنصيب حكام، لأن من شأن ذلك الإضرار بصورة إسرائيل واحتمال جرها إلى صراعات هي في غنى عنها سواء مع النظام أو مع معارضين يدعون إلى وحدة الأراضي السورية.

وطالبت التوصية الثالثة إسرائيل بالعمل من أجل ترسيخ شراكات إستراتيجية طويلة الأمد، وتتجاوز المستوى التكتيكي، مع لاعبين سوريين، وذلك في إطار خطة عمل إقليمية ودولية تحظى بدعم واسع.

ودعت التوصية الرابعة إسرائيل إلى تنفيذ خطوات لبناء الثقة وتحسين صورتها لدى «شركاء محتملين» في سورية. ولفت الباحثون إلى أنه «على الرغم من موقف إسرائيل الحيادي والعمليات المنسوبة لها ضد أهداف لنظام الأسد وحلفائه، إلا أنها ما زالت تعتبر لدى الكثير من اللاعبين السوريين حليفة للطاغية».

وخلصت الدراسة في توصياتها إلى أنه يتعين على إسرائيل تشجيع، أو على الأقل السماح، بإقامة علاقات بين جهات إسرائيلية رسمية ومدنية وبين لاعبين سوريين «إيجابيين»، والسماح بعقد لقاءات بين الجانبين في إسرائيل وخارجها. كما دعت الوزارات الإسرائيلية إلى تسهيل الإجراءات البيروقراطية لإصدار تأشيرات لشخصيات سورية ترغب بزيارة إسرائيل.

تقرير «مركز أدفا»- «صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل ٢٠١٥»:

النزاع مع الشعب الفلسطيني والعدوانات العسكرية المتكررة عليه - عامل حاسم في غياب الاستقرار الاقتصادي وانعدام المساواة الاجتماعية في إسرائيل!

*«جدول أعمال الحكومات الإسرائيلية يتحدد، بصورة أساسية، برسم النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ومجرياته، بينما من الواضح أن لا بوادر لأية تسوية سياسية تلوح في الأفق. ومعنى هذا أن الحكومات الإسرائيلية ليست متفرغة لوضع وإعداد وتطوير خطط طويلة المدى لحل ومعالجة المشاكل المتفاقمة في العديد من القطاعات الخدماتية!

*البلدات العربية، وخاصة منها البدوية في جنوب البلاد، تتصدّر قائمة البطالة في إسرائيل! *نسبة الفقر بين العائلات العربية تعادل ثلاثة أضعافها بين العائلات اليهودية! *

«لا جديد في الجبهة الاقتصادية - الاجتماعية في إسرائيل»- بهذه الجملة التي يبدو، للوهلة الأولى، أنها قابلة للتأويل والفهم على أكثر من وجه واحد يفتتح «مركز أدفا»، مركز الأبحاث المتخصص برصد التحولات والسيرورات الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل وتحليل السياسات الحكومية المتصلة بهذه التحولات والسيرورات، تقريره السنوي الجديد بعنوان «صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٥»، والذي صدر في اليوم الأخير من الشهر الأخير من السنة الأخيرة (٢٠١٥/١٢/٣١).

ولئن قلنا إن الجملة الافتتاحية المذكورة أعلاه «قابلة للتأويل»، كما يبدو للوهلة الأولى، فإن ما يليها من معطيات إحصائية توثيقية حول الوضع الاقتصادي - الاجتماعي في إسرائيل ومن تحليل لخلفياتها، أسبابها، دلالاتها وإسقاطاتها المحتملة، لا يترك مجالا لأي تأويل، بل يأخذ الجملة (الافتتاحية) إلى معناها الوحيد المحتمل والممكن، منطقيا وموضوعيا، كما يراه معدو التقرير: إسرائيل لا تزال تنتظر التغيير الاجتماعي المنشود!

ويتوصل معدو «تقرير أدفا السنوي» الحالي (صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٥)، الباحثون شلومو سبيرسكي، إيتي كونور- أطياس وروتم زلينغر، إلى استنتاجهم هذا بالتأسيس على «المعطيات التي لا تسند الجواب (التعامل) الحكومي التقليدي والجاهز، دائما، لكل المسائل والتحديات الاجتماعية: النمو، فالنمو ثم النمو»!

ويلفت معدو التقرير - الذي نقدم عرضا موسعا له هنا - إلى أن الجزء الأكبر من المعطيات الواردة فيه مصدرها «مكتب الإحصاء المركزي» الإسرائيلي و«مؤسسة التأمين القومي»، وهي معطيات تنشر بتأخير سنة واحدة عادة، ما يعني أنها تتعلق بالعام ٢٠١٤، بوجه أساس، لكنها ترسم صورة شاملة عن الوضع خلال العقد الأخير، ٢٠٠٤ - ٢٠١٤، بمجمله، ما يسمح بتشخيص وتحليل السيرورات البعيدة المدى الحاصلة في المشهد الاقتصادي - الاجتماعي العام في إسرائيل.

ويسجل التقرير أنه منذ انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، شهد الاقتصاد الإسرائيلي معدلات نمو جيدة تفوق معدّلات النمو في أوروبا الغربية: ففي الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ و٢٠١٤، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بمعدّل ٣ر٣٪ في السنة، مقابل ٦ر١٪ فقط في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، التي انضمت إليها إسرائيل في العام ٢٠١٠. وتبعاً لذلك، كان من المتوقّع أن ينعكس هذا الأمر في الوضع الاقتصادي لجميع الإسرائيليين، إلا أن متوسّط الأجور لم يتغيّر، إطلاقا، تقريبا. وتشير المعطيات الممتدة على فترة أطول إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لم يكن مصحوبا بزيادة موازية، مفترضة، في القيمة الحقيقية للأجور، بل إن الفجوة بينهما ازدادت وتعمقت في العام ٢٠١٤، أكثر من أي وقت مضى.

متوسط الأجور على حاله منذ عقد!

يسجل التقرير، منذ البداية، حقيقة أساسية تشكل مرساة ومنطلقا لكثير من التقييمات والتحليلات اللاحقة: لم يطرأ على متوسط الأجور في إسرائيل أي تغيير منذ ما يزيد عن عقد كامل من الزمن! ويضاف إلى هذه الحقيقة معطى آخر يقول: نسبة العمال الإسرائيليين الذين يتقاضون أجراً متدنيا (يعادل ثلثيّ متوسط الأجور في البلاد، أو أقل) لقاء عملهم بلغت ١ر٢٢٪ في العام ٢٠١٣، وهذه من بين النسب الأكثر ارتفاعا في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). وإلى ذلك، يضاف معطى آخر أيضا، يقول: نحو الثلث من العمال الإسرائيليين يتقاضون أجورا لا تزيد عن الحد الأدنى للأجور (نحو ٤٣٠٠ شيكل حالياً)، في الوقت الذي بلغت فيه تكلفة متوسط الأجور الشهرية التي تقاضاها مدراء الشركات الكبرى في الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ أكثر من ٤٠٠ ألف شيكل!

وتنعكس هذه المعطيات، بأوضح صورة، في توزيعة «كعكة المدخول الوطني» خلال العقد الأخير، من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤: حصة أصحاب العمل والمشغّلين من «كعكة المدخولات الوطنية» ارتفعت من ١٤٪ إلى ١٧٪، بينما انخفضت حصة العمال الأجيرين من هذه الكعكة من ٦١٪ إلى ٥٧٪!

ويرى التقرير أن «الغنى قد ازداد»، إذ ارتفعت قيمة إجمالي الممتلكات المالية الموجودة بين أيدي الجمهور في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٢٥٩ر٣ مليار شيكل، أي بزيادة ٢ر٢ ضعف عما كانت عليه قيمتها في العام ٢٠٠٠. ورغم عدم توفر أية معلومات حول كيفية توزع هذا المبلغ الضخم حسب الشرائح العُشرية، إلا أنه ما من شك في أن عبارة «بين أيدي الجمهور» بعيدة تماما عن وصف الوضع بصورة صحيحة ومعبرة: فمما هو معروف من وعن دول أخرى، من المنطقي الافتراض بأن حصة الأسد من هذه القيمة (المبلغ) موجود بين يدي الشريحة العُشرية الأعلى، بل بين يدي الشريحة المئوية الأعلى بالتحديد وبشكل خاص!

ومقابل ازدياد الغنى - كما هو مبيّن آنفا - ازداد الفقر أيضا، إذ ارتفعت نسبة العائلات الفقيرة من ٥ر١٧٪ من مجمل العائلات في البلاد في بداية العقد السابق (أي، في العام ٢٠٠٠) إلى ٨ر١٨٪ في العام ٢٠١٤، بينما تراوحت نسبتها في العام ١٩٨٠ بين ١١٪ و١٢٪. ويؤكد التقرير أن «نسبة الفقر في إسرائيل هي من الأعلى، على الإطلاق، في دول منظمة OECD».

ثمة في إسرائيل فروع اقتصادية قليلة توفر فرصا للعمل بأجر جيد، نسبيا: التقنية العالية (هاي تيك)، الاستثمارات المالية، الشركات التي تقدم الخدمات. غير أن العمل في هذه الفروع يتطلب، غالبا، تحصيلا أكاديميا. لكن النصف (٥٠٪) فقط من أبناء الشبيبة في إسرائيل يحصلون على شهادة البجروت (الثانوية العامة) و١ر٢٩٪ فقط من أبناء الشبيبة الذين كانوا في سن ١٧ عاما في العام ٢٠٠٦ وصلوا إلى درجة التعليم الجامعي حتى العام ٢٠١٤.

ويؤكد التقرير، هنا، أن هذه المعطيات «تستدعي حكومة متدخلة وفاعلة»، إذ أن الحكومة الإسرائيلية هي، في حد ذاتها، أحد أكبر المشغّلين في الاقتصاد الإسرائيلي، علاوة على كونها المسؤولة المباشرة عن التعليم، في مختلف درجاته ومستوياته. غير أن حكومات إسرائيل - يضيف التقرير - تحاول قدر مستطاعها تقليص مدى تدخلها وحجم نشاطها الاقتصادي - الاجتماعي «بغية إخلاء الحلبة للقطاع التجاري». وإذا كانت الدولة (الحكومة ومؤسساتها) قد شكلت اللاعب الاقتصادي والاجتماعي المركزي والأقوى خلال العقود الأولى على تأسيس الدولة، بعد العام ١٩٤٨ - سواء في التطوير الاقتصادي، العمل والتشغيل، استيعاب المهاجرين اليهود، الإسكان، التعليم - فإننا نراها تبذل جهدا كبيرا وواضحا خلال العقود الأخيرة من أجل تقليص نشاطها وخفض ميزانياتها المرصودة للصرف على هذه المجالات. والنتيجة الحتمية لهذا هي تقلّص وتراجع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة: التعليم، الصحة، الرفاه والضمان الاجتماعي. فقد انخفضت المصروفات الحكومية (بما فيها السلطات المحلية) الشاملة على هذه الخدمات في العام ٢٠١٤ إلى نسبة ٢ر٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أدنى من النسبة الموازية في غالبية دول أوروبا الغربية وتضع إسرائيل تحت المتوسط العام في دول منظمة OECD.

وفوق هذا، يؤكد التقرير، فإن جدول الأعمال المعتمد لدى الحكومات الإسرائيلية يتحدد، بصورة أساسية، برسم النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وتطورات مجرياته، بينما من الواضح أن لا بوادر لأية تسوية سياسية تلوح في الأفق. «ومعنى هذا، أن الحكومات الإسرائيلية ليست متفرغة لوضع وإعداد وتطوير خطط طويلة المدى لرفع نسبة استحقاق شهادة البجروت (الثانوية العامة)، لزيادة عدد ونسبة الطلاب الجامعيين أو لتوسيع حدود «أمّة الشركات الناشئة» (Startup Company) إلى ما هو أبعد من حدود دولة تل أبيب»، كما يقول التقرير بلهجة انتقادية ساخرة.

الاحتلال ومجرياته وتبعاته: بصمات واضحة على الاقتصاد الاسرائيلي. (رويترز)

النمو - هل هو الدواء لكل داء؟

الجواب الروتيني المعتاد على ألسن رؤساء الدولة في الرد على المعطيات المعروضة هنا هو: النمو، فالنموّ ثم النمو. والنمو، باختصار، هو ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي للفرد. لكن هذا الجواب غير كاف وغير شاف. أولا، لأن النمو في إسرائيل ليس ثابتا لفترة طويلة من الزمن. فبينما نجد أن الدول الأخرى معرضة لأزمات اقتصادية عالمية عامة، كتلك التي حصلت في العام ٢٠٠٨، نرى أن إسرائيل معرضة، أيضا وبالإضافة، إلى أزمات «خاصة» ناتجة عن المواجهات العنيفة المتكررة مع الفلسطينيين.

وتبين المعطيات أنه خلال السنوات منذ بداية القرن الحالي، وبينما تأثرت الدول الأخرى بالأزمة المالية التي حصلت في العام ٢٠٠٨، تضرر الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى ذلك، من جراء الانتفاضة الفلسطينية الثانية أيضا. ولم يتوقف الأمر عند تلك الانتفاضة فحسب، بل وقعت منذ انتهائها وحتى نهاية العام ٢٠١٤ المواجهات العسكرية التالية في قطاع غزة: «أيام الندم» (٢٠٠٤)، «قوس قزح» (٢٠٠٤)، «المطر الأول» (٢٠٠٥)، «أمطار الصيف» (٢٠٠٦)، «الشتاء الحار» (٢٠٠٨)، «الرصاص المصبوب» (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، «عمود السحاب» (٢٠١٢)، و«الجرف الصامد» (٢٠١٤).

صحيح أن إسقاطات كل واحدة من هذه العمليات العسكرية محدودة، لكن تأثيرها التراكمي يشكل ضررا متواصلا يطال مجموعات سكانية معينة وأقاليم معينة في البلاد، بما يخلق جوا من عدم الاستقرار.

وثانيا، لأن النمو في حد ذاته لا يضمن توزيعا متساويا وعادلا لثماره. فمنذ نهاية الانتفاضة الثانية، سجل الاقتصاد الإسرائيلي نمواً بمعدلات مرتفعة تزيد عن تلك التي سجلت في دول أوروبا الغربية: بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠١٤ ازداد الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بمعدل ٣ر٣٪ في السنة، مقابل ٦ر١٪ فقط في دول OECD. وعلى هذا، فقد كان من المتوقع، إذن، أن ينعكس هذا على الوضع الاقتصادي لمجمل المواطنين الإسرائيليين. لكن الواقع أن متوسط الأجور في إسرائيل (أي: الأجر الذي يتقاضى نصف الإسرائيليون أكثر منه بينما يتقاضى نصفهم الآخر أقل منه) لم يتغير طوال هذه السنوات كلها!

ومن هنا، فإن النمو في حد ذاته لا يشكل أية ضمانة لتوزيع ثماره بصورة عادلة، لأن هذا يحتاج إلى سياسة اجتماعية مناسبة.

الأجور منقطعة عن النمو

منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، نلاحظ أن الأجور آخذة في الانقطاع عن النمو، أكثر فأكثر. وتبين معطيات «مؤسسة التأمين القومي» أنه خلال العقدين من ١٩٦٨ حتى ١٩٨٨، كان النمو مصحوبا، فعلا، بارتفاع مواز في الأجر الحقيقي (القيمة الحقيقية للأجر المتوسط) الذي يتقاضاه الإسرائيليون. ولكن، بينما ارتفع الأجر بالتوازي مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، منذ بداية التسعينات وحتى العام ٢٠٠٠ تقريبا، ولو بنسبة أقل، إلا أنه «تجمد» على حاله ولم تتغير قيمته الحقيقية منذ العام ٢٠٠٠. ومعنى هذا أن ثمار النمو لم تصل (بالمتوسط) إلى أيدي العمال في الاقتصاد الإسرائيلي، وإنما تم تحويلها إلى جهات وعناوين أخرى.

وبدون وضع سياسة اجتماعية مناسبة وتطبيقها فعليا، ستبقى ثمار النمو تتجه نحو الأعلى، بالذات، بينما يُفترض بها - طبقا للادعاء الشائع - أن تتجه نحو الأسفل.

الغنى يزداد

في الوقت الذي بقيت الأجور على حالها، دون تغيير في قيمتها الحقيقية، ازداد الغنى في إسرائيل. هذا ما يمكن الاستدلال عليه من الارتفاع في ما يسمى «ممتلكات مالية في أيدي الجمهور» (برامج توفير في البنوك، سندات قيمة، مدخرات مالية وتأمينات حياة). فقد ارتفعت هذه الممتلكات في الفترة ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٤ بأكثر من الضعف، من ٤٥٢ر١ مليار شيكل إلى ٢٥٩ر٣ مليار شيكل (بأسعار العام ٢٠١٤).

ورغم أنه لا يتم نشر أية معطيات في إسرائيل حول توزيعة هذه الممتلكات بين الشرائح العُشرية أو الشرائح الخُمسية، إلا أن المعلومات المتوفرة حول دول أخرى قد تفيدنا وتساعدنا على الافتراض بأن في إسرائيل أيضا - كما في الدول الأخرى - تستولي الشريحة العشرية الأعلى، وخاصة منها الشريحة المئوية الأعلى، على حصة كبيرة جدا من هذه الممتلكات.

أجور المدراء الكبار

في الوقت الذي لم يطرأ أي تغيير، تقريبا، على متوسط الأجور، سجلت أجور المدراء في الشركات الكبيرة ارتفاعات حادة جدا. ونحن نعرف عن هذه الارتفاعات بفضل قانون خاص يلزم الشركات التي تطرح أسهمها المالية في سوق الأسهم (البورصة) بنشر معطيات وافية عن الأجور الخمسة الأعلى في الشركة. أما الشركات التي لا تطرح أسهما لها في سوق الأسهم، فلا نعرف عنها شيئا.

المعطيات الواردة هنا هي الأكثر تحديثا التي تم نشرها عن العام ٢٠١٤. فقد بلغت تكلفة أجور المدراء العامين في الشركات الـ ١٠٠ الأكبر التي تتداول اسهمها في بورصة تل أبيب (مؤشّر «تل أبيب ١٠٠») في العام ٢٠١٤، ٥ر٠١ ملايين شيكل في السنة، بالمتوسط، أو ٤١٧ ألف شيكل في الشهر. ويمثل هذا المبلغ انخفاضا بالمقارنة مع العام ٢٠١٣، لكنه يبقى خياليا بالنسبة للغالبية الساحقة من الإسرائيليين.

أما متوسط تكلفة الأجور السنوية لأصحاب المناصب الخمسة الأرفع في هذه الشركات فقد بلغ ٦٤ر٣ مليون شيكل، أو ٣٠٣ آلاف شيكل في الشهر. وفي العام ٢٠١٤، كان متوسط تكلفة أجور أصحاب المناصب الخمسة الأرفع في الشركات المذكورة أعلاه أكبر بـ ٣٢ ضعفاً من متوسط الأجور في السوق (٩٣٧٣ شيكلا، للعمال الإسرائيليين فقط) وأكبر بـ ٧٠ ضعفاً من الحد الأدنى للأجور في السنة ذاتها (٤٣٠٠ شيكل).

نسبة متلقّي الحد الأدنى من الأجر لم تتغير

تنشر مؤسسة «التأمين القومي» معطيات حول أجور العمال الأجيرين في إسرائيل طبقا لثلاثة مستويات/ درجات مختلفة: حتى الحد الأدنى للأجر، حتى الأجر المتوسط وما فوق الأجر المتوسط. ومن المؤسف - كما يقول التقرير - أن هذه المعطيات تُنشر بتأخير سنتين، أي أن المعطيات التي تنشر في سنة معينة تكون عن السنة التي ما قبل السابقة.

إبان فترة الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ارتفعت نسبة العمال الذين يتقاضون أجورا حتى الحد الأدنى للأجر (الحد الأدنى وما دون): من ٧ر٣١٪ من مجمل العمال الأجيرين في البلاد في العام ٢٠٠٢ إلى ٤ر٣٥٪ في العام ٢٠٠٣، لكن نسبتهم ظلت ثابتة منذ العام ٢٠١٠ حتى العام ٢٠١٣، إذ هبطت إلى ٣ر٣١٪.

وفي المقابل، طرأ ارتفاع في نسبة العمال الذين يتقاضون مرتبات تعادل الأجر المتوسط وتزيد عنه، إذ تجاوزت هذه النسبة الـ ٣٠٪، وذلك للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٠. ومع ذلك، ينبغي أن نذكر أن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أدخل، في العام ٢٠١٢، تغييرا جوهريا على نظام إحصاء مصروفات العائلات في إسرائيل، والذي تعتمده «مؤسسة التأمين القومي» في تحديد درجات الأجور.

مرتبة عليا في سلم الأجور المتدنية

تقدم منظمة OECD نظرة مقارنة حول الدرجات الدنيا في سلم الأجور في إسرائيل، إذ تنشر سنوياً معطيات حول نسبة العمال الذين يتقاضون أجورا متدنية. والأجر المتدني، في التعريف، هو الذي لا يزيد عن ثلثيّ الأجر المتوسط في السوق.

وفي هذه المقارنة الدولية، «تمتاز» إسرائيل: ١ر٢٢٪ من العمال الأجيرين في إسرائيل حصلوا في العام ٢٠١٣ على أجور متدنية، وهي من النسب الأعلى في دول هذه المنظمة.

أشكنازيون، شرقيون وعرب

الفجوات في الأجور بين اليهود والعرب وبين اليهود الشرقيين (مواليد إسرائيل لأب/ أم من مواليد آسيا أو أفريقيا) واليهود الأشكنازيين (مواليد إسرائيل لأب/ أم من مواليد أوروبا أو أمريكا) هي فجوات كبيرة جدا.

المعطيات الواردة هنا هي عن الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤. ويستدل منها أن الدخل الشهري للعمال الأجيرين العرب في العام ٢٠١٤ كان الأدنى على الإطلاق: ٢٩٪ منهم تقاضوا أجورا أدنى من المتوسط.

أما العمال اليهود، الأشكنازيون والشرقيون على حد سواء، فقد زاد متوسط دخلهم الشهري عن الدخل الشهري المتوسط لمجمل الأجيرين في البلاد: الأشكنازيون - زيادة بنسبة ٣٨٪ والشرقيون - زيادة بنسبة ١٢٪.

واحدة من كل خمس عائلات - تحت خط الفقر

خُمس العائلات في إسرائيل (٢٠٪ منها) تعيش على مداخيل متدنية جدا تضعها تحت «خط الفقر» الذي هو، بالتعريف، الدخل الذي يعادل ٥٠٪ أو أقل من الدخل المتوسط للعائلة في إسرائيل.

في العام ٢٠١٤، كانت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر ٨ر١٨٪ من مجمل العائلات في إسرائيل. والمعطيات التي نشرتها منظمة OECD عن العام ٢٠١٤ وضعت إسرائيل في القسم العلوي من الجدول (أي، القسم السيء!): نسبة انتشار الفقر بين العائلات في إسرائيل كانت أعلى بـ ٧ر١ ضعف عن المتوسط العام في دول هذه المنظمة (١١٪).

الفجوة في هذا المجال ما بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب هي كبيرة جدا: نسبة الفقر بين العائلات العربية أكبر بثلاثة أضعاف من نسبته بين العائلات اليهودية. أما نسبة الفقر الأعلى بين اليهود فهي لدى الحريديم، وهي تقترب كثيرا من النسبة لدى العرب.

عدم المساواة في إسرائيل - من الأعلى في دول OECD

ثمة معطى واحد يوجز كل المعطيات التي وردت حتى الآن وهو الذي يتعلق بمستوى عدم المساواة، كما يحدده «مؤشر جيني» الذي يفحص موقع دولة ما على محور يمتد من ٠ إلى ١: الطرف الأول - الصفر - يمثل وضعا تتوزع فيه المداخيل بصورة متساوية بين الجميع. والطرف الثاني - ١ - يمثل وضعا تتجمع فيه المداخيل كلها بين يدي شخص واحد.

«مؤشر جيني» بالنسبة إلى إسرائيل هو أحد الأعلى في دول منظمة OECD: في العام ٢٠١٢، احتلت إسرائيل (بمؤشر جيني قيمته ٣٧١ر٠) المرتبة رقم ٤ من بين ٣١ دولة. ولكن واقع عدم المساواة (مؤشر جيني) ارتفع منذ العام ١٩٨٠ في دول هذه المنظمة بنسبة متوسطة مقدارها ٣ر٥٪. أما في إسرائيل، فقد ارتفع «مؤشر جيني» من ٣٢٦ر٠ إلى ٣٧١ر٠، أي بزيادة نسبتها: ٨ر١٣٪!

البطالة تصعّب مهمة الخروج من دائرة الفقر

تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في إسرائيل اليوم ٣ر٥٪ (في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٥). وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع الدول الأوروبية التي تبلغ فيها النسبة المتوسطة ضعفي النسبة في إسرائيل - ٧ر١٠٪. لكن نسبة البطالة القطرية (العامة، في الدولة كلها) تخفي فجوات عميقة جدا بين البلدات والمجموعات السكانية المختلفة.

والمعروف أن البطالة تصيب بالضرر، أساسا، الفئات الأضعف في المجتمع: فهي منتشرة وبنسبة مرتفعة في البلدات العربية، أكثر بكثير منها في البلدات اليهودية، وفي بلدات التطوير أكثر من البلدات المتمكنة اقتصاديا، وبين النساء أكثر منها بين الرجال، وبين النساء العربيات أكثر منها بين النساء اليهوديات. وتمسّ البطالة بالفئات التي لم يوفر لها جهاز التعليم مستوى تعليميا - ثقافيا لائقا. كما تمس أيضا بالشبان الذين لم ينجحوا بعد في تثبيت مواقعهم في سوق العمل وبكبار السن الذين تم فصلهم من عملهم ويجدون صعوبة كبيرة في الالتحاق بمكان عمل جديد، نظرا لتقدم سنّهم.

وتبين المعطيات نسبة «طالبي العمل» حسب البلدات، كما تنشر في موقع سلطة الاستخدام والتشغيل. وطالبو العمل هم الذين يتوجهون إلى مكاتب هذه السلطة ويسجلون أنفسهم طالبين إيجاد وتوفير أماكن عمل لهم. لكن كثيرين جدا من العاطلين عن العمل لا يتوجهون إلى تلك المكاتب، لأسباب مختلفة. ومع ذلك، تتيح هذه المعطيات نظرة معينة على الفوارق ما بين البلدات.

وكما هو متوقع، فإن البلدات العربية، وفي مقدمتها البلدات البدوية في النقب، هي التي تتصدر قائمة بلدات طالبي العمل. ففي مدينة رهط، مثلا، بلغت نسبة طالبي العمل في آذار الأخير (٢٠١٥) نحو ٤ر٣١٪، وهي النسبة ذاتها تقريبا التي سجلت في بلدات عربية في الشمال: أم الفحم (٨ر٢٩٪)، عرابة (٨ر٢٨٪)، سخنين (٣ر٢٥٪)، طمرة (٧ر٢٣٪) والمغار (٤ر٢٣٪).

أما البلدات اليهودية، فقد كانت نسبة طالبي العمل فيها أقل بكثير، أدنى من ٥٪ بشكل عام، مع بعض الاستثناءات، كما في: ديمونا (١ر١٥٪) ويروحام (٨ر١٣٪).

التعليم العالي: أقلية فقط هي التي تصل!

يشكل التعليم العالي «طريقا سريعا» لمستقبل شخصي واقتصادي - اجتماعي أفضل. وفي إسرائيل، يتخذ هذا الطريق شكل الهرم: الجميع يبدأون سوية من الدرجة الأولى، لكن كلما تقدموا صعودا في الهرم يتناقص عدد المنتقلين إلى المرحلة التالية. ولا تبلغ قمة الهرم - التحصيل الأكاديمي - إلا أقلية ضئيلة: حتى العام ٢٠١٤، نحو ١ر٢٩٪ فقط من أبناء/ بنات الشبيبة الذين بلغوا سن ١٧ عاما في العام ٢٠٠٦ التحقوا بمؤسسة إسرائيلية للتعليم العالي.

في العام ٢٠٠٦، كان ٦ر٧٩٪ فقط من أبناء الفئة العمرية المذكورة يتعلمون في الصف الثاني عشر في مسارات توصل إلى امتحانات الثانوية العامة (البجروت)، بينما حصل على هذه الشهادة في نهاية الأمر ٩ر٤٥٪ فقط من أبناء الفئة العمرية ذاتها. ومن بين هؤلاء، الذين استحقوا الحصول على هذه الشهادة، جزء غير قليل لم تكن شهادته تلبي شروط الحد الأدنى للالتحاق بمؤسسة للتعليم العالي. والنتيجة: نسبة مستحقي شهادة البجروت الذين استطاعوا تقديم طلبات الانضمام إلى مؤسسات التعليم العالي لم تتجاوز ٤٠٪ فقط من ابناء تلك الفئة العمرية. ومن بين هؤلاء، ١ر٢٩٪ فقط انخرطوا في العم ٢٠١٤ في إحدى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

نسبة الشابات والشبان اليهود الذين انضموا إلى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل تعادل ضعفي نسبتهم من بين الشابات والشبان العرب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عددا كبيرا من الشابات والشبان العرب يواصلون تعليمهم العالي في الخارج، كما في الأردن مثلا، حيث يدرس الآلاف منهم.

استحقاق شهادة «البجروت»

التفسير الأساس للنسبة المتدنية من الشبان الذين ينخرطون في التعليم العالي هو تدني نسبة أبناء الشبيبة الذين يحصلون على شهادة البجروت.

خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ارتفعت نسبة مستحقي شهادة البجروت من بين الفئة العمرية (سن ١٧ عاما) بـ ١٠ نقاط من جزء النسبة المئوية في كل واحد من العقدين: من ٢٠٪ في العام ١٩٨٠ إلى ٣٠٪ في العام ١٩٩٠ وإلى ٤٠٪ في العام ٢٠٠٠. أما خلال العقد الأول من القرن الـ ٢١، فقد شهدت نسبة مستحقي هذه الشهادة تقلبات، صعودا وهبوطا، غير أن الجهاز التعليمي أخفق، في المحصلة، في عبور حاجز الـ ٥٠٪. وفقط في العام ٢٠١٣، وللمرة الأولى، ارتفعت نسبة مستحقي شهادة البجروت إلى ٤ر٥٣٪، لكن هذه النسبة عادت إلى الانخفاض، بصورة طفيفة، في العام ٢٠١٤.

مدار الإسرائيلي المشهد

«القائمة المشتركة»: سدّ الفجوات بالنسبة للمجتمع العربي بحاجة إلى ٦٤ مليار شيكل للسنوات العشر المقبلة!

«الحكومة الإسرائيلية صادقت على تخصيص ١٠ مليارات شيكل فقط وباشتراطات معظمها مرفوض ولاعتبارات التنمية في الاقتصاد الإسرائيلي!»

أكدت القائمة المشتركة في الكنيست في بيان صحافي أن خطة «التطوير الاقتصادي للمجتمع العربي» الخماسية، التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٠١٥/١٢/٣٠، هي خطوة في الاتجاه الصحيح وهي ثمرة ضغط متواصل ونضال تراكمي وعمل دؤوب، شاركت فيه كل القوى في الكنيست وفي الحكم المحلي وفي المجتمع المدني، لكنها في ذات الوقت خطوة في الاتجاه الخاطىء، لا سيما وأن هناك بونا واسعا بين هذه الخطة الحكومية وبين المطالب التي تمثلت في خطة خماسية بديلة أعدتها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والقائمة المشتركة بالتعاون مع جمعيتي «مساواة» و«سيكوي» واختصاصيين اقتصاديين. ففي حين أن هذه الخطة وصلت إلى مبلغ ٣٢ مليار لخمس سنوات، ونفس المبلغ للسنوات الخمس التي تليها، ما يعني أن هناك حاجة لما يقارب ٦٤ مليار شيكل لسد الفجوات في مجالات الحياة المختلفة، صادقت الحكومة على تخصيص ١٠ مليارات شيكل فقط، ولم تحدد في الخطة الحكومية مبالغ دقيقة، بل اعتمدت تغيير معايير توزيع الميزانيات بحيث يحصل العرب على نسبة أعلى من الماضي، والأرقام الدقيقة ستتضح بعد ترجمة المعايير الجديدة إلى مبالغ محددة في الميزانية الرسمية العامة.

وانتقدت القائمة المشتركة إقحام بند إقامة طاقم لدراسة تحفيز الخدمة المدنية، والقاضي بتخصيص ميزانيات إضافية للسلطات المحلية التي تشجع الخدمة المدنية وتعمل على زيادة المنخرطين فيها. ودانت القائمة المشتركة هذا الاشتراط، الذي يربط الحصول على الحقوق بالواجبات ويحول الحق إلى عملية ابتزاز، مؤكدة أن هذا البند يتناقض وقيم المساواة والديمقراطية، وقد جرى دسه للخطة رغم أن المشتركة أكدت مرارا وتكرارا معارضتها لذلك. وشددت القائمة المشتركة على أنها ستعمل على إلغاء هذا البند، الذي سيخلق تمييزا بنيويا رسميا يضاف للتمييز القائم. واستنكرت القائمة المشتركة تهديد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بهدم البيوت غير المرخصة، مشيرة إلى أن هذه سياسة عنصرية متطرفة تحارب الوجود العربي.

وقالت القائمة المشتركة: «نحن أمام حكومة من أشد الحكومات الإسرائيلية تطرفًا ونلمس على أرض الواقع سياساتها العدائية تجاه المواطنين العرب في كافة المجالات. ولم تأت الخطة بسبب تغيير في السياسات بل لاعتبارات التنمية في الاقتصاد الإسرائيلي ونتيجة لضغوط متواصلة على الحكومة الإسرائيلية. من هنا الحاجة لمواصلة النضال وبعزيمة أكبر لتحقيق مطالبنا العادلة في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات».

وأوضحت القائمة المشتركة في بيانها «إننا نرى أن التعامل الصحيح مع الخطة الحكومية الجديدة هو العمل فورًا لتعديل وحتى إلغاء بعض بنودها المرفوضة وعلى رأسها بند الخدمة المدنية، ولضمان أن يجري تحديد واضح للميزانيات بالأرقام الدقيقة وكذلك الضغط المتواصل لتطبيق الخطة على أرض الواقع لأنه، وبناء على تجارب الماضي، هناك خطر بأن تتهرب الوزارات المختلفة من تطبيقها. في المقابل نحن نصر على المطالبة بما لم تضمنه الخطة الحكومية من ميزانيات وبنود شملتها الخطة التي تقدمنا بها. ما يعني أن هناك مليارات شواكل إضافية نطالب بها ولا نتنازل عنها.»

وأكدت القائمة المشتركة أنه ثبت مرة أخرى أن العمل المشترك، الذي يشمل القوى الموحدة في الكنيست والسلطات المحلية والمجتمع المدني، والذي يعتمد النضال الجماهيري والمهنية والمثابرة يأتي بنتائج ملموسة، حتى لو كانت جزئية وليست كما نريد بالكامل. وهذا الأمر يجب أن يحفزنا جميعًا على مضاعفة الجهود لتحقيق مطالبنا العادلة والمنصفة والواقعية، كما حددناها معًا في خطتنا الخماسية والتي تبلغ ٣٢ مليار شيكل. ولقد وضعت القائمة المشتركة هدفًا واضحًا حين قامت وهو العمل بلا كلل لتحقيق هدف المساواة الكاملة لا أقل من المساواة.

وخلصت القائمة المشتركة: «إننا نعرف أن إسرائيل التزمت رسميًا لمنظمة OECD بسد الفجوات بين العرب واليهود، ونعرف أيضًا أن هناك ضغوطًا عالمية مورست على الحكومة الإسرائيلية لتغيير سياساتها الاقتصادية تجاه المواطنين العرب، وهذا مؤشر هام إلى أن هناك ضرورة لطرح قضايانا على المستوى الدولي لاستثمار الاهتمام العالمي لصالحنا، وحتى يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه ما نعانيه من سياسات عداء وتمييز وتهميش وإقصاء ومصادرة للأرض ومحاصرة للوجود. وإذا كانت الحكومة اليمينية الإسرائيلية اليمينية المتطرفة ستحاول استغلال الخطة الخماسية لتجميل صورتها في العالم بالادعاء بأنها تتعامل بمساواة مع المواطنين العرب، فإننا سنكون لها بالمرصاد ونشرح الحقيقة الكاملة عن الأوضاع المزرية التي نعاني منها في كافة المجالات، وبأن الخطة هي وعود لم تطبق ولا تلبي مطالبنا العادلة بحدها الأدنى، وبأننا نطالب بحق ولا نستجدي منة».

وقالت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل في بيان آخر إنه «بعد نحو ستة أشهر من المفاوضات والمحادثات والاتصالات، التي رافقتها سلسلة احتجاجات، قادتها وخاضتها اللجنة بمشاركة القائمة المشتركة في الكنيست وعدد من الهيئات والمؤسسات والشخصيات المهنية، أقرَّت الحكومة في جلستها يوم ٢٠١٥/١٢/٣٠ وبعد وِلادة عَسيرة وعملية قَيْصَرِيّة، الخطة الخماسية المُعدَّلة لتطوير المدن والقرى العربية، والتي شملت معظم الملاحظات والتعديلات والمطالب، التي أصَرَّ عليها ممثلو الجماهير العربية وسلطاتهم المحلية، خلال مُحادثات الأيام الأخيرة مع ممثلي وزارة المالية».

وتابع البيان: «تمَّ إقرار الخطة بعد عدّة جلسات حكومية جرت خلالها محاولات حثيثة لإفراغها من مضامينها وفرض اشتراطات مَشبوهة على تنفيذها لكنها جوبهت بالرفضِ والإصرار من قبل اللجنة القطرية وقيادة القائمة المشتركة. إن اللجنة القطرية، وفي موقفٍ أوَّلي ومَبدَئي موجَز، تعتبر أن مبدأ وجود وبلورة خطة خُماسية شاملة لتطوير المدن والقرى العربية، ما كان ليتحقق إلاَّ كنتيجة لمطلب استراتيجي للجنة القطرية، وبعدما عرضت مُبادرتها وخطتها المهنية البديلة، بمساهمة ومُساعدة القائمة المشتركة في الكنيست، وبمشاركة هيئات ومُؤسسات وشخصيات مهنية عديدة، وبعد الإصرار على ضرورة وجود خطة شاملة، كمطلب عادل وشرعي وكحق طبيعي للجماهير العربية وسلطاتهم المحلية، وليست كمِنَّةٍ أو حَسَنة من أحد».

وأضافت اللجنة: «لكن الامتحان يبقى في مدى وجدية التنفيذ والالتزام بهذه الخطة، نَصّاً وروحاً، وترجمتها على أرض الواقع في الإطار الزمني المحدَّد لها. وعلى الرغم من ذلك، فإن اللجنة القطرية تُؤكِّد أن هذه الخِطَة، والقرارات المُرافقة والإضافية لها، غير كافية ولا تتجاوب مع كامل حقوق ومطالب الجماهير العربية وسلطاتهم المحلية، وأن معركة المساواة والحقوق المدنية والمطلبية، كما الحقوق السياسية والقومية، ما زالت مُتواصِلة ويبدو أنها طويلة».

وكانت الحكومة الإسرائيلية صادقت الأسبوع الفائت على خطة خماسية تهدف إلى دعم البلدات العربية.

وتنص الخطة على رصد ١٠ مليارات شيكل للمشاريع الإنمائية في البلدات العربية على مدى السنوات الخمس المقبلة وفي كافة المجالات.

وبادرت وزيرة شؤون المساواة الاجتماعية غيلا غمليئيل (الليكود) إلى إعداد هذه الخطة بالتعاون مع ديوان رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

وقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إن هذه الخطة تشمل زيادة ملموسة تهدف إلى مساعدة السكان العرب وتقليص الفجوات. وأشار إلى أنها تؤدي إلى وقف بناء المنازل ذات الطوابق القليلة وإلى التحول إلى بناء منازل ذات طوابق عديدة مثل المنازل التي توجد في باقي أنحاء إسرائيل. وبموازاة ذلك أكد نتنياهو أن هذه الخطة ستعزّز فرض أحكام القانون لدى أوساط الأقليات وخصوصاً في ما يتعلق بالبناء غير المرخص.

وذكر بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة أنه في غضون ٣٠ يوماً سيقوم طاقم برئاسة نائب المستشار القانوني للحكومة بتقديم توصيات إلى الحكومة في موضوع فرض أحكام القانون حيث ستتطرق هذه التوصيات إلى تعزيز فرض أحكام التخطيط والبناء. وستنظر لجنة مكونة من مدراء عامين في مسألة المكان الذي ستقام فيه الوحدة القطرية التي ستعمل على فرض أحكام القانون في مجال التخطيط والبناء كما سيتم النظر في صلاحياتها وميزانيتها وشواغرها. وأضاف البيان أن جميع الأموال التي ستخصص للإسكان والدعم الحكومي لبناء المنازل متعددة الطوابق وبناء مبان عامة ستظل مرهونة بقيام الحكومة بإقرار التوصيات التي ستقدم إليها حول فرض أحكام القانون في مجال التخطيط والبناء في أوساط الأقليات.

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تضرب عرض الحائط بجميع الاعتراضات والتحفظات وتمضي في مخططها

المصادقة على كتاب جديد في «التربية المدنية» للمدارس الثانوية: «يهودية» الدولة تطغى على «ديمقراطيتها»!

*الصيغة الجديدة من كتاب «أن نكون مواطنين في دولة إسرائيل» هي الوحيدة التي ستُترجَم إلى العربية، من بين ثلاثة كتب صودق عليها لتدريس «التربية المدنية» في المدارس الثانوية! *انتقادات وتحفظات واعتراضات عديدة على ما يتضمنه الكتاب الجديد من مضامين وتوجهات: تهميش الأقلية القومية وعدم الاعتراف بحقوقها الجماعية والتشديد على المركب اليهودي في هوية وطابع الدولة على حساب المركب الديمقراطي *رئيس «لجنة المتابعة العليا»: سنُصدر كتابا بديلا للمدنيات يتضمن الرواية الفلسطينية ورؤية جماهيرنا للنظام الديمقراطي إذا ما أصرت وزارة التعليم على إصدار وتوزيع الكتاب الجديد*

التربية «اللامدنية» في إسرائيل.

موضوع التربية المدنية / الموطن (أو، «المدنيات»، كما يسمى في إسرائيل) هو أحد المواضيع الأكثر أهمية ومركزية، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، في التربية على القيم الديمقراطية وعلى مبادئ الحياة المشتركة وفي بناء مواطَنة ديمقراطية ومجتمع تعددي ومتنوع. وفي هذه الفترة بالذات، وبينما تتسع مظاهر العنصرية وتتفشى في المجتمع الإسرائيلي وبينما تؤكد استطلاعات الرأي والأبحاث المختلفة واقع تراجع القيم الديمقراطية، الحاد والخطير، وخاصة في أوساط الشبيبة اليهودية في إسرائيل، وبدلا من العمل المكثف على لجم هذا التدهور، تعمد وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية إلى ما يكرس هذا التراجع ويفاقم هذا التدهور، أكثر فأكثر، وخاصة في كل ما يتصل بالفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، ظروفهم المعيشية، مكانتهم، مواقفهم، حقوقهم وواقع حياتهم بوجه عام.

فالصيغة الجديدة من كتاب «أن نكون مواطنين في إسرائيل» لتدريس موضوع «المدنيات» في المدارس الثانوية، والتي أعدتها وزارة التربية والتعليم مؤخرا وتعكف على إصدارها قريبا جدا، تحمل في طياتها العديد من النواقص في هذا المجال، بل العديد من المضامين التي تتناقض، جوهريا، مع ماهية التربية الديمقراطية، ناهيك عما فيه من مضامين خطرة تشكل تزويرا فظا للتاريخ وللرواية الفلسطينية ولواقع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، علاوة على تقديمهم ليس كأقلية قومية، بل كمجموعة من الطوائف المنفصلة. وهو ما دفع برئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، عضو الكنيست السابق محمد بركة، إلى التهديد/ التصريح بأن لجنة المتابعة والهيئات الشعبية التمثيلية للمواطنين العرب في إسرائيل «جاهزة لإصدار كتاب مدنيات بديل، يتضمن الرواية الفلسطينية ورؤية جماهيرنا العربية للنظام الديمقراطي. وسيكون الكتاب جاهزاً في مطلع السنة الدراسية المقبلة، إذا ما أصرت وزارة التعليم على إصدار وتوزيع كتاب المدنيات الجديد»!

لجنة التعليم البرلمانية تبحث الموضوع

وقد جاء تصريح/ تهديد بركة هذا خلال الجلسة الخاصة التي عقدتها لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست لبحث موضوع «كتاب المدنيات الجديد»، يوم ٢٢ كانون الأول الأخير، بمبادرة من عضوي الكنيست يوسف جبارين (القائمة المشتركة) وزهافا غالئون (ميرتس).

وقال بركة إن الأبحاث التي جرت في وزارة التعليم لإصدار كتاب المدنيات تمت من دون إشراك مختصين عرب وإن المنهاج الجديد هو انتقائي لا يميز بين العرب واليهود فحسب، بل حتى بين اليهود واليهود، وبين العرب والعرب، ويجعلهم مجموعة طوائف متفرقة. كما أن الكتاب محكوم لرواية أحادية الجانب.

وطالب بركة بإعادة النظر في الكتاب الجديد وفي كراسة المصطلحات الموَجِّهة الجديدة، وقال إن التزييف ينتشر في عدة فصول، ولكن بشكل خاص في فصل الديمقراطية، وفصل ما يسمى «الدولة اليهودية». وقال إن في هذين الفصلين مغالطات وإقصاء واضحا للجماهير العربية وتجاهلا لحقوقها المدنية.

وتوجه بركة الى أعضاء الكنيست قائلا: لا تحشروا الجماهير العربية في رواية خارج المواطنة وخارج المدنيات. وتوجه إلى مندوبي وزارة التعليم في الجلسة ذاتها قائلا: إذا أصرّت الوزارة على إصدار هذا الكتاب المزور، فليكن معلوما أن لدينا القدرات العلمية والأكاديمية، بما يؤهلنا لصياغة كتاب مدنيات آخر، يستند إلى منهاج ديمقراطي ومدني وأن لدى لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية والهيئات التمثيلية والشعبية بين جماهيرنا القدرة على اصدار الكتاب في مطلع العام الدراسي المقبل.

وقالت عضو الكنيست زهافا غالئون، في الجلسة: «من الواضح أن الجهة التي تمتلك القوة السياسية الآن تسعى إلى شطب المركّب الديمقراطي من هوية الدولة وإلى تصوير المواطنين العرب كمواطنين مع وقف التنفيذ»! وأوضحت: «بدلاً من التركيز على المعركة ضد العنصرية ومحاولة نشر أجواء حوارية بين الطلاب اليهود والعرب، تذهب الوزارة إلى تصنيف المواطنين العرب وتدريجهم طبقا لمدى ولائهم للدولة وتفتيتهم إلى طوائف - مسلمين، مسحيين ودروزا»!

وقال عضو الكنيست يوسف جبارين إن الملاحظات التي قدمها غالبية الأكاديميين العرب الذين تم إشراكهم في مناقشة وإعداد مواد الكتاب الجديد «تم تجاهلها كليا ولم يتم شملها في الكتاب، إطلاقا»! وأضاف عضو الكنيست مسعود غنايم (القائمة المشتركة): «تم استخدام أسماء هؤلاء للزينة فقط»!

وقال جبارين: «لقد أعلنّا أننا سندعو جميع المعلمين العرب إلى مقاطعة هذا الكتاب، فهم لا يستطيعون تدريس مواد كهذه»! وأوضح: «ناهيك عن مسألة التطرق العابر والمقتضب لحقوق العرب، من الصعب علينا جدا تقبل الرسالة التي يبثها هذا الكتاب ومفادها أن الأقلية لا تملك أي تأثير على الحيز العام. إنه تطبيع وتكريس لواقع سلب الحقوق وللوضع غير الطبيعي. ومن الناحية العملية، يمثل هذا الكتاب الترجمة التربوية لقانون القومية (قانون «إسرائيل الدولة القومية اليهودية»)».

ويشار هنا إلى أن عمرو إغبارية، العضو العربي في «اللجنة المهنية لموضوع المدنيات»، التي تقوم بدور استشاري في هذا المجال، قدم استقالته من هذه اللجنة، احتجاجا على «تجاهل المعلمين والطلاب العرب»، إلى جانب «التجاهل المتعمد للملاحظات العديدة التي قدمتُها»! موضحا أن «هنالك من يحاول استغلالي ورقة توت للتغطية على إجراء غير سليم وغير منصف يتمخض عن نتاج مشوّه، مهنيا وسياسيا وأيديولوجيا»!

وفي تلخيص الجلسة، التي شهدت نقاشات حادة وعاصفة بين ممثلي المواطنين العرب وحلفائهم وبين ممثلي وزارة التعليم، دعا رئيس اللجنة، يعقوب مارغي (شاس)، وزارة التعليم إلى إعادة النظر في الموضوع ودراسة الملاحظات والتحفظات التي طُرحت خلال الجلسة، قبل إصدار الكتاب بصورة نهائية.

الوزارة تتجاهل وتمضي في مخططها

لكن دعوة رئيس لجنة التعليم البرلمانية هذه، كما جميع الملاحظات والتحفظات والاعتراضات، وقعت على آذان صماء إذ مضت وزارة التربية والتعليم في مخططها دون أي تعديل أو تغيير. فلم تكد تمضي ساعات قليلة على انفضاض جلسة اللجنة البرلمانية، حتى أصدرت الوزارة، عصر اليوم نفسه (٢٢ كانون الأول)، بيانا رسميا أعلنت فيه أنها «صادقت على النسخة الجديدة (المحدثة) من كتاب المدنيات بعنوان «أن نكون مواطنين في إسرائيل»، وهي النسخة التي تواكب كل التغييرات التي طرأت على البرنامج التعليمي في موضوع المدنيات منذ العام ٢٠١١»!

وتابع بيان الوزارة: «كتاب المدنيّات تمّ تحديثه لأوّل مرّة في العام ٢٠٠٠ ومنذ ذلك الحين طرأت عدّة تغييرات تمّ إدراجها في البرنامج التعليمي للعام ٢٠١١. وبناء على ذلك ومنذ أربع سنوات بدأت وزارة التعليم بعمل مكثّف وجدّي في عمليّة تحديث جديدة لكتاب المدنيّات وقد شمل ذلك آراء أكاديميين ومهنيين، قضاة وخبراء في هذا المجال. الكتاب الجديد يُفتتح بوثيقة الاستقلال التي ترمز الى المواطنة المشتركة لجميع الفئات، المواقف والمجموعات المختلفة في المجتمع الاسرائيلي . يشار إلى أنّ موضوع المدنيّات هو الموضوع الوحيد الذي يدرّس بشكل مماثل في جميع الأوساط في إسرائيل، بما في ذلك الوسط العربي»!

لكن ادعاء الوزارة هذا بأن «موضوع المدنيات هو الموضوع الوحيد الذي يدرّس بشكل مماثل في جميع الأوساط في إسرائيل، بما في ذلك الوسط العربي» لم يصمد أكثر من جملة واحدة، إذ اعترفت الوزارة في بيانها، مباشرة، بأن الكتاب الجديد (أن نكون مواطنين في دولة إسرائيل) «هو الكتاب الوحيد المترجَم إلى اللغة العربية» (لم يُترجَم، بعد!)، بينما هو واحد من ثلاثة كتب صودق عليها لتدريس موضوع المدنيات (الكتابان الآخران هما: «الحكم والسياسة في إسرائيل» و«إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية») و«يستطيع معلمو المدنيات اختيار أي كتاب من بين هذه الكتب الثلاثة» و«الطلاب الذين بدأوا التعلم قبل تحديث الكتاب الجديد، غير ملزمين باقتناء الكتاب الجديد»!! .... وهو خيار غير متاح أمام الطلاب العرب، نظرا لأن الكتاب الجديد هو «الوحيد المترجم إلى العربية»، كما ورد آنفا.

تهميش الأقلية العربية والتركيز على يهودية الدولة!

الصيغة الجديدة من كتاب «أن نكون مواطنين في إسرائيل» لتدريس المدنيات (التربية المدنية) لطلاب المدارس الثانوية في إسرائيل، والتي ستصدر قريبا (خلال الأسابيع القليلة القريبة، كما أكدت الوزارة)، هي ثمرة جهود متواصلة بدأت منذ نحو خمس سنوات. وهي ثمرة «مثيرة للقلق»، كما تؤكد البروفسور تمار هيرمان، المحاضرة في العلوم السياسية في «الجامعة المفتوحة» والباحثة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، والتي كانت تسلمت مسودة هذا الكتاب قبل سنة ونصف السنة، راجعتها وقدمت عليها جملة من الملاحظات وجهتها إلى القيمين على إعداد الكتاب من قبل وزارة التربية والتعليم - بطلب منهم ومقابل أجر ماليّ - «لكن هذه الملاحظات لم تلق أية معالجة أو اهتمام»، كما قالت هيرمان في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل) يوم ٢١ كانون الأول الماضي.

يشمل الكتاب الجديد ٣٦ فصلاً موزعة في أربعة أبواب: الأول مخصص لـ«دولة إسرائيل كدولة يهودية»، أما الثاني فمخصص لـ«مبادئ الديمقراطية» والثالث لـ«النظام والسياسة في إسرائيل» والرابع لـ«آراء مختلفة حول الطابع المرغوب للدولة».

وأضافت هيرمان أن كتاب «أن نكون مواطنين في إسرائيل» تم تعديله بحيث «أصبح أكثر يهوديةً وأقل ديمقراطيةً»! علاوة على أنه «يزخر بالأخطاء الجوهرية، سواء في شرح المصطلحات أو في المفاهيم الأساسية التي تتعارض مع الأهداف المرجوة من تدريس المدنيات».

وأوضحت هيرمان أن المسألة ليست في الأولوية وإنما في الوزن والمعيار فقالت: «المسألة ليست ما إذا كانت اليهودية أولاً والديمقراطية ثانيا أم العكس... ليس ثمة أي منطق مهني في شرح مؤسسات الديمقراطية القاعدية في الثلث الأخير من الكتاب فقط»!

وردا على انتقادات البروفسور تمار هيرمان هذه، قال رئيس لجنة موضوع المدنيات في وزارة التربية والتعليم، يوسف ملآخ، إن «منهاج تدريس المدنيات مؤلف من ثلاثة أقسام: الدولة اليهودية، الدولة الديمقراطية والنظام في دولة إسرائيل. هذا هو ترتيب المواضيع منذ ٢٠ سنة على الأقل»! وأضاف: «الموازنة بين الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية هي موضع خلاف عام في المجتمع الإسرائيلي... والهدف من تدريس موضوع المدنيات هو طرح جميع الإمكانيات المحتملة للموازنة بين هذه القيم أمام الطلاب وتمكينهم من بلورة رأي وموقف، من خلال فهم المواقف والتوجهات المختلفة»!

وعلاوة على ما في هذه الصيغة الجديدة من هذا الكتاب من تقزيم للمركّب الديمقراطي في هوية دولة إسرائيل وطابعها، لصالح إبراز وإعلاء المركّب اليهودي (ومما يدلل على هذا، أيضا، استهلال مقدمة الكتاب بدعاء من صلاة يهودية، بينما كانت الصيغة السابقة قد استهلت بجملة مقتبسة من «وثيقة استقلال» دولة إسرائيل!)، يتعمد هذا الكتاب، أيضا، تحجيم وتهميش الأقلية العربية في إسرائيل، حقوقها وإمكانياتها، تجاهل مكوّنات هويتها الثقافية والقومية، وخاصة اللغة العربية بوصفها لغة رسمية ومركزية في البلاد.

ويقتصر الكتاب حقوق الأقلية القومية العربية في إسرائيل في مجاليّ التعليم والدين، بينما يُلاحَظ فيه جهد واضح لتفكيك الأقلية العربية وتفتيتها إلى مجموعات طائفية - مسلمين، مسيحيين ودروزا - مع التشديد على أن الأخيرين «يخدمون في الجيش الإسرائيلي»! وهو ما رأت البروفسور هيرمان أنه «يولّد انطباعاً بأن في الأمر محاولة متعمدة للتمييز بين «عرب جيدين» و«عرب سيئين»!!

وفي تعقيبه على «كراسة المصطلحات الموَجِّهة» الجديدة، المرفقة بالكتاب الجديد، قال البروفسور دان أفنون، من الجامعة العبرية في القدس، إن النقاشات حول موضوع المدنيات هي نقاشات قديمة، كانت كل الوقت ولم تتوقف يوما، «لكنها المرة الأولى التي يتم فيها منع النقاش وإسكاته والشروع، في الوقت نفسه، في حرف منهاج التدريس نحو التوجهات اليهودية - القومية، بصورة صريحة ومباشرة». وأضاف أفنون أنه تم شطب وإسقاط مواد أساسية من كراسة المصطلحات، مثل «منظومة سياسية تعددية» أو «التوتر بين الحرية والمساواة وطرق معالجته»، كما تم إسقاط باب كامل عن الفكرة الديمقراطية والعقد الاجتماعي وحسنات الاستفتاء العام، بالإضافة إلى سلبيات وإيجابيات طرق الانتخابات المختلفة وغيرها، بينما تم التركيز، في المقابل، وبشدة لافتة، على «أهمية التضامن بين الجماعة اليهودية، وليس التضامن بين مواطني الدولة»، كما يؤكد أفنون!

وفي الإجمال، يؤكد المطلعون على الصيغة الجديدة من هذا الكتاب أنها تقوم على منظومة من المواد والمصطلحات المشتقة من الرؤية القومية - الإثنية اليهودية الضيقة، وسط تجاهل تام لتشكيلة المواقف والآراء المختلفة في الحيز الإسرائيلي العام وفي الأكاديميا، وخاصة المواقف والآراء المركزية بين الأقلية العربية في إسرائيل. وفوق هذا، يخلو الكتاب الجديد من أية معلومات جدية حول موضوع العنصرية بشكل عام وظاهرة العنصرية في إسرائيل بشكل خاص.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop